


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر*سعيدة*

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم علوم إنسانية

شعبة تاريخ

العملة والأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني 1519 -1830م

مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث

إشراف الأستاذ:

تلي رفيق

إعـداد الـطالـب:

عليوان عبد القادر

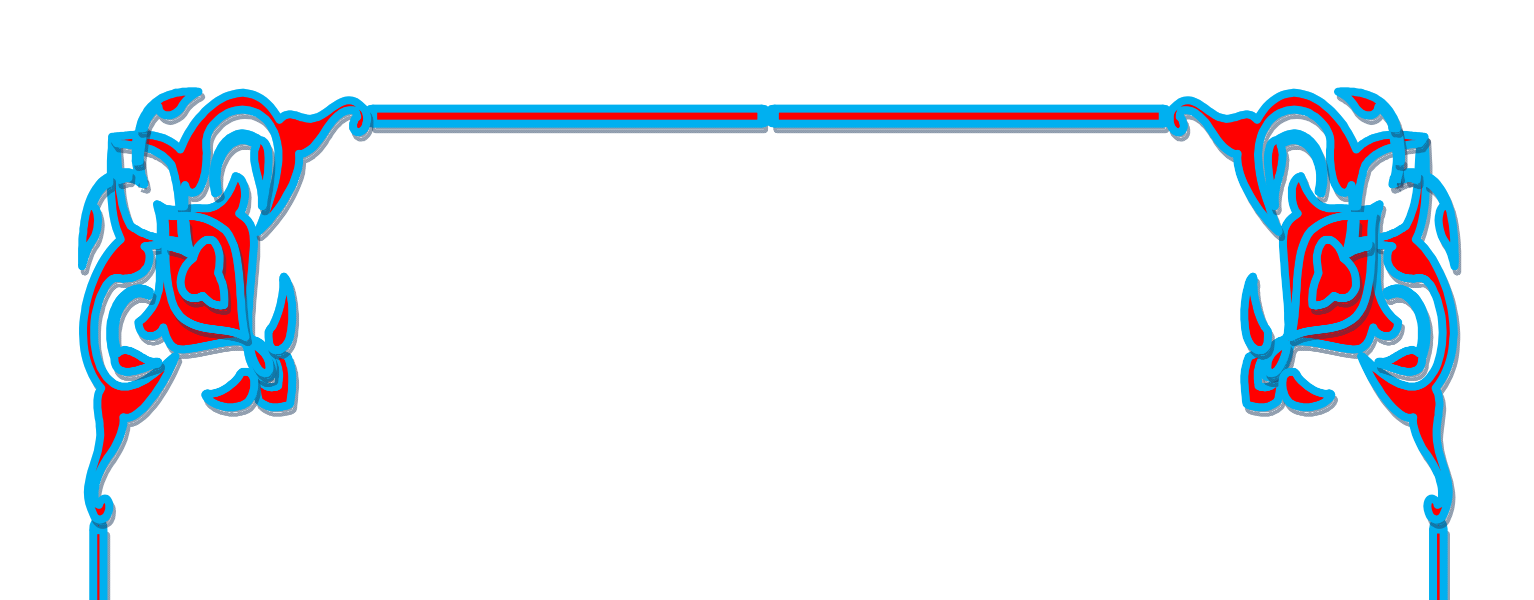
لجنة المناقشة:

الأستاذ:...رئيـسا و مناقشا

الأستاذ:تلي رفيق...مـشـرفـا و مقرراً

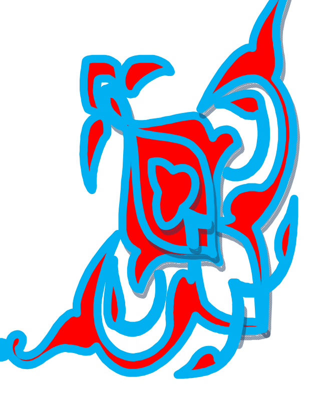
الأستاذ:..مــنــاقـشــاً

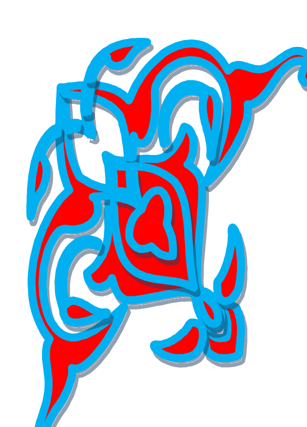
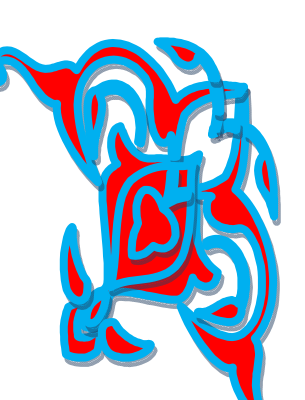
الموسم الجامعي: 1439-1440هـ/2018-2019م



بسم الله الرحمن الرحيم





إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع أولا إلى من قال فيهما الله تعالى

﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ سورة الإسراء الآية23.

إلى من كان له الفضل بعد الله تعالى في وجودي، إلى من رباني صغيرا، وصاحبني كبيرا، إلى من أمرني الله تعالى بأن أخفض له جناح الذل من الرحمة، إلى من فقدت بفقده حضنا ووطنا، ومستشارا مؤتمنا...... "والدي" رحمه الله تعالى وغفر له.

إلى التي رسمت لي طريق الأمان وغمرتني بفيض من حنان "أمي الغالية" أطال الله عمرها.

إلى زوجتي وشريكة حياتي حبا وحنانا.

إلى إخوتي وأخواتي صلة وإحسانا.

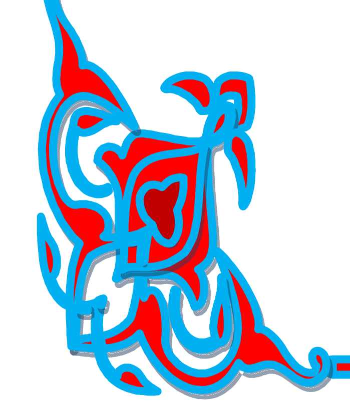
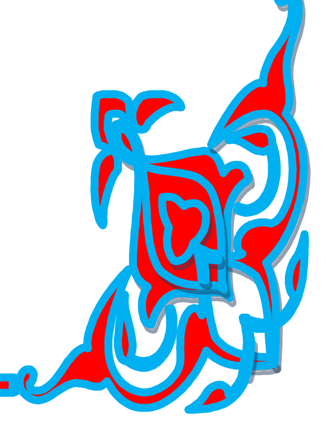
إلى الأقربين أهلا وخلاَّنا.

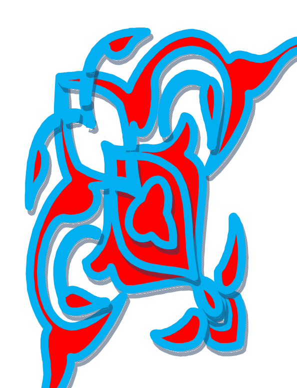
إلى الذين علموني كتابا وقرآنا.

إلى الذين ساندوني إعترافا وامتنانا.

إلى كل هؤلاء أهدي باكورة عملي هذا.





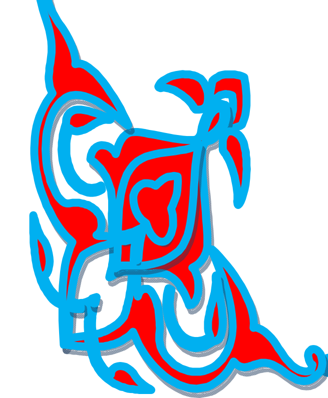
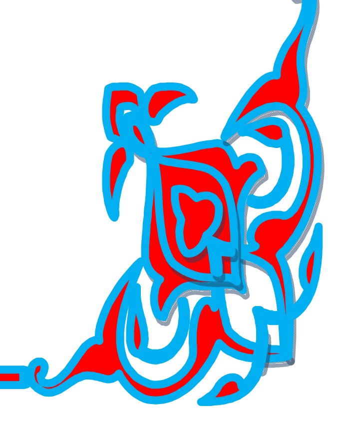

شكر وعرفان

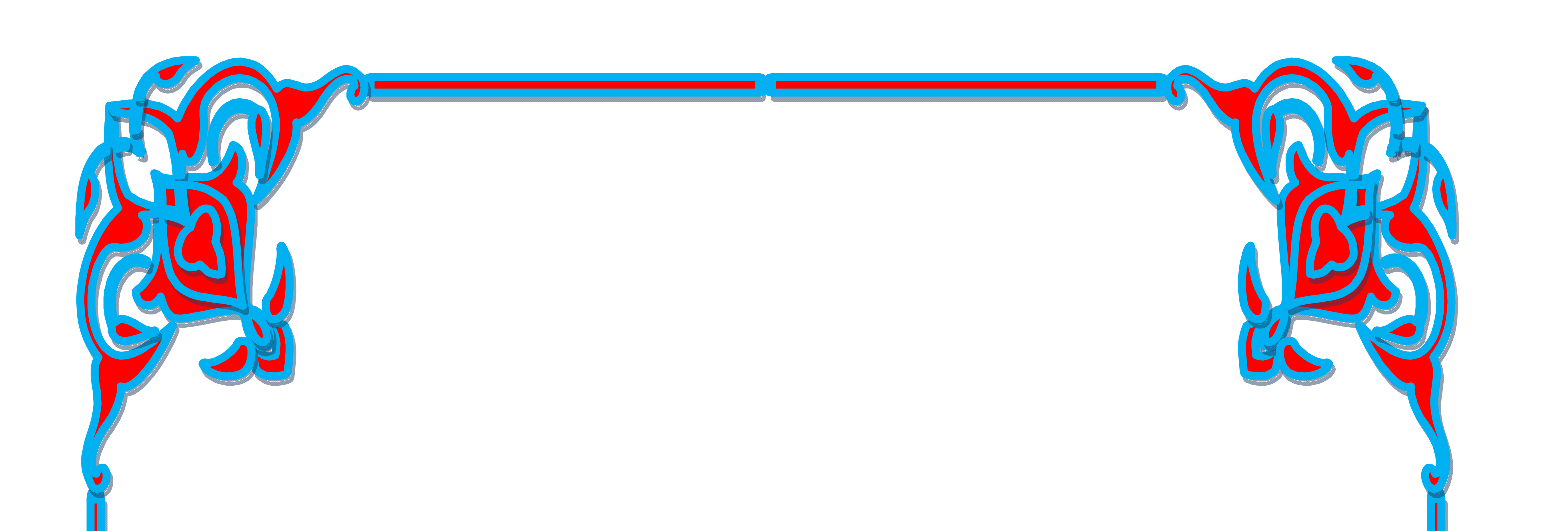
مصداقا لقوله تعالى:﴿ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ سورة لقمان الآية12.

أتوجه بشكري أولا إلى الله تعالى على ما أولاني به من عظيم آلائه، وما أكرمني به من جميل عفوه وكريم إحسانه، فالحمد لله أولا وآخرا على توفيقه إياي لإتمام هذا العمل المتواضع.

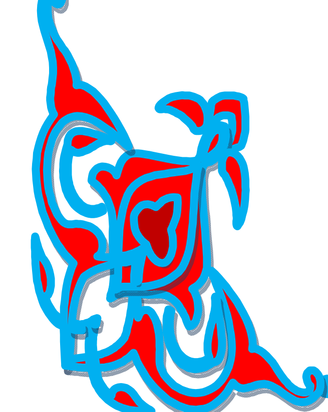
وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم:«لا يشكر الله من لا يشكر الناس». أقدم جزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف"تلي رفيق" الذي لم يبخل علي بنصائحه السديدة وتوجيهاته الرشيدة فكان له الفضل الكبير في إخراج هذا العمل على هذا الشكل، كما أقدم شكري إلى الأستاذ" موسم عبد الحفيظ" الذي كان لي نعم العون بفضل نصائحه وتوجيهاته، كم أقدم شكرا خاصا لكل من الأستاذ "دلباز محمد" والأستاذ"موساوي المجدوب" والأستاذ جبران لعرج والأستاذة "بوشيبة ذهبية" الذين كان لتوجيهاتهم ونصائحهم فضل في إتمام هذه الدراسة.

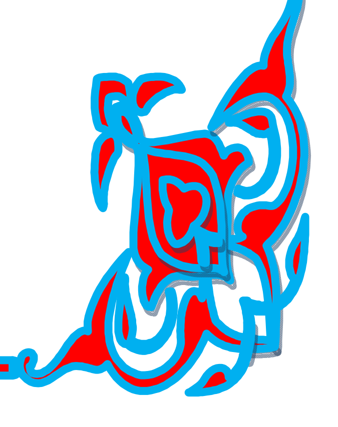
كما أشكر كافة الأساتذة الذين أشرفوا علي طوال مشواري الجامعي، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى كل موظفي المكتبات الجوارية والمكتبات الجامعية على مساهمتهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.



قائمة المختصرات



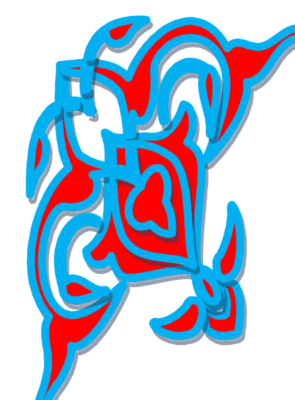
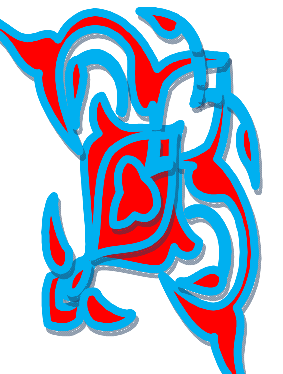


قائمة المختصرات الواردة في البحث

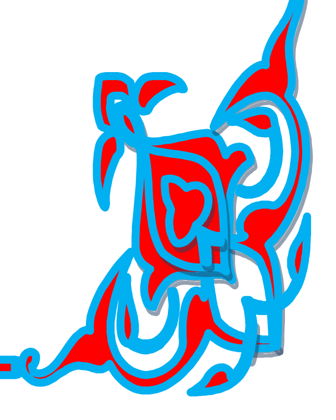
المختصرات بالعربية	
الرمز	المعنى
هـ	هجري
م	ميلادي
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
ط خ	طبعة خاصة
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تص وتع	تصحيح وتعليق
تع	تعريب
ج	جزء
د.م	دون مكان نشر
د.ت	دون تاريخ نشر
ش.و.ن.ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
م.و.د.ت	المركز الوطني للدراسات التاريخية
ص	صفحة
ص ص	صفحات متلاحقة
ف	فرنك
أ س	أسبر
ق أ	قرش إسباني
د خ	الدينار الخمسيني
غ	غرام
ردص	ريال دراهم صغار
ب ش	بدقة شيك أو باتيك شيك

مختصرات اللغة الأجنبية:

Ibid	Ibidem
Op.cit	Opere citato
P	Page

المقدمة

يُمثِّل تاريخ الجزائر الحديث أرضية مهمة للبحث والدراسة، نظرًا لِغِنَاه بالأحداث والمواضيع الهامة والمتشعبة التي تستدعي من الباحثين دراستها، وتسليط الضوء عليها، ومن بينها تلك المواضيع التي يكون الاقتصاد أساسًا لها، خاصة وأن الجوانب السياسية والعسكرية من التاريخ الجزائري الحديث حظيت بدارسات تاريخية معمَّقة، عكس الجانب الاقتصادي الذي لا يزال بحاجة إلى تعمق أكثر لِمَا كان له من تأثير على الجوانب الأخرى للأيالة الجزائرية.

وفي هذا السياق يندرج النظام المالي والنقدي الذي يعتبر من الدعائم الأساسية لأي دولة ذات سيادة، ولذلك سعت السلطة العثمانية في الجزائر منذ الوهلة الأولى لتواجدها في البلاد، إلى بسط نفوذها المالي والضريبي وفرض عملتها على كامل أراضي الدولة، خاصة وأنّها اعتبرت ضرب العملة باسم السلاطين العثمانيين رمزا للولاء لهم، كما اعتبرت مسألة التسعير من أهم الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تبقي الدولة وتحفظ كيانها، وعلى هذا الأساس كان اختيارنا لموضوع"**العملة والأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني"(1519-1830م)** للمساهمة في تقصي الحقائق المتعلقة به.

وقد دفعتنا عدّة أسباب للبحث في هذا الموضوع، منها ما هو ذاتي، ويتمثل بصفة خاصة في الأسباب التالية:

- ارتباط الموضوع بالفترة العثمانية وهي الفترة المحبذة لدينا للبحث والدراسة.
- ميلنا للدراسات التي تهتم بالتراث المادي والحضاري للجزائر، باعتبار العملة أحد مظاهره.

كما أنّ هناك أسباب موضوعية أخرى كان لها أثر كبير في توجهنا للبحث في هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

- ادراكنا أن الفترة المدروسة عرفت فيها الجزائر تحولات سياسية انعكست على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- رأينا أن الجوانب الاقتصادية لتاريخ الجزائر الحديث لم تحظ بقسطٍ وافرٍ من الدراسة والعناية، فأردنا أن نُسهم في إثرائها ولو بالقليل من خلال تطرقنا لهذا الموضوع.
- الرغبة في معرفة مدى اهتمام السلطة بالمجال الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني.

أمّا فيما يخص **الإطار الزماني والمكاني** لهذه الدراسة فقد حددنا الأول بالفترة العثمانية في الجزائر أي من1519م إلى غاية 1830م، وحددنا الثاني بأيالة الجزائر عامةً، ولو أننا خصّصنا مدينة الجزائر بالجانب الأكبر من الدراسة خاصة في الفصل المتعلق بالأسعار.

وتظهر **أهمية دراسة** موضوع العملة والأسعار في النقاط التالية:

- اعتبار العملة من الوثائق المادية ذات الأهمية الكبرى بما تلقيه من أضواء على التاريخ.
- إبراز مكانة الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني.
- معرفة مدى ارتباط الجزائر بعاصمة الدولة العثمانية وذلك بالتطرق للعملة باعتبارها أحد رموز السيادة ، فضلا عن ما تقدمه من معلومات حول التطور الصناعي والحضاري للدولة.
- دراسة حركة الأسعار تبرز لنا الأحوال العامة للبلاد خلال الفترة المدروسة، ومدى تحكم السلطة في الأسواق من خلال تحديد الأسعار ومراقبتها.
- بالاضافة إلى ماسبق يُبرِز موضوع "العملة والأسعار" مدى الارتباط الوثيق بين الجانب الاقتصادي وبقية الجوانب في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

وإن كنَّا قد ذكرنا آنفا أن الجوانب الاقتصادية لتاريخ الجزائر في العهد العثماني لم تحظ بقسطٍ وافرٍ من الدراسة فهذا لا ينفي وجود بعض **الدراسات** التي تطرقت إلى موضوع العملة والأسعار في الجزائر خلال الفترة المدروسة، سواءً تلك الدراسات التي شملت العملة والأسعار معا، أو تلك التي تطرقت إلى العملة بشكل منفصل مثل دراسة الباحثة "يمينة درياس" التي كانت أطروحتها للدكتوراه موسومة ب"السكة الجزائرية في العهد العثماني" وتعرضَت فيها إلى كل ما يتعلق بالعملة، وقد استهلت دراستها بالتطرق للمؤسسات المالية بما فيها دُورُ الضرب، ثم انتقلَت إلى دراسة السكة الجزائرية ومراحل تطورها في العهد العثماني، إضافة إلى طرق صناعتها، وقوالب ضربها وكذا المعادن المستخدمة فيها، وخَتمَت هذه الدراسة بالتطرق للجانب الفني للسكة الجزائرية.

كما كانت هناك دراسة أخرى للباحثة "فهيمة رزقي" والتي كان عنوانها "سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا"، وقد تعرَّضت فيها إلى المسكوكات العثمانية في الجزائر، ومراحل تطورها، وطرق صناعتها، ودُورِ ضربها، وخَلُصت في الأخير إلى دراسة وصفية لمجموعة النقود العثمانية المحفوظة بمتحف قسنطينة، كما كان هناك مقال للباحث "عبد العزيز لعرج" بعنوان"السكة الجزائرية في

مرحلة الانتقال والعهد العثماني"، وقد أوجز فيه صاحبه مرحلة انتقال السكة الجزائرية من نمط العهود السابقة إلى النمط العثماني شكلا ومضمونا.

أما الدراسات التي شملت العملة والأسعار معا فهناك دراسة للباحث "المنور مروش" والموسومة ب "**دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة والأسعار والمداخيل)**"، وقد تطرق فيها للعملة أولا، ثم انتقل إلى حركة الأسعار، ليصل إلى المداخيل، إضافة إلى دراسة ناصر الدين سعيدوني "النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني" وقد شملت كل ما يتعلق بالنظام المالي أواخر العهد العثماني.

ومن خلال هذه الدراسة أردنا الإجابة عن **إشكالية** رئيسية تتمحور حول واقع العملة والأسعار في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وكانت هذه الإشكالية على النحو التالي: كيف كانت "العملة والأسعار" في الجزائر خلال العهد العثماني ؟.

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة تساؤلات فرعية هي كالتالي:

– ما هي أهم المؤسسات التي أشرفت على النظام المالي في الجزائر خلال الفترة العثمانية؟.

– ما هي أهم العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني؟، وهل حافظ العثمانيون على نمط نقود العهود السابقة لهم في الجزائر؟.

– ما دور السلطة في مسألة التسعير؟، وهل كانت الأسعار قارّة، أم متحركة؟.

– ما هي العوامل المؤثرة على الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني؟.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقاً قمنا باعتماد **خطة** مكونة من مقدمة، وفصل تمهيدي مرفوق بثلاثة فصول، وخاتمة أسندناها بمجموعة من الملاحق، وقائمة بيبليوغرافيا وأنهيناها بالفهارس العامة، إذا عرّفنا في **مقدمة** المذكرة بموضوع الدراسة، وطرحنا الإشكالية المراد معالجتها، ودواعي اختيارنا لهذا الموضوع وما إلى ذلك من العناصر التي تستوجبها كتابة مقدمة علمية وفق منهج أكاديمي سليم.

وتطرقنا في **الفصل التمهيدي** للأوضاع العامة للجزائر خلال العهد العثماني، مستهلين بالأوضاع السياسية والإدارية والتي أوجزنا فيها مراحل الحكم، ثم انتقلنا إلى عرض التنظيم الإداري في الجزائر خلال الفترة العثمانية، كما تعرضنا في هذا الفصل إلى أهم روافد الاقتصاد الجزائري في الفترة المدروسة من زراعة، وصناعة وتجارة، وأنهيناه بدراسة تركيبة المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.

ودرسنا في **الفصل الأول** المؤسسات المالية باعتبار تولّت مهمة الإشراف على النظام المالي والنقدي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتمثلت أهم هذه المؤسسات في الخزينة التي اعتبرت العصب الحساس للدولة، لذلك تعرضنا لمفهوم هذه المؤسسة، وأهم الموظفين الذين يديرونها، إضافة إلى مواردها التي وصفت بالتنوع والضخامة،كما قمنا بدراسة مؤسسة بيت المال من خلال التعرض لمفهوم هذه المؤسسة، وأهم موظفيها، إضافة إلى أهم نفقات بيت المال، وزيادة على المؤسستين السابقتين تعرضنا إلى دار السكة من خلال مفهوم هذه المؤسسة، وموظفيها، وأهم المعادن التي استخدمتها السلطة في ضرب السكة.

وكان **الفصل الثاني** بعنوان العملة في الجزائر خلال العهد العثماني، وبحثنا فيه عن أهم العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث تطرقنا بدايةً إلى العملة المحلية عارضين في ذلك انتقالها من النمط الزياني الموروث بدوره من العهود السابقة إلى النمط العثماني، وقد حاولنا في هذا العنصر ذكر جميع النقود المضروبة محليا من عملة ذهبية وفضية، وأخرى نحاسية، كما تعرضنا إلى النقود الأجنبية المتداولة في الأسواق الجزائرية وركزنا في هذا العنصر على العملة الاسبانية، والعملة التونسية باعتبارهما أهم العملات الأجنبية الرائجة في التعامل النقدي للجزائر آنذاك، كما تعرضنا في هذا الفصل إلى العملة المزيفة ومناطق التزييف وأثر هذا الأخير على النظام النقدي في الجزائر.

أما **الفصل الثالث** فكان بعنوان الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني، وتعرضنا فيه إلى مفهوم التسعير ودور السلطة الحاكمة فيه، ثم انتقلنا إلى دراسة حركة الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني فتطرقنا إلى أسعار المحاصيل الزراعية وبصفة خاصة القمح الذي كان له أهمية كبيرة في المبادلات التجارية في الفترة المدروسة، كما تعرضنا لأسعار الحيوانات من دواب ومواشي، إضافة إلى دراسة أسعار المنتجات الصناعية متمثلة في المنسوجات، ومواد البناء، وختمنا هذا الفصل بالتعرض إلى العوامل المؤثرة في حركة الأسعار في الجزائر آنذاك.

وأنهينا موضوع المذكرة بخاتمة تضمنت جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لموضوع"العملة والأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني"، إضافة إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة في المقدمة والتي ذكرناها في شكل استنتاجات،كما ضمَّنت المذكرة بمجموعة من الملاحق ذات الارتباط الوثيق بموضوع الدراسة.

واعتمدنا في هذه الدراسة على **المنهج التاريخي** بالدرجة الأولى، الذي يكفل نقل الوقائع والأحداث واستقاء معلومات الموضوع المطروق من مصادرها وتحليلها ومن ثم توظيفها، كما كان **للمنهج الوصفي** دور في دراستنا للفصل المتعلق بالمؤسسات المالية، والفصل المتعلق بالعملة لما يقتضيه هذا الجزء من الدراسة من وصف كمي وكيفي هدفه الوصول إلى ذهن قارئ البحث.

أما الفصل المتعلق بالأسعار فقد تطلّبت دراسته الاستعانة **بالمنهج الإحصائي** الذي كان ضروريا لتسجيل حركة أسعار المواد المدروسة، إضافة إلى **المنهج المقارن** اللازم لمقارنة بيانات هذه الأسعار وإظهار الفروق خاصة في جداول البحث.

ولإثراء هذه الدراسة قمنا بالاعتماد على قائمة بيبلوغرافية متنوعة باللغتين العربية والفرنسية نذكر مايلي:

أولا: المصادر وفي مقدمتها القرآن الكريم الذي استقينا من بعض الآيات التي تأتي على ذكر الخزينة، وقد أوردنا تلك الألفاظ الواردة في الآيات مرفقة بشرح من "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير، أما النصوص التاريخية المتعلقة بالسكة فقد استعنا بمجموعة مصادر منها "الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة" لأبو الحسن علي بن يوسف وقد أفادنا في تحديد مفهوم السكة إضافة إلى"الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة لـ"ابن رقية التلمساني"،"سيرة خير الدين بربروس في الجزائر"، "غزوات عروج وخير الدين"لمؤلف مجهول، وكل هذه المصادر تورد نصوصا تاريخية عن البدايات الأولى لضرب السكة الجزائرية باسم السلطان العثماني.

أما المصادر التي استقينا منها المعلومات عن التسعير ومفهومه فنذكر "كشاف القناع عن متن الإقناع" للبهوتي، "نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار" للشوكاني، كما حددنا مفهوم الحسبة من خلال كتاب"الأحكام السلطانية" للماوردي، إضافة إلى "قانون أسواق مدينة الجزائر" لصاحبه "عبد الله بن محمد الشويهد" متولي أسواق مدينة الجزائر والذي يعتبر مصدر مهم يشرح لنا كيفية تنظيم الأسواق ومراقبتها، كما اعتمدنا على كتاب"مجاعات قسنطينة" للعنتري و"مذكرات أحمد الشريف الزهار" واللذان يعتبران من المصادر المهمة التي تؤرخ لتاريخ الجزائر أواخر العهد العثماني، واتخذنا بعض النصوص الواردة فيهما كشواهد على تأثر الأسعار بالعوامل الطبيعية.

ثانيا المراجع حيث استعنا بمجموعة من الدراسات المتخصصة منها "السكة الجزائرية في العهد العثماني" ليمينة درياس والتي أفادتنا كثيرا في الفصل المخصص لدراسة العملة خاصة وأنها أتت في دراستها على ذكر كل ما يتعلق بالسكة الجزائرية خلال العهد العثماني، بالإضافة إلى"كتاب دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة والأسعار والمداخيل)" للمنور مروش، والذي كان له فضل كبير في دراستنا للأسعار خاصة وأن هذا الباحث يكاد يكون الوحيد الذي درس الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني دراسة مستفيضة.

إضافة إلى كتب ناصر الدين سعيدوني المتخصصة في الجانب الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني ومنها "النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني"، "ورقات جزائرية"، "دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية"، والتي أستفدنا منها في كافة فصول الدراسة،

وتضمنت دراستنا مجموعة من المصادر الأجنبية المتعلقة بتاريخ الجزائر الحديث ومن أهمها "Topographie et Histoire d'Alger"لهايدو(HAEDO)، "Tachrifat"لألبير دوفو"Devoulx "، و**Tunis et Alger au 18eme siècle**لفونتور دي برادي " Venture de paradis"، كما تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المقالات والرسائل الجامعية التي أفادتنا كثيرا في إنجاز هذه الدراسة، ومن أهم هذه الرسائل الجامعية رسالة دكتوراه للباحثة شبلي شهرزاد بعنوان المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(المؤسسات المالية أنموذجا) والتي أفادتنا في انجاز الفصل الأول، ولو أنَّ هذه الدراسة تختص بالفترة الأخيرة فقط من الوجود العثماني في الجزائر.

وللإشارة فقد واجهتنا مجموعة من العراقيل و الصعوبات خلال إنجاز هذا الموضوع نذكر منها:

- قلة الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي.
- ضيق الفترة الزمنية المخصصة لانجاز هذه المذكرة و المحددة بسداسي واحد،مما أدى إلى تشتيت أفكارنا، وكذلك إيجاد صعوبة في تقسيم الوقت مابين مرحلة جمع المادة ومرحلة تدوين المعلومات في شكلها النهائي فاضطررنا للقيام بالعمليتين في آن واحد.
- اتساع الفترة التاريخية المدروسة، إضافة إلى تعدد وتشعب الموضوع خاصة في مجال الأسعار مما جعلنا نكتفي بالعينات التي تتوفر فيها المعلومات التاريخية، ونتغاضى عن الباقي.

- أغلب المصادر والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع باللغة الفرنسية فتعذر علينا مع ضيق الوقت ترجمتها كلها فاكتفينا بالنذر القليل منها بعد بذل مجهود شخصي مع الاستعانة بأهل الاختصاص.

وقد حاولنا من خلال هذه المقدمة أن نوضح للقارئ الخطوط العريضة لموضوع دراستنا وأن نُيسِّر للباحث سبيل الاستفادة من المعلومات الواردة في بحثنا، كما حاولنا أن نشد انتباه قارئ المقدمة، ونجذبه إلى إتمام قراءة باقي فصول وعناصر الموضوع.

عليوان عبد القادر

2019/05/16

فصل تمهيدي:

الأوضاع العامة في الجزائر خلال العهد العثماني

1-الأوضاع السياسية والإدارية

1-1-التنظيم السياسي

1-2-التنظيم الإداري

2- الأوضاع الاقتصادية

2-1-الزراعة

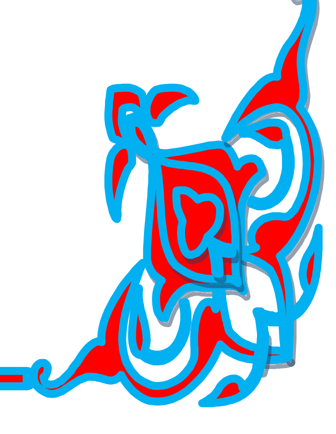
2-2-الصناعة

2-3-التجارة

3- الأوضاع الاجتماعية

3-1-سكان المدن

3-2- سكان الأرياف

نتج عن صراع القرن السادس عشر الميلادي بين القوى المسيحية بزعامة إسبانيا الكاثوليكية وبين القوى الإسلامية بزعامة الدولة العثمانية، امتداد النفوذ العثماني إلى غرب المتوسط، وبذلك أصبح المغرب الأوسط، لأسباب عديدة أهمها الوازع الديني، منضما للدولة العثمانية تحت اسم أيالة الجزائر[1]، وفيما يلي عرض للأوضاع العامة التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني

1-الأوضاع السياسية والإدارية للجزائر خلال العهد العثماني:

تبدأ العلاقات العثمانية الجزائرية فعليا بانضمام هذه الأخيرة للدولة العثمانية سنة1518م، وهو تاريخ تأسيس أيالة الجزائر من طرف "خير الدين[2]بربروس"[3]، الذي لم يدخر جهدا في مقاومة الحملات الاسبانية من جهة، و محاولة توحيد القوى الداخلية من جهة أخرى، وأعانه على ذلك ما وصله من قوة عسكرية من السلطان العثماني "سليم الأول"[4]، وعمل "خير الدين" في السنوات الأولى لحكمه على ضم المناطق الداخلية من البلاد، وتحرير قلعة "البنيون"[5]سنة 936هـ/1529م وجعل مكانه ميناءا حصينا أصبح فيما بعد الملجأ الأمين للبحارة الذين يرعون الجزائر[6].

1-ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**(1792-1830م)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2012م، ص21.

2- يشير خير الدين بربروس في مذكراته أن والده يعقوب استقر في جزيرة ميدلي اليونانية بعدما فتحها السلطان العثماني محمد الفاتح وعندما استقرت الأوضاع بهذه الجزيرة وانتظمت الأمور تزوج من إحدى بنات أهالي جزيرة مديلي وأنجبت له أربعة أولاد هم إسحاق، ثم عروج، ثم خضر(خير الدين)، ثم إلياس.ينظر: خير الدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر:محمد دراج، ط1، شركة الأصالة الجزائر، 2010م، ص ص21-22، وينظر :كورين شوفالييه، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر** 1510-1541م تر:جمال حمدانة،(د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص26.

3- بربروس أو بربروسا وتعني ذوي اللحى الشقراء أو الحمراء وهو اللقب الذي أطلقه الفرنسيين على خير الدين وأخوته. ينظر:بسام العسلي، **خير الدين بربروس(والجهاد في البحر)**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983م، ص26.

4- هو سليم بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح تولى سليم الأول حكم الدولة العثمانيةمابين1512و1520م. ينظر : محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح:إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981 .ص187.

5-هو حصن أو قلعة الصخرة المعبَر عنه بالاسبانية ب"البنيون""El penon"، ويبعد300متر عن مدينة الجزائر.ينظر: مجهول **سيرة خير الدين بربروس في الجزائر**، تح:عبدالله حمادي، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص82.

6 – أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر:عبد الجليل التميمي، (د.ط)، منشورات الجامعة التونسية تونس، 1970م، ص ص12- 22.

1-1- التنظيم السياسي:

عرف النظام السياسي في الجزائر خلال العهد العثماني تطورات يمكن تمييزها من خلال المراحل التي مر بها الحكم العثماني في الجزائر حيث مثلت كل مرحلة نظاما سياسيا معينا وقد تم تقسيم مراحل الحكم العثماني بالجزائر إلى ما يلي:

1-1-1- مرحلة البايلربايات(1519-1587م):

كان حكام الجزائر في بداية العهد العثماني من رجال البحرية الذين عرفوا بطائفة رياس البحر وكان خير الدين أول حاكم حمل لقب "البايلرباي"[1] منذ 1519م، وانتهت مرحلة البايلربايات بمغادرة علج علي للجزائر عام 1587م[2]، وخلال هذه المرحلة كان الحكام يتولون رئاسة التنظيم الإداري بمساعدة بعض الرياس والضباط،كما كانوا يستشيرون أعيان وعلماء البلاد في بعض المسائل الداخلية وقد برزت في هذا العهد عدة أسماء من أمثال"خير الدين"، "حسن آغا"[3]، "حسن بن خير الدين" و"صالح رايس"، وغيرهم وكان"علج علي"[4] آخر بايلرباي في الجزائر[5].

---

[1]-البايلرباي أو أمير الأمراء وهو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية وكان في العهود الأولى للدولة العثمانية بكلرباي أو بايلرباي واحد يشرف على الجيش، ولما توسعت الفتوحات العثمانية في أوربا انقسم هذا المنصب إلى قسمين بكلرباي الأناضول وبكلرباي الروملي وازداد عدد البكلربايات فيما بعد مما قلل من نفوذهم وكانوا يعينون ولاة على الولايات العثمانية.ينظر:سهيل صابان **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، (د.ط)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص64.

[2] - أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**(1519-1830م)، (د.ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ص33.

[3] - يذكر ابن اشتهو أن حسن آغا من سردينية، أسره خير الدين صغيرا في إحدى معاركه، وأعتقه بعدما أسلم ، وأظهر نباهة في خدمة سيده، الأمر الذي جعل خير الدين يثق فيه ويكلفه بتولي الحكم في الجزائر بعد استدعاء هذا الأخير للأستانة لتولي رياسة الأسطول العثماني.ينظر:عبد الحميد بن أبي زيان ابن أشنهو، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، (د.ط)، مطبعة الجيش الشعبية، الجزائر 1972م، ص191.

[4]-علج علي: ولد علج على حوالي سنة 1500 في منطقة كلابر في جنوب ايطاليا، أسر حين ذهابه للدراسة عام 1520م وأتي به إلى الجزائر، ولم يلبث إلا قليلا حتى أصبح من رياس البحر المشهورين، أطلق عليه السلطان لقب(قلج)أي السيف، كان قائد قسنطينة في 1534وعينه السلطان في منصب قبودان باشا، وبقي فيه إلى حين وفاته 1587م.ينظر: محمد سي يوسف، "**دور قلج علي باشا بايلرباي الجزائر في معركة ليبانتي** "1571، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 21، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2000م ص ص 79- 80.

[5] - أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص33.

وتميّزت هذه المرحلة بالدور الجهادي الذي كان يقوم به البايلربايات، الأمر الذي جعل سكان البلاد يلتفون حولهم مما ساعدهم على تثبيت حكمهم في الجزائر.

وحتى لا تراود البايلربايات فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية والتي أصابها الضعف بعد الهزيمة التي مني بها أسطولها في معركة ليبانتي[1] (LEPANTE)عام 1571م، تم إلغاء نظام البايلربايات واستبداله بنظام البشوات[2].

1-1-2- مرحلة الباشوات(1587-1659م):

تميّزت مرحلة الباشوات[3]بكثرة الاضطرابات والفوضى، وقد حددت فترة الحكم فيها بثلاث سنوات[4]، الأمر الذي جعل همَّ الباشوات الأول هو جمع الثروات وكان لتصرفهم هذا دور كبير في خلق القطيعة بين الحكام والرعية[5]، مما مكّن الأغوات[6] الذين كانوا قادة للجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا وبذلك بدأت المرحلة الثالثة من الحكم العثماني في الجزائر[7].

1- ليبانتي معركة بحرية وقعت في07 أكتوبر1571م، بين العثمانيين وتحالف أوربي، وقد انتهت بهزيمة العثمانيين.ينظر:نجاة سليم محمود محاسيس، **معجم المعارك التاريخية**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمَان، 2011م ص455.

2- أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص35.

3-كلمة باشا معناها في الأصل الملك أو الشاه قديما ثم أصبحت تستخدم كلقب لحكام الولايات، وأخيرا أصبحت تمثل أعلى لقب تشريفي في الدولة.ينظر:سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص52.وينظر:قتيبة الشهابي، **معجم أرباب السلطان في الدولة الإسلامية من العصر الراشدي حتى القرن العشرين**، (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995م، ص40.

4- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص23.

5- حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م ص132.

6- آغا مصطلح من أصل فارسي ويعني السيد وقد استعمله الأتراك لدلالات كثيرة منها أنها كانت تطلق على ضباط الانكشارية ومنها أيضا صاحب المنصب الكبير. ينظر : محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص177، وينظر أيضا: سهيل صابان **المرجع السابق** ص15.

7- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص23.

1-1-3- مرحلة الآغوات(1659-1671م):

يعتبر هذا العهد عهد تسلط الجيش على الحكم، كما يمثل أحلك فترة في تاريخ الحكم العثماني في الجزائر، ويعود سبب قيام الإنكشارية بالاستيلاء على الحكم إلى محاولة إبراهيم باشا الاستيلاء على المنح التي كان يرسلها السلطان العثماني للأسطول الجزائري[1]، وكان الآغوات يصلون للآغوية عن طريق الأقدمية، وتناوب على منصب الآغا أربعة آغوات اغتيلوا كلهم لعجزهم عن دفع رواتب الجند، وشهدت الجزائر في هذا العهد اضطرابات داخلية، كما تعرضت البلاد إلى عدة غارات أوربية[2]، ولذلك استغل رياس البحر الأوضاع وقاموا بتغيير نظام الآغوات بنظام الدايات سنة 1671م، وكذا بدأت المرحلة الرابعة من الحكم التي استمرت حتى سنة 1830[3].

1-1-4- مرحلة الدايات(1671-1830م):

في بداية هذا العهد وتحديدا في الفترة الممتدة مابين(1671و1689م) كان الحكام يُختارون من رياس البحر، ثم استرجع الأوجاق نفوذهم، فأصبح الداي يختار من بين ضباط الانكشارية[4].

وعلى خلاف نظام الآغوات كان نظام الدايات يُختار فيه الداي مدى الحياة، الأمر الذي أعطى نوعا من الاستقرار للحكم، حيث استطاع الدايات أن يكونوا لأنفسهم سلطة واسعة ونوعا من الاستقلال السياسي فهم يعينون الوزراء، ويبرمون المعاهدات الدولية، ويعلنون حالة الحرب والسلم[5]، وبالرغم مما كان يمثله عهد الدايات من القوة في المجال الخارجي إلا أن الأوضاع الخارجية لم تكن على ما يرام وكانت القلاقل المتواصلة هي الطابع الذي يميز هذا العهد[6].

---

[1] - محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، كلية الآداب، دمشق، 1969 ص66.

[2] - أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص37.

[3] - صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**(الجزائر- تونس- المغرب الأقصى)، ط6، المكتبة الأنجلومصرية (د.م) 1993م، ص27.

[4] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص24.

[5] - عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى** 1962م، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ج1، ص205.

[6] - يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، (ط.خ)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ج2، ص44.

1-2- التقسيم الإداري:

من الناحية الإدارية كان خير الدين هو أول من قام بأول تنظيم إداري للجزائر، حيث قسم المناطق التي كانت تحت نفوذه إلى ثلاث جهات عين على الجهة الشرقية، والجهة الغربية عمالا من قبله، واحتفظ هو بالعاصمة كمركز لمد نفوذه لباقي الجهات، وبقي الأمر هكذا إلى عهد حسن بن خير الدين، والذي أعاد تنظيم الجزائر إداريا وقسمها إلى أربع بايلكات[1] على رأس كل منها باي[2].

وكانت هذه البايليكات كالتالي:

1-2-1- دار السلطان :

وهي المناطق الموصولة مباشرة بالداي (أو حاكم الجزائر) وتشمل على خمس مناطق هي الجزائر البليدة، القليعة، شرشال، ودلس[3]، أما حدودها فتمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا ومن ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، فهي تضم إقليمي الساحل ومتيجة مع بعض الامتدادات داخل بلاد القبائل وبايلك التيطري، ويحكم دار السلطان الإدارة المركزية أي رؤساء السلطة التركية مباشرة [4]، ويضم إقليم دار السلطان عدة أوطان يحكمها قادة تحت إشراف (آغا العرب) قائد الجيش، وتتكون هذه الأوطان من دواوير يسكنها الأهالي ومن وحدات أصغر تسمى الأحواش ومفردها حوش ويملكها موظفو السلطة التركية، والانكشارية، والمرابطون، وبعض الأثرياء، ورياس البحر، هذه الأحواش تتكون من مزارع، ومنازل، وقطع أراضي صغيرة [5].

---

[1] – البايلك هي المقاطعة التي يحكمها الباي، وتواجدت بالجزائر ثلاث بايلكات هي بايلك الشرق، وبايلك الغرب، وبايلك التيطري بالإضافة إلى دار السلطان.ينظر:بن عتو بلبراوات، **المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2008م ص371.

[2] – يحيى بوعزيز، **المرجع السابق**، ص23.

[3] – مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، (د.ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014م، ج3، ص 293.

[4] – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص29.

[5] – **نفسه**، ص 30.

1-2-2- بايلك التيطري :

عاصمته هي المدية، وباي التيطري هو أول البايات في نظام التشريفات، لكنه أقلهم شأنا من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية التي تكتسيها المنطقة التابعة له[1]، فبايلك التيطري هو أصغر البايلكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية لهذا السبب وضِع بجانب هذا الباي حاكم يتصل مباشرة بدار السلطان ويهتم بأمور القيادات الأربع التي كان البايلك يتكون منها[2]، واقتصرت سلطة وصلاحيات باي التيطري أواخر العهد العثماني على مقاطعة التيطري دون مدينة المدية مركز وعاصمة البايلك، والتي أوكل تسييرها إلى حاكم تركي، يخضع مباشرة إلى آغا العرب المتصرف في دار السلطان، للحد من نفوذ هذا الباي، والتقليل من خطره [3]، التيطري إلى أربع قيادات هي:

ـ قيادة تل الظهراوية:وتشمل سبعة أوطان تشغلها كل من قبيلة حسين بن علي وفروعها، قبيلة هوارة وفروعها، قبيلة وزرة وفروعها.

ـ قيادة تل القبلية:وتشمل أولاد دايد العبيد، والدواير، وأولاد هديم وبني حسن، وأولاد سيدي أحمد بن يوسف، والربعية وأولاد علان والتيطري، والسواري وأولاد معرف، الدهيمات والمفاتحة وأولاد حمزة.

ـ قيادة الدويرة:وتضم أولاد دريس، أولاد بركة، أولاد فريحة، أولاد بوعريف، أولاد مريم، عذراوة ، بني عقبة أولاد سليم ،أولاد عبد الله، أولاد علوش، أولاد علي بن داود، أولاد عيسى أولاد موسى أولاد سيدي عمر أولاد نهار[4].

ـ قيادة الجنوب وتشمل على القبائل الرحل وأتباع أولاد مختار[5].

---

1 – مبارك الميلي، **المرجع السابق** ، ص 293.

2 – ناصر الدين سعيدوني، النظام **المالي**، **المرجع السابق**، ص29 .

3– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**(العهد العثماني)، (د.ط)، م.و.ك، الجزائر، 1984م، ص20.

4– عائشة غطاس وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، (ط.خ)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007م، ص ص177- 178.

5– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص20.

1-2-3- بايلك الغرب :

تأسس هذا البايلك سنة 1563م[1]، وكانت قاعدته وهران وقد تنقلت عاصمة ومركز بايلك الغرب خلال العهد العثماني في عدة مدن، فكانت أول مراكزه هي مازونة وذلك خلال عهد حسن بن خير الدين وتولى بمازونة عشر بايات، ثم انتقلت عاصمته إلى مدينة تلمسان ثم بعدها إلى قلعة بني راشد سنة 1686م، ثم انتقلت إلى مدينة معسكر، ثم إلى مدينة وهران بعد الفتح الأول، لتعود إلى مدينة معسكر، وتستقر أخيرا في وهران بعد الفتح الثاني 1792م حتى نهاية الحكم العثماني [2] .

وامتد نفوذ بايلك الغرب إلى ثنية الحد شرقا، وتميزت السلطة العثمانية في بايلك الغرب بالصبغة العسكرية الحربية نظرا لتطور العلاقات بين العثمانيين والمغاربة من جهة وبين العثمانيين والاسبان من جهة أخرى وبين العثمانيين والجزائريين من جهة ثالثة –ثورات الطرق الصوفية–[3].

وانقسم بايلك الغرب في العهد العثماني إلى ستة أقسام رئيسية وهي كالآتي:

ـ القسم الأول المرسى ويكون على يد قائد المرسى وهو أعلى رتبة من سائر القادة

ـ القسم الثاني دائرة آغا الدواير غربا وبحرا وشرقا وقبلة .

ـ القسم الثالث دائرة قائد الزمالة وهي الأعراش الخمسة.

ـ القسم الرابع دائرة خليفة الشرق وذلك من مينا إلى انتهاء رعية وهران[4].

ـ القسم الخامس يضم المدن الكبرى كوهران، تلمسان، معسكر، القلعة، مستغانم، مازونة، والمناطق المحيطة بهم وهؤلاء على يد قائد البلد[5].

---

[1]- عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص220.

[2]-بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود**، تح:يحي بوعزيز، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2003م،ج1، ص271.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص30 .

[4] – بن عودة المزاري، **المصدر السابق**، ص274 .

[5]– **نفسه**، ص274.

ـ القسم السادس فليتة وهم على يد قائد فليتة، ومن يتولى قيادة فليتة فإنه يحق له أن يتولى بايا لبايلك الغرب إذا كان مدعوما من دار السلطان [1].

1-2-4- بايلك الشرق:

تميز بايلك الشرق ومركزه قسنطينة بعدم الاستقرار وبعدم تمكن الأتراك في وقت من الأوقات من السيطرة على منطقة الشرق الجزائري، فقد كان مشايخ العرب ورؤساء القبائل ينظمون باستمرار إلى الثورات في وجه الحكام العثمانيين، باستثناء عهد صالح باي [2].

وقد وضع الحكام العثمانيين الأراضي الخصبة والسهول تحت تصرفهم مباشرة يوزعونها على أعوانهم مقابل خدماتهم[3]، وكان خليفة الباي شخصا لا أهمية له، حيث يتمثل دوره فقط في حمل الضرائب المحصلة والتوجه بها إلى دار السلطان [4].

2-الأوضاع الاقتصادية:

كان اقتصاد الجزائر في العهد العثماني يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، وذلك بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة ، ومن ثم التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي[5]، وهذا التقهقر سببه الأوبئة والطاعون وسنوات القحط التي تعرضت إليها البلاد، وتأخر طرق وأساليب الزراعة والصناعة، وركود التجارة التي انعكست على جميع نواحي الحياة الاقتصادية[6].

---

[1] - بن عودة المزاري، **المصدر السابق** ، ص274 .

[2] - مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص 296 .

[3] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص30 .

[4] - مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص296 .

[5] - مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني** "، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المجلد05، العدد 16، جامعة تكرت، أفريل 2013م، ص ص 413- 455.

[6] - **نفسه**، ص ص 413- 455.

ويمكن الوقوف على مميزات اقتصاد الجزائر خلال العهد العثماني، من خلال التعرض للنشاطات الاقتصادية الرئيسية بالبلاد من زراعة وصناعة وتجارة[1] .

2-1- الزراعة:

كانت الزراعة هي المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان، واختصت كل منطقة بإنتاجها لنوع معين من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية فمثلا نواحي غريس، ووهران، وقسنطينة اشتهرت بإنتاج الحبوب، التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي، والتصدير الخارجي، بينما ارتبطت زراعة الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية بالقبائل، وطرارة والمدية، وازدهرت البساتين بأراضي المدن الرئيسية، كوهران ومعسكر، وتلمسان، ويضاف إلى إنتاج البساتين بعض المزروعات النادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة، والأرز بالأراضي المروية بسهول الشلف[2].

أما تربية الماشية، فكان يجري الاهتمام بها بشكل كبير، ولاسيما الأغنام، إذ كانت تعد الإنتاج الأساسي للبلد، وتدر على الفلاح والبلد ثروة كبيرة، تقدر مابين (7و8) ملايين رأس غنم مع توفر الماعز والأبقار والإبل والخيل[3].

وبالرغم من هذا التنوع إلا أن الزراعة عانت من صعوبات عديدة في العهد العثماني نتيجة اهتمام الحكام بالجهاد البحري وما يوفره من مداخيل على حساب الفلاحة، الأمر الذي حال دون تطور الأساليب الزراعية المتبعة والآلات البدائية المستعملة[4].

إذ كانت الطرق التقليدية التي عرفتها الجزائر منذ ألاف السنين هي المستعملة في الزراعة، مثل المحراث والمنجل، أما نظام الإرواء الزراعي فكان يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزّانات وقنوات الري وهذا ما حال دون تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني[5].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص30.

[2]-**نفسه**، ص30- 32 .

[3]- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، **المرجع السابق**، ص ص 413- 455.

[4]- أمير يوسف، "**الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 1، مخبر الدراسات التاريخية الجزائر أفريل2016م، ص ص60- 69.

[5]- مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيد رمضان، **المرجع السابق**، ص ص 413- 455.

وإضافة إلى تلك الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري، فقد كان معرضا للحملات العسكرية للسلطة، ومهددا من طرف قبائل المخزن، كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي تجتاح البلاد بين الحين والآخر، والتي كانت تنعكس سلبا على الإنتاج الفلاحي[1].

2-2- الصناعة:

ظلّ النشاط الصناعي متواضعا بالأيالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، ومن المصنوعات اليدوية نجد صناعة الأغطية الصوفية والأحزمة الحمراء بتلمسان، والبرانس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي، والفخار بندرومة، والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد والأدوات الجلدية بمازونة، وصناعة الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة وصنع السروج والجواهر بقسنطينة وصناعة الحلي والأحذية والشواشي بمدينة الجزائر ويرجع الفضل في الحفاظ على هذه الصناعات إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود التي توارثتها وحفظتها من الاندثار[2].

غير أن الصناعة بدأت تتدهور وتميل نحو الذبول منذ بداية القرن الثامن عشر، إلى أن أصبحت بسيطة للغاية تكاد تقتصر على بعض الصناعات التقليدية، وحتى هذه الأخيرة كانت في كثير من الأحيان لا تسد حاجة الاستهلاك المحلي، ويرجع ذلك إلى غزو المنتجات الأجنبية للأسواق الجزائرية و تدهور القدرة الشرائية لدى الأهالي بسبب المضايقات التي كانت مفروضة من جانب السلطة العثمانية[3]، وانعكست هذه المنافسة الأجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي على المنتجات الصناعية المحلية وتدهورها وحالت هذه العوامل دون قيام صناعة حقيقية[4].

وكان لعدم مواكبة الصناعة الجزائرية للتحولات التي جرت في أوربا، أثر كبير في ركود النشاط الصناعي الجزائري، وتخلفه مقارنة بنظيره الأوربي الذي عرف تطورا كبيرا، في ظل التفوق التكنولوجي والتطور العلمي الأوربي الذي كان من نتائج قيام الثورة الصناعية في أوربا [5].

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص33.

2- **نفسه**، ص 33- 34.

3- الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، (د.ط)، م.و.د.ت، الجزائر، 2007م ص35.

4- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص36.

5- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين1962**، (د.ط)، دار العلوم، عنابة 2002م، ص123.

2-3- التجارة:

كان التبادل التجاري يتم على الصعيد الداخلي والخارجي، وكان له أثر مباشر على الأوضاع المالية والاقتصادية للجزائر، فالتجارة الداخلية كانت تتم داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف[1]، التي يتم فيها، تبادل السلع بالنقود أو المقايضة، إضافة إلى التجارة الداخلية كانت تجرى مبادلات مع السكان والدول المجاورة كتونس والمغرب الأقصى وليبيا وغيرها، كما كانت تصدر المنتجات المحلية عبر الموانئ للباب العالي والدول الأوربية والمشرق العربي[2].

إذ ارتكزت تجارة الجزائر مع كل من تونس والمغرب الأقصى وبقية الأقطار العثمانية بالمشرق العربي على المواد الكمالية والترفيهية، وكانت هذه التجارة لاسيما المتعلقة بموسم الحج، تدر أرباحا وافرة على المساهمين فيها، وهو ماجعلها تلقى رواجا واسعا[3].

وفيما يخص التجارة مع بلاد السودان فكانت تعتمد على الحاجات الضرورية للعيش، إلى جانب بعض المواد الكمالية، مقابل استيراد العبيد والتبر وريش النعام وبعض المنتجات المدارية الإفريقية، لكن هذه التجارة تدهورت بعد انفتاح بلاد السودان على المحيط الأطلسي، واستقرار الأوربيين بالسواحل الإفريقية ابتداء من القرن السادس عشر، وبذلك فقدت طريق الذهب العابرة للصحراء أهميتها التجارية ، كما كان لانعدام الأمن بالطرق الصحراوية دور في تراجع التجارة مع بلاد السودان، ويضاف إلى ذلك قلة المواصلات وانعدام الطرق[4].

أما التجارة مع الدول الأوربية وبصفة خاصة فرنسا فقد مثلت الجزء الأهم من التجارة الخارجية للأيالة الجزائرية رغم جو العداء والاضطراب الذي كان يسود العلاقة بين الجزائر والدول الأوربية، فقد كانت فرنسا تستورد من الجزائر كميات كبيرة من المواد الأولية كالأصواف والجلود والشمع والزيوت والحبوب مقابل تصديرها للجزائر الأشياء الكمالية والترفيهية كالعطور، والمصبّرات من فرنسا، والزليج من إيطاليا والعتاد الحربي من الدول الاسكندينافية [5].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص36.

[2]-عمار عمورة، **المرجع السابق**، ص 222.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص37.

[4]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص ص 80-81.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص38.

وباختصار فإن أهم ما كانت تستورده الجزائر من الخارج كان يتعلق بصناعة السفن كالحبال والحديد والخشب، والمعدات الحربية من قذائف وبارود وفولاذ ومدافع وأسلحة متنوعة، وكل هذه المواد كانت تستوردها الجزائر من دول شمال أوربا كبريطانيا والسويد وهولندا، وبعد هذه البضائع والمعدات الحربية التي تستوردها الجزائر تأتي مواد أخرى كالمنسوجات والأصباغ والمواد المصنعة والتوابل[1].

وعرف الوضع التجاري ركودا ملحوظا أواخر العهد العثماني، وذلك راجع إلى نظام الاحتكار الذي فرضته الأيالة بهدف خلق مداخيل مضمونة خاصة بعد استحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات الأمر الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وآفاقها[2]، وقد لاحظ "شالر" عجزا في الميزان التجاري للأيالة الجزائرية سنة 1822م، قدره 937000دولار وهو مبلغ ضخم تدفعه للخارج دولة ليس لها موارد نشيطة تذكر، ولم تكن التجارة الداخلية في الجزائر تنتج ما يكفي لتعويض هذا العجز في التجارة الخارجية، ويشير "شالر" إلى أن سبب هذا العجز يكمن في إهمال الأيالة الجزائرية للتجارة مع إفريقيا ومنافسة دول الجوار كتونس والمغرب الأقصى ومصر وطرابلس واستحواذهم على القسم الأكبر من تجارة إفريقيا[3].

وساهم احتكار البايلك لتجارة المواد الأولية من حبوب وزيت وشمع وصوف وغير ذلك، في تراجع التجارة، فالحكام كانوا يشترون من الفلاحين هذه المواد الأولية بأسعار منخفضة، ويبيعونها بأثمان مرتفعة وكانت أرباحهم تصل إلى60%، ويبيعونها للمتعاملين الأجانب بأثمان معتدلة، وهؤلاء كانوا يبيعونها بأثمان مرتفعة في أسواق أوربا[4]، كما كان لسيطرة ونفوذ الشركات، والمؤسسات الأجنبية في الجزائر، خاصة المؤسسات الفرنسية ومن أهمها الشركة الملكية الإفريقية التي أنشأت سنة1741م، والوكالة الإفريقية التي خلفتها سنة 1794م، أثر سلبي على التجارة الخارجية للجزائر خلال العهد العثماني وظهرت هذه السيطرة خاصة في الشرق الجزائري [5].

---

[1]- محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830**م، (د.ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، (د.ت)، ص14.

[2]- أمير يوسف، **المرجع السابق**، ص ص 60-69.

[3]-وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر**، تع: إسماعيل العربي، (د.ط) ش.و.ن.و.ت، 1982م ص103.

[4]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص79.

[5]-محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (د.ط)، ش.و.ن.و.ت، الجزائر، 1972م، ص ص191-211.

3- الأوضاع الاجتماعية:

لدراسة الأوضاع الاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني والتعرف على تركيبة المجتمع الجزائري آنذاك، يمكننا تقسيم هذه التركيبة إلى قسمين رئيسين سكان المدن وينقسمون إلى عدة مجموعات وسكان الأرياف وينقسمون هم كذلك إلى عدة مجموعات .

3-1- سكان المدن: تألفت التركيبة السكانية للمدن الجزائرية خلال العهد العثماني مما يلي:

3-1-1- جماعة الأتراك:

كانت هذه الجماعة تتكون من الأتراك العثمانيين، و"الأعلاج"الأوروبيين[1]، وكان الأتراك يشكلون طائفة منغلقة ومنعزلة عن المجتمع الجزائري، متمسكة بلغتها التركية ومذهبها الحنفي[2] وتشكلت النواة الأولى لهذه الفئة من جند الإنكشارية، ومجموعة المتطوعين الذين أرسلهم السلطان العثماني سليم الأول إلى خير الدين في أعقاب انضواء الجزائر تحت راية العثمانيين[3].

وقد عرفت أعداد الأتراك في الجزائر انخفاضا كبيرا ابتداءً من القرن 12هـ/18م بسبب تراجع أعداد المجندين في الجيش الانكشاري القادمين من الولايات العثمانية المشرقية[4]، وترجع قلة العنصر التركي في الجزائر رغم المدة الطويلة التي قضاها الأتراك في البلاد أيضا إلى حالة العزوبة التي كان يعيشها أغلب أفراد الجيش التركي العامل، وعدم تبني أبنائهم "الكراغلة" ، واعتبارهم عنصر لا يرتقي إلى مستوى الأصول التركية[5].

1- أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص83.

2- صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي**(1514-1830م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص357.

3- N.WASSMANN, **les janissaires**, étude de l organisation militaire des ottomans , thèse de Doctorat, université de paris 1938, p59.

4-A.RAYMOND, **Grandes Villes Arabes à l époque ottoman**, sindbad , paris, 1985, p71.

5- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص93.

3-1-2- جماعة الكراغلة:

هم الأطفال المولودين في الجزائر من أباء أتراك أو أعلاج من الإنكشارية أو رياس البحر وأمهات جزائريات، وقد ظهرت جماعة الكراغلة لأول مرة في المدن التي تقيم بها الحاميات التركية وهي مدن الجزائر تلمسان، معسكر، قلعة بني راشد، ومستغانم، مازونة، مليانة، البليدة، القليعة، بسكرة قسنطينة، عنابة[1].

وقد تخوف الأتراك من تزايد عدد الكراغلة، الذين أصبحوا مع نهاية القرن السادس عشر يقدرون بنصف عدد الأتراك، وتضاعف هذا التخوف عند الحكام الأتراك من الكراغلة عندما تطلعت هذه الفئة إلى نيل الامتيازات والمشاركة في الحكم[2].

3-1-3- جماعة الحضر:

وهي تضم البلدية، ونعني بهم العناصر الأولى التي ولدت في المدن وترعرعت فيها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، وكانت هذه الفئة أساسا تتكون من العرب والأمازيغ، وقد تضاعف عددهم بمن انضم إليهم من الوافدين، مثل الأندلسيين والسودانيين الذين التحقوا بالمدن[3].

3-1-4- مجموعات البرانية:

تألَّفت مجموعات البرانية من السكان الذين هاجروا إلى المدن الكبرى مثل الجزائر، وقسنطينة وتلمسان وغيرها من المدن بهدف الإقامة والعمل، وكانت تسمياتهم على حسب المنطقة القادمين منها ونذكر منهم:الجيجليون، والمزابيون والأغواطيون، والقبائل، والبساكرة، وغيرهم[4].

1- هشام بوبكر وعياشي بلقاسم، **"جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني"** مجلة آفاق للعلوم، العدد7، جامعة الجلفة، مارس 2017م، ص ص290- 303.

2- ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص94- 95.

3- أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص 77.

4- عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر**(1700-1830) مقاربة اجتماعية- اقتصادية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2001م، ج1، ص20.

3-1-5- الدخلاء: وتتضمن هذه الفئة ما يلي:

3-1-5-1- الجالية اليهودية :

وتشكل العنصر الأهم بين الدخلاء[1]، تعود في أصولها إلى اليهود المحليين الذين استقروا بالبلاد الجزائرية وفي الفترة السابقة لدخول الإسلام إلى البلاد، أو الذين اعتنقوا اليهودية من أهالي البلاد بالإضافة إلى يهود الأندلس الذين قدموا مع مسلمي الأندلس هروبا من اضطهاد النصارى منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر ميلادي، ثم انضم بعد ذلك إليهم يهود ليفورن بعد منتصف القرن السابع عشر لممارسة التجارة، واتخذوا اللغة العربية كأداة تعبير في معاملاتهم اليومية وطقوسهم الدينية[2].

وبرز دور اليهود في المعاملات التجارية والوساطة بين التجار الأمر الذي مكنهم من احتكار التجارة خاصة في أواخر العهد العثماني[3].

3-1-5-2- طائفة النصارى:

وتشكل إحدى العناصر المهمة داخل المجتمع الجزائري، وتضم هذه الفئة التجار الأجانب والقناصل والإرساليات ووكلاء المؤسسات التجارية وهؤلاء ضمن فئة النصارى الأحرار، وإلى جانبهم نجد الأسرى الأوربيين، وأغلبهم من الإسبان، والبرتغاليين، والإيطاليين والألمان، وقد كان عددهم قليل جدا بمدينة الجزائر ولم تكن فئة النصارى الأحرار تخضع للمعاملات المالية، والأحكام القضائية ولا تحتكم للقوانين السائدة في البلاد[4].

---

[1]- هشام بوبكر وعياشي بلقاسم، **المرجع السابق**، ص ص290- 303.

[2]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص ص102- 103.

[3]- F.DE HAEDO, **Topographie et Histoire d'Alger**,Trad de l'espagnol par: A,Berbrugger et Monnereau,in R,A,n°14 Alger1870,p90.

[4]-Abd El Hadi BENMANSSOUR, **Alger au XVI eme siécle**, journal de jean Baptiste Gramaye , paris , 1998, p.p. 87,88.

3-2- سكان الأرياف:

شكَّل سكان الأرياف غالبية سكان الجزائر في الفترة العثمانية إذ قدرت نسبتهم حسب المصادر التاريخية المتوفرة حوالي 95% من مجموع سكان الأيالة[1].

3-2-1- قبائل المخزن[2]:

يمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية استمدت منها تماسكها، فهذه الصبغة الخاصة التي اكتسبتها قبائل المخزن، جعلتها تختلف عن بقية القبائل التي تعود في أصولها إلى نسب واحد أو أصل مشترك[3].

لهذا قبائل المخزن في واقع الأمر تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها ومختلفة في أفرادها فمنها من أقرها الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها من أستقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين من جهات مختلفة، ليؤلف جماعة شبه عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية[4].

ويذكر **استرهازي** (**Esterhazy**)أن مخزن وهران لوحده كان يتكون من سبع عشرة قبيلة من أهمها مايلي:الدواير[5]، الزمالة، الغرابة، البرجية، بني شقران،...الخ[6].

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص39.

2- يُعرِّف المزاري المخزن بالقول: ‹‹إن المخزن هو الناصر للدولة كيفما كانت، وحيثما وجدت، وتملكت وباتت، والنسبة إليه مخزني أو مخازني، مفرد المخازنية في تحقيق المباني، وسمي بذلك لأنه يخزن بصدره ما يؤمله إلى وقت الظفر وحصول الانتقام فيفعله بصاحبه وبه يلزمه وقد يطلق المخزن مجازا على دار الحاكم نفسها في المستبين ومنهم قوله إني ذاهب إلى دار المخزن››.ينظر:بن عودة المزاري، **المصدر السابق** ، ص30.

3-ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية** (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني)، ط2 ، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص ص206- 207.

4- **نفسه**، ص207 .

5-الدواير: وهي مجموعة أفراد ينتمون إلى العرق نفسه، تلتف حول قائدها وتسانده في أوقات الحرب.ينظر: عبد الحميد بن أبي زيان ابن أشنهو، **الدولة الجزائرية في** 1830، تر:لعراجي نورالدين، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2013م، ص26.

6- Walsin Esterhazy, **De La domination Turque dans l'ancienne régence d'alger**, Librairie de Charles Gosselin, paris, p266.

وقد ترك نشاط قبائل المخزن الحرفي أثرًا على حياة سكان الأرياف، إذ ساعد على انتشار اللغة العربية وانحصار اللهجات المحلية في بعض الجهات كالهضاب العليا، كما شجع على انتشار وشيوع البداوة في المجتمع والتحول من ممارسة الزراعة إلى تربية المواشي[1].

3-2-2- قبائل الرعية:

وهي القبائل التي لم تنعم بأي امتياز من السلطة التركية وهي التي كانت تدفع الضريبة والرسوم المختلفة، كما كانت تفرض عليها أعمال السخرة، وكانت وضعيتها أسوأ من وضعية تلك القبائل التي لم تكن تخضع للسلطة المركزية بسبب وجودها في مناطق وعرة يصعب على الأتراك التواجد فيها بصفة دائمة[2]، وتشكلت قبائل الرعية من المجموعات السكانية الخاضعة مباشرة للبايلك والمقيمة بالقرى المنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن، وقد تعرضت قبائل الرعية للاضطهاد والاستغلال المستمر من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن[3].

3-2-3- المجموعات السكانية المتحالفة:

هي مجموعات سكانية تتعامل مع البايلك عن طريق شيوخها وزعمائها المحليين الذين أصبحوا يحكمون بالعرف معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني ونسبهم، وقد غلب على هذه العائلات التي تولت حكم المجموعات القبلية الطابع الروحي في غرب البلاد "المرابطين"والطابع الحربي في شرق البلاد، بينما العائلات التي تولت حكم هذه المجوعات هي "الأشراف"[4] .

3-2-4- المجموعات السكانية الممتنعة عن سلطة البايلك:

هذا الصنف من السكان بقي بعيدا عن السلطة التركية متحصنا في المناطق الجبلية كالأوراس والونشريس، والبابور، والقبائل، أو متنقلا عبر أراضي الجنوب الملائمة للرعي والترحال، وينتمي غالبية هؤلاء السكان إلى قبائل ترأسها عائلات تعتمد في نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية[5].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص105- 106.

[2]- صالح عباد، **المرجع السابق**، ص367.

[3]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص107.

[4]- **نفسه**، ص107-108.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص46.

ملخص الفصل:

مر الحكم العثماني في الجزائر بأربعة مراحل تمثلت فيما يلي:

1-مرحلة البيلربايات1587/1519م: وتعتبر أهم مرحلة نظرا لقوة حكام هذه الفترة من أمثال "خير الدين بربروس"، كما تميزت بالدور الجهادي للحكام في هذه الفترة.

2-مرحلة البشوات1659/1587م: تميز بتحديد فترة الحكم ب3سنوات الأمر الذي جعل الحكام يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة للبلاد.

3-مرحلة الآغوات1671/1659م: يعتبر عهد تسلط الجيش على الحكم، تميز بالفوضى .

4-مرحلة الدايات1830/1671: تميز بنوع من الاستقلال السياسي للجزائر عن الدولة العثمانية كما تميز بباستقرار الحكم نظرا لأن الداي كان يعين لمدى الحياة.

أما من الناحية الإدارية فقد عرفت الجزائر في العهد العثماني وجود ثلاث مقاطعات تعرف كل منها بالبايلك، فتواجدت بايلك الشرق، بايلك التيطري، بايلك الغرب، إضافة إلى دار السلطان عاصمة الحكم المركزي.

ويمكن إيجاز الوضع الاقتصادي فيما يلي:

1- الزراعة: كانت أغلبها معاشية، كما تميزت ببدائية أساليبها ووسائلها، الأمر الذي جعلها متخلفة، كما أهتم السكان بتربية المواشي، غير أن السياسة الضريبية المفروضة على الفلاحين والرعاة ساهمت في تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني .

2- الصناعة: ظلّ النشاط الصناعي متواضعا بالأيالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، وقد ساهم غزو المنتجات الأجنبية للأسواق الجزائرية في تراجع النشاط الصناعي في الأيالة، كما ساهمت الضرائب المفروضة على الصناع وأرباب الحرف في تدهور الإنتاج الصناعي أواخر العهد العثماني.

3- التجارة:

كانت المبادلات التجارية الداخلية تتم داخليا عن طريق الأسواق الأسبوعية والموسمية، أما التجارة الخارجية فكانت تتم أساسا مع دول أوربا، ثم مع المغرب وتونس، وأقطار المشرق العربي، إضافة إلى تجارة القوافل مع السودان الغربي، وكانت صادرات الجزائر تتمثل في المنتجات الفلاحية، وبعض المواد الأولية كالصوف والجلود، والشمع وغيرها، أما الواردات فكانت متمثلة في المواد الكمالية مثل العطور، مواد الزينة وغيرها .

وقد تضررت التجارة الجزائرية بسبب الاحتكار الذي مارسته السلطة خاصة بعد استحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات، إضافة إلى احتكار الشركات الأجنبية لتجارة الشرق الجزائري.

أما تركيبة المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني فقد عرفت تنوعا بشريا ويمكن اختصاره في مايلي:

1- سكان المدن:

مثّلت نسبتهم حوالي05% من مجموع السكان، ويتألفون من الأتراك، الكراغلة، الحضر الأصليين، إضافة إلى الأندلسيين، إضافة إلى الوافدين من الجهات الداخلية، وبعض اليهود والأسرى المسيحيين، واشتغل أكثر سكان المدن بالحرف، ومارس بعضهم التجارة.

2- سكان الأرياف:

مثّلوا حوالي 95% من السكان، تألفوا من قبائل المخزن، وقبائل الرعية، إضافة إلى المجموعات المتحالفة مع السلطة، والمجموعات الممتنعة عن سلطة البايلك، وكان معيشة سكان الأرياف الجزائرية في العهد العثماني تعتمد على الزراعة والرعي وتربية الحيوانات.



المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني

1- مؤسسة الخزينة وموظفوها

1-1-مفهوم الخزينة

2-1-موظفو الخزينة

3-1- موارد الخزينة

2- مؤسسة بيت المال

1-2-مفهوم مؤسسة بيت المال

2-2-موظفو مؤسسة بيت المال

3-2- عائدات مؤسسة بيت المال

3- مؤسسة دار السكة

1-3-مفهوم دار السكة

2-3-موظفو دار السكة

3-3- المعادن المستخدمة في صناعة السكة

يجمع المؤرخون أن الشؤون المالية في الدولة الإسلامية تتولاها مؤسسة بيت المال[1] وذلك منذ عهد "عمر بن الخطاب"رضي الله عنه، الذي أوكل إليها مهمة تسيير مداخيل ونفقات الدولة[2]، إلا أن العثمانيين استحدثوا مؤسسة ثانية هي مؤسسة الخزينة، والتي استحوذت على جزء هام من صلاحيات بيت المال وأصبحت هي الأصل وتحول بيت المال إلى فرع، مما قزّم أهميته ودوره [3]، لذلك سنقدم الخزينة على بيت المال خلال تعرضنا للمؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة .

1-مؤسسة الخزينة:

1-1- مفهوم الخزينة:

1-1-1- المفهوم اللغوي:

جاء في لسان العرب أن الخزينة لغة تعني موضع خزن الشيء والمخزن بفتح الزاي، ما يخزن فيه الشيء، وخزانة الإنسان قلبه وخازنه أو خزّانه لسانه[4]، وقد وردت لفظة الخزينة في القرآن الكريم في عدة مواضع منها قوله تعالى ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[6]، ويفسر لنا ابن كثير[7]لفظة خزائن

---

[1]- الأمير بوغداده، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(القضاء أنموذجا)**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، قسم تاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)، 2008م ص 43.

[2]- علي بن أبي الكرم، **الكامل في التاريخ**، تح: عبد الله القاضي، (د.ط)، دار الكتب العلمية للطباعة، بيروت، 1987م، ج2 ص445.

[3]-الأمير بوغداده، **المرجع السابق**،ص43.

[4] – ابن منظور بن محمد مكرم، **لسان العرب**،تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت) ص1154.

[5] – **سورة الأنعام الآية** 50.

[6]– **سورة يوسف الآية** 55.

[7]– إسماعيل بن عمر بن ضوء بن كثير بن زرع، عماد الدين أبو الفداء، من كتبه البداية والنهاية، وتفسير القرآن الكريم.ينظر: ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ط1، دار بن كثير، دمشق، 1986م،ج1، ص67.وينظر:خير الدين الزركلي **الأعلام**، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، ج1، ص320.

الواردة في هذه الآية بأنها الأهرام التي تجمع فيها الغلة، لما يستقبلونه من السنين التي أخبرهم سيدنا يوسف بشأنها، ليتصرف لهم بها على الوجه الأصلح[1].

1-1-2- المفهوم الاصطلاحي:

تعني المكان بكل دلالته، سواء كان مجموعة رفوف أو غرفة تحتفظ فيها بالأموال، وكل ما هو ثمين مهما كان نوعه، معدنا أو غيره، كما تحفظ فيها الودائع والأمانات، وتعود ملكيتها للأشخاص أو الدولة[2]، أوهي المكان الذي يحتفظ فيه بالأموال والمعادن الثمينة سواء التابعة للأشخاص أو التابعة للدولة، وكان للدولة العثمانية خزينتان أحدهما تابع للدولة وتدعى الخزينة المالية أو الخزينة العامرة أو الخزينة الخارجية، والثانية تدعى الخزينة الخاصة أو الخزينة الداخلية وكانت تابعة للسلطان[3].

أما فيما يتعلق بخزينة الأيالة الجزائرية، التي جلبت إليها أنظار الطامعين فقد كانت تقع داخل دار الإمارة، وهي عبارة عن غرف أو دهاليز مقوسة تحت الأرض[4]، بابها مفتوح على صحن الدار التي يجتمع بها الديوان ويتولى حراستها ستة عشر حارس[5]، والخزناجي وحده من يدخل إليها لوضع المال أو إخراجه عند الحاجة إليه، لتكون المسؤولية على واحد فقط[6]، أما مفتاحها فيحتفظ به الداي في الأوقات التي تكون فيها مغلقة ثم يسلمه للخزناجي كل صباح من يوم العمل[7].

---

[1]- إسماعيل ابن عمر ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تح: سامي بن محمد السلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض 1999م، ج4، ص396.

[2]- علي آقجو، شهرزاد شبلي،" **مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد21، جامعة بسكرة، ديسمبر2016م، ص ص339-361.

[3]- سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص98.

[4]- للتوضيح أكثر حول موقع الخزينة الجزائرية ينظر **الملحق رقم**01، ص121.

[5]-Venture de paradis, **Tunis et Alger au 18eme siècle**, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph cuoq, saind bad, Paris 1983, p.107.

[6]- عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**، (د.ط)، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص79.

[7]- Venture de paradis, **op . cit**, p107.

1-2- موظفوا الخزينة:

يتولى تسيير مؤسسة الخزينة مجموعة من الموظفين الذين توكل لهم السلطة مهمة الإشراف على النشاط المالي، ومن بين هؤلاء الموظفين نجد مايلي:

1-2 -1- الداي :

كان إشراف الداي على الخزينة معنوي فقط ويتمثل في مراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجنود وتحديد أسعار السلع و المنتجات ومعاقبة المتلاعبين، وتقييم العملات،وكان يتحصل بموجب سلطته على أموال كبيرة وهدايا ثمينة يتلقاها من البايات، ومن كبار موظفي الدولة أو القناصل الأجانب ويحصل على نسبة من عائدات الجهاد البحري، وفي حالة وفاته أو عزله فإن أمواله ترجع للخزينة[1].

1-2 -2- الخزناجي:

إن الخِزانة عمل الخازن وهو محرز الشيء وحافظه[2]، وقد وردت لفظ الخازن في القرآن الكريم بصيغة الجمع في قوله تعالى ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِّحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[3]، ويفسر لنا ابن كثير لفظ الخَزَنَة الوارد في الآية الكريمة بأنهم الزبانية الموَكلون بالنار[4].

والخزناجي اصطلاحا بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وفي أواخر العهد العثماني أصبح يتمتع بمكانة مرموقة داخل الدولة، فهو الشخصية الثانية المؤهلة لتشغل منصب الداي في حال شغور هذا الأخير، ومايؤكد الأهمية التي تمتع بها منصب الخزناجي أنه كان يشترط لتولي هذا المنصب مجموعة من الشروط أهمها أن يكون صاحبه تركيا [5].

1- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص339-361.

2- يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2007م، ص39.

3- **سورة الزمر، الآية**68.

4- إسماعيل ابن عمر ابن كثير، **المرجع السابق**، ج7، ص118.

5- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

ومثَّل الخزناجي الشخصية الرئيسية والمهمة نظرا للأعمال التي كان يقوم بها، وأطلق عليه بعض الكتَاب عدة ألقاب منها:المسؤول العام للدولة، ورئيس الوزراء، ووزير الداخلية والمالية[1]، وتشمل سلطته كل الشؤون المالية، من خلال مراقبة المداخيل التي تصل من مختلف أنحاء البلاد سواء كانت عينية أو نقدية، ولا يصرف أي مبلغ دون علمه وبحوزته سجلات الإيرادات والنفقات كما كان يصنف عملات الذهب والفضة تبعا لقيمتها، ويراقب أمور السكة، ويعينه في ذلك موظفين جزائريين ويطلق عليهم اسم "**الصايجية**"[2] ومهمتهم عد النقود الداخلة والخارجة من الخزينة[3].

1-2-3- المكتباجي:

ويعرف لدى الباحثين بعدة أسماء منها الباش دفتر أو الكاتب الأول، والمقطابجي، والمكتابجي يشرف على سجلات المالية للدولة، وتتمثل مهمته في مراقبة سجلات الكتاب الآخرين بما تحتويه من مبالغ مالية، وقوانين عسكرية، ورتب وأجور الانكشارية ويساعده في مهامه ثلاثة موظفين الأول يقوم بالمحاسبة الخاصة بالجنود، والموظف الثاني يشرف على الحسابات الخاصة بالدولة، أما الثالث فيشرف على حسابات الجمارك[4]، ونظرا لأهمية هذه الوظيفة غالبا ماكان يتولى منصب المكتابجي أحد وجهاء الجزائر من أمثال "عثمان خوجة"[5]، ويقول "حمدان خوجة":‹‹إن هذه الوظيفة لا تقل أهمية عن وظيفة شيخ الإسلام التي يضطلع بها المفتي الحنفي الذي يعتبر الشخصية الثانية بعد الداي ››[6].

1- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص39.

2- الصايجية ومفردها صايجي وهو الموظف المسؤول عن عد وإحصاء النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها.ينظر: عبد القادر نور الدين، **المرجع السابق**، ص79، وتحمل لفظة "**صايجي**" التركية معنى العدّاد، والنَّقاد، والقابض في اللغة العربية.ينظر:خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2006م، ص791.

3- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

4- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص48.

5- عثمان خوجة هو أحد أعيان مدينة الجزائر، وهو والد حمدان خوجة صاحب كتاب المرآة، كان فقيها ينتمي إلى أسرة جزائرية عريقة تولى منصب المكتابجي أواخر العهد العثماني.ينظر:حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تح:محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص11.

6- **نفسه**، ص11.

1-2-4- أمين السكة:

هو المساعد الأول للخزناجي مكلف بمراقبة ضرب النقود الذهبية، والفضية والنحاسية كما يشرف على انتقاء الذهب والفضة، وتقدير قيمة المجوهرات ووزنها وفحصها للتأكد منها، ويستعين في عمله بأجيرين من اليهود، الأول مكلف بالتحقق من النقود المشكوك فيها ويلقب بالعيَّار، والثاني يشرف على وزن العملة ويسمى الوزَان[1].

1-2-5- وكيل الحرج:

وهي التسمية التي تطلق على من يتولى وزارة البحرية[2]، ويهتم أيضا بتسجيل غنائم الجهاد البحري، وتراجع دوره مع أواخر العهد العثماني نظرا لتراجع النشاط البحري[3].

1-2-6- الصايجي:

هو الموظف المسؤول عن عد النقود الداخلة للخزينة أو الخارجة منها[4].

1-3- موارد الخزينة:

تميزت مصادر دخل الخزينة الأيالة الجزائرية بالتعدد والتنوع، وقد قسمها "ناصر الدين سعيدوني" تقسيم بسيط وشامل، حيث صنفها إلى رسوم تتعلق بالحياة الاقتصادية في المدن، وضرائب ورسوم تؤخذ على قطاع الريف[5].

1-3-1- ضرائب ورسوم القطاع الريفي:

شكّلت الضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الريفي أواخر العهد العثماني في الجزائر قدرا كبيرا من عائدات الدولة، والسبب في ذلك يعود إلى تراجع عائدات الجهاد البحري من جهة، وإلى الأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة من جهة أخرى [6].

1- ناصر الدين سعيدوني، "**الخزينة الجزائرية (1800-1830م)**"، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، تونس، جانفي 1975م ص ص18- 29.

2 - حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص118.

3- أحمد السليماني، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، (د.ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م، ص59.

4- عبد القادر نور الدين، **المرجع السابق**، ص79.

5- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص82.

6- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

وتنقسم الضرائب والرسوم المضروبة على القطاع الريفي كما يلي:

1-3-1-1- العشور والزكاة:

العشور من الضرائب الشرعية المباشرة المفروضة على أراضي الملكية الخاصة الخاضعة لمراقبة البايلك[1]، والعشور حسب ما يفهم من لفظه ومعناه هو المقدار الذي يأخذه البايلك من محاصيل الفلاحين، بمعنى المقدار الواجب إخراجه من الحبوب والثمار بالعشر إذا كان السقي طبيعي دون تكلفة، أو نصف العشر في حالة التكلفة[2].

وتجدر الإشارة أن الإدارة العثمانية في هذه الفترة كانت تأخذ العشر على أساس مبدأ(الزويجة) أو(الجابدة) التي هي عبارة عن مساحة أرض زراعية تعادل عادة ثماني إلى عشر هكتارات[3]، بحيث كان يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير ، وهناك من القبائل من يفرض عليها أن تزيد على ذلك حمولتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن[4].

ويذكر"حمدان خوجة" أن الأتراك قد لجئوا إلى وسيلة للحد من تجاوزات جباة الضرائب، وذلك بجعل قابض الضرائب يسلم السكان وصلا بمقدار رسومهم التي دفعوها[5].

أمّا الزكاة فقد أبقتها السلطة العثمانية، ضمن نصيبها الشرعي، مع إدخال بعض التغييرات الطفيفة عليها أو حتى بدونها، وذلك لتجنب أي شكل من أشكال الفوضى والاضطراب الاجتماعي المحتمل، وكذا عدم توفر الإمكانات الإدارية، والتنظيمية، والإحصائية، والرقابية اللازمة لدى الدولة لجباية كل المستحقات ونتيجة لذلك، بدأت الزكاة المفروضة تأخذ منحى مختلف، وتجبى تحت دواعي متعددة وبمسميات مختلفة، إلا أن مقاييسها ومقاديرها، التزمت بشكل الزكاة الشرعية،كما يظهر في العديد من نماذج الضرائب[6].

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص84.

2- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

3 - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص84.

4- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص32.

5- حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص144.

6-توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر**(1792-1830م) دراسة مقارنة. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة(الجزائر)، 2008م، ص168.

1-3-1-2- فوائد ورسوم أراضي البايلك :

وهذه الأراضي أغلبها أصبحت تحت يد السلطة بموجب المصادرات التي كان يقوم بها البايات والأغوات وممثليهم في البايلكات الثلاث ودار السلطان ضد القبائل المعادية للسلطة أو الممتنعة عن دفع الضرائب[1]، مثلما حدث مع العديد من القبائل في بايلك الشرق[2].

وتشكل الأراضي التابعة للبايلك قطاعا فلاحيا هاما كان له تأثيره الكبير على الحياة الاقتصادية في الريف الجزائري[3].

أما الرسوم التي يخضع لها هذا النوع من الأراضي فهي تختلف فقد تكون عبارة عن محصول عيني في حالة استغلالها مباشرة من طرف الباي، أو عن طريق نظام الخماسة[4]، وقد يؤخذ عنها رسم سنوي معين مقابل كرائها وهو ما يعرف بالحكور[5].

1-3-1-3- الغرامة:

وهي ضريبة مستحدثة إذ قامت السلطة العثمانية بإحلالها مكان العشور[6]، وكانت تفرض على سكان المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك، بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية مثل بلاد القبائل الكبرى والشمال القسنطيني، وهي تسدد نقدا أو عينا وغالبا ما كانت تؤخذ نقدا في شكل مواشي أو مواد غذائية لتوفرها لدى السكان[7].

---

[1]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

[2] - الأمير بوغداده، **المرجع السابق**،ص45.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص85.

[4] - الخماسة :نظام يُمَكِّن الفلاح من العمل في الأرض لفائدة الدولة مقابل خمس الإنتاج، بعد أن توفر له مايلزم من الأرض الزراعية، والمحراث، الحيوانات، والبذور، وقد دعم العرف السائد في الأرياف الجزائرية آنذاك هذا النظام الفلاحي. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، **المرجع السابق**، ص87.

[5]- احميده عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري بداية الاحتلال**، ط1 دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص28.

[6]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

[7]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص90.

1-3-1-4- اللزمة والمعونة:

تُفرض على قبائل الرعية[1]، وتستند على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجند في الأرياف فهي بمثابة الخراج الذي تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية[2]، وتدفع اللزمة كل ستة أشهر ويختلف مقدارها من بايلك إلى آخر[3].

وتجدر بنا الإشارة إلى بعض أنواع اللزمة والمعونة وهي كما يلي:

1-3-1-4-1- معونات بلاد القبائل:

وتتكون من كميات محددة من التين والزيتون والأغنام مع بعض الكميات من الحبوب، ومقادير من الفضة، تساهم بها كل من قبائل فليسة، وقبائل قيادة بوغني والقبائل المتعاملة مع برج سباو[4].

كما هو موضح فالجدول التالي[5]:

المنطقة	نوع المعونة	مقدار المعونة
قبائل فليسة	الحبوب، الماشية، تين مجفف	500ريال بوجو
قبائل بوغني	الحبوب	125 ريال بوجو
برج سباو	الحبوب، زيت الزيتون	3000ريال بوجو

1-3-1-4-2- ضيفة الدنوش أوضيفة الباي:

بفضلها يشتري الباي الهدايا التي يقدمها لداي الجزائر كل ستة أشهر، تحدد قيمتها حسب محاصيل القبيلة وأهميتها، ويطلق عليها سكان بايلك التيطري اسم غرامة الشتاء وغرامة الصيف[6].

---

[1] - علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص91.

[3] - أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**(1754-1830م)، تح:أحمد توفيق المدني، (د.ط ش.و.ن.ت الجزائر، 1974م، ص46.

[4] -فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**"، دورية كان التاريخية، العدد13، جامعة معسكر، سبتمبر 2011م، ص ص 21-28.

[5] - علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

[6] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص ص92-93.

1-3-1-4-3- الفرح أو البشارة :

وهي بمثابة رمز الفرح والابتهاج بتولية الباي أو إقراره في منصبه، أو بمناسبة أحداث سعيدة، وتوفر للخزينة ثروات مهمة[1].

1-3-1-4-4- خيل الرعية:

وهي مساهمات نقدية أو عينية تقدمها قبائل الرعية، وبشكل خاص بايللك الغرب، وتتمثل في تقديم عدد من الخيول ومجموعة من الدواب،واعتمدت عليها السلطة المركزية في تعويض ما يتعرض له فرسان المخزن من خسائر، وقد يباع عدد من هذه الخيول إذا لم يكن هناك حاجة إليها[2].

1-3-2- رسوم اقتصادية في المدينة: وتتمثل في ما يلي:

1-3-2-1- غنائم الجهاد البحري:

ظلّت عمليات الجهاد التي تقوم بها البحرية الجزائرية تشكل المورد الأساسي لمداخيل الخزانة إذ تأخذ الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السُبع والخُمس وتحظى ب12% من أسعار السفن المحتجزة ، وتستحوذ على كل الأسلحة التي يغنمها رياس البحر[3]،كما كان لافتداء الأسرى دور في إثراء الخزينة[4].

والجدير بالذكر هو ذلك التراجع الذي عرفته عوائد الجهاد البحري في أواخر العهد العثماني، إذ تراجع النشاط البحري منذ القرن الثامن عشر الميلادي، ورغم حالة الانتعاش التي عرفها في بداية القرن التاسع عشر بفضل جهود رياس مشهورين من أبرزهم "الرايس حميدو"[5]، إلا أن حملة الأسطول الانجليزي على الجزائر1816م قد وضعت حدا لهذا الانتعاش[6].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص93.

[2]- عقيل لطف الله نمير، **تاريخ الجزائر الحديث**، (د.ط)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014م، ص230.

[3] - صالح عباد، **المرجع السابق**، ص367.

[4]-أمين محرز، **الجزائر في عهد الآغوات**(1659-1671م)، (د.ط)، البصائر الجديدة ، الجزائر، 2013م، ص35.

[5]-الريس حميدو من أشهر رياس البحر في القرن 19م، جزائري الأصل، ولد سنة1770م، ظهرت أعماله البحرية منذ سنة 1797م ، أستشهد في معركة بحرية مع الأسطول الأمريكي سنة1815م.ينظر:ألبير دوفال، **الريس حميدو**، تع: محمد العربي الزبيري، (د.ط)، المؤسسة الجزائرية للطباعة مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1972م، ص ص15-88.وللمزيد يراجع: علي تابليت **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية** 1770-1815م، (د.ط)، منشورات تالة، الجزائر، 2006م، ص3.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص ص106-107.

1-3-2-2- الدنوش:

تعتبر الدنوش[1]من المصادر الرئيسة لدخل الخزينة وهي عبارة عن مساهمات فصلية وسنوية تساهم بها كلُّ بايلك، إضافة إلى ما يقدم من دار السلطان وقيادة سباو، ويحوَّل جزء منها لخزينة الدولة وقسم أخر يخصص كهدايا ترضية لموظفي الدولة، وعلى كل باي تقديم دنوشه في الوقت المحدد وفق الطرق المتعارف عليها وذلك مرة كل ثلاث سنوات، وقيمة الدنوش تخضع للزيادة أو النقصان تبعا للأحوال الاقتصادية السائدة في تلك الفترة[2].

ويعتبر الدنوش وسيلة تفتيش ومراقبة الباشا للبايات الثلاث، وقائد سباو، الذين قد يرضى عنهم ويثبتهم في مناصبهم، أو يأمر بعزلهم، أو قتلهم إن شك في معاملاتهم المالية، وتختلف قيمة الدنوش من بايلك لآخر [3].

1-3-2-3- الإتوات والهدايا:

هي ما يقدمه القناصل والمبعوثون الأوروبيون للباشا وأعضاء الديوان للأيالة وقد وفرت الإتاوات والهدايا دخلا معتبرا للخزينة[4]، وتزخر مراسلات القناصل وكتب الرحالة الأوربيين[5]، وسجلات الدولة الجزائرية، بقوائم طويلة للإتاوات والهدايا القنصلية[6]، وهذه الإتاوات كانت الجزائر تفرضها على الدول الأوروبية[7]، تحت تدابير اتفاقيات مختلفة نظير الحصول على موافقة تضمن لها حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، وكانت تمثل دخلا محترما للخزينة[8].

---

[1]- الدنوش كلمة تركية تعني العودة، ويراد بها أن الباي يعود بنفسه، أو يبعث من ينوب عنه إلى مدينة الجزائر ليجدد فروض الطاعة والولاء للداي الذي عينه، بالإضافة إلى تقديمه لتقارير حول البايلك بصفة عامة مرفقة بالحسابات المالية.للمزيد من المعلومات حول الدنوش ينظر: الأمير بوغداده، **المرجع السابق**، ص42.وينظر أيضا:توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص233.

[2]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

[3]- فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص ص 21-28.

[4]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

[5]- من بين هولاء الرحالة نجد شاو، وفانتور دوبارادي، وبوتان، وديبو تانفيل وشالر وكاثنكارث وغيرهم.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص107.

[7]- ناصر لدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، المرجع السابق**، ص140.

[8]- محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم ط2، ش.و.ن.وت، الجزائر، 1981م، ص40.

والملاحظ أن هذا المورد تراجع في العهود الأخيرة والسبب بطبيعة الحال يعود إلى عدة عوامل أهمها تراجع قوة الأسطول الجزائري ، وبالتالي لم يعد يبسط نفوذه على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثلما كان عليه الحال عليه في السابق، وبذلك فقدت هذه الإتاوات قيمتها كالتزامات مالية تساهم بدخل الخزينة بسبب تهرب الدول الأوروبية من دفعها[1].

1-3-2-4- المصادرات والتغريم:

أسلوب عقابي انتهجته السلطة العثمانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ويقوم على مصادرة أملاك القبائل المتمردة وتغريمها، أو عزل بعض الموظفين من مناصبهم للحد من نفوذهم، والحصول على موارد مالية، ووفّر هذا الأسلوب موردا رئيسيا للخزينة[2].

ولأخذ فكرة عن ضخامة الثروات الناجمة عن المصادرات والتغريم، نورد بعض عمليات المصادرة المتعلقة بأملاك باي وهران، والمكونة من سفينة تقل الأثاث والتحف، وقافلة تضم 39جملا محمّلا بالهدايا والأموال والسلاح، بالإضافة إلى 30حصانا و26عبدا؛ وفيها أيضا تغريم صهر باي قسنطينة ب3000ريال و400دينار و500محبوب[3] وكان هذا سنة1797م، كما أن إطلاق سراح الداي ل"سي حسن" باي التيطري من سجنه سنة1801م، تم مقابل102000سلطاني[4]، وبعض الجواهر والملابس والعبيد[5].

1-3-2-5- الجزية:

الجزية ليست ضريبة مستحدثة في العهد العثماني كما يعتقد البعض، وإنما هي ضريبة منصوص عليها شرعا، وبما أن الأيالة الجزائرية كانت مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية التي تمثل الخلافة الإسلامية آنذاك فهي لم تتوانى يوما في فرض الجزية على أهل الذمة[6].

---

[1]- الأمير بوغداده، **المرجع السابق**، ص41.

[2]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339-361.

[3]- المحبوب عملة ذهبية وزن الذهب فيها أقل مما هو عليه في السلطاني، ينظر:عبد العزيز لعرج، "**السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني**"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد33، العدد2، جامعة الجزائر ، جويلية 2011م، ص ص47- 89.

[4]- السلطاني عملة ذهبية كانت متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني، أطلق عليه السلطاني نسبة للسلطان العثماني وسنفصل في هذه العملة وغيرها من العملات في الفصل المخصص لدراسة العملة، وللمزيد ينظر: يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص125.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص ص 105-106.

[6]- الأمير بوغداده، **المرجع السابق**، ص41.

ويشير "حمدان خوجة" أن هذه الجزية التي فرضت على أهل الذمة عامة واليهود خاصة كانت تهدف لحماية أشخاصهم وضمان معتقداتهم[1].

1-3-2-6- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:

يتكفل أمناء النقابات بمد الخزينة بمبالغ مالية، وتقديم بعض الخدمات الاقتصادية، وتزويد موظفي الدولة بمصنوعات من طرف الحرفيين مجّانا[2]، ومثال ذلك ما كانت تقدمه دكاكين الحدادة من أسلحة وسروج وألجمه للخيول، كما يتوجب عليها دفع رسم يقدر30سنتيما شهريا بالإضافة إلى دفع أجر شهري إن كان الدكان ملك الدولة، وهذا المبلغ كان إجباري[3].

1-3-2-7- الرسوم المترتبة على أنظمة التعامل التجاري:

تأتي بالخصوص من حقوق الجمارك، ورسوم المكس على الأسواق وأرباح تصدير المواد الولية التي تحتكره الدولة، ومن بين حقوق الجمارك حق التوقف بالموانئ الجزائرية المقدر بعشرين قرشا عل سفن الأيالة الجزائرية أو سفن الدولة العثمانية، وأربعين قرشا على سفن الدول المسيحية المسالمة وثمانين قرشا على سفن الدول المسيحية المعادية[4].

1-3-2-8- عائدات بيت المال:

تحتل عائدات بيت المال مكانة هامة في موارد الخزينة، ولهذا خصص لصندوقها الملحق بها ثلاث سجلات ويتحصل بيت المال على أمواله من عدة مصادر منها[5]:

- مردود الأملاك العقارية التابعة للبايلك، وكان هذا المورد يوفر قسما كبيرا من ثروات بيت المال.
- التركات والودائع العمومية التي تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو غيابهم.
- عائدات الأحباس والأوقاف، والتي تزود بيت المال بموارد مالية في بعض الأحيان رغم وقفها على الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية والثقافية[6].

[1]- حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص109.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص101.

[3]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339- 361 .

[4]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص101.

[5]- علي آقجو، شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص ص 339- 361 .

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص ص 339- 361 .

2- مؤسسة بيت المال:

شكَّلت مؤسسة بيت المال أحد التقاليد العريقة للإدارة الإسلامية في الجزائر[1]، إذ تعود هذه المؤسسة في أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه، وأعطاها صلاحيات واسعة[2]، وجعله بمثابة الخزينة العامة للخلافة الإسلامية حيث أوكل إليه تسيير شؤون المالية عامة، وبقي كذلك إلى غاية العهد العثماني أين قُزِّم دوره، وفقد العديد من مهامه وصلاحياته التي تولتها الخزينة، بل أصبح ذاته فرعا منها، ولم يكن أحسن حالا في الأيالة الجزائرية[3].

2-1- مفهوم مؤسسة بيت المال:

هي إحدى مؤسسات الدولة اكتسبت مكانة كبيرة في أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر كغيرها من المؤسسات مثل مؤسسة الأوقاف، فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير أمور التركات وكذا الأملاك العائدة ملكيتها إلى اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية[4].

ولقد ازدادت أهمية هذه المؤسسة بازدياد عدد ممتلكاتها التي كانت تسير من طرفها، كما عرفت في سجلات ووثائق المحاكم الشرعية "بالأملاك العائدة لبيت المال" وتتمثل في الأراضي والبساتين والحوانيت...الخ[5]، وكانت مؤسسة بيت المال تتحصل عليها من مصادر مختلفة منها على سبيل المثال الأملاك الشاغرة التي تعود ملكيتها لأشخاص غائبين أو أسرى حيث يتم المحافظة عليها من طرف المؤسسة لحين عودتهم وكذلك أملاك المتوفين الذين لا وارث [6].

---

[1]- عبد الرحمان بوسعيد، **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية-الدين والمجتمع-، كلية العلوم الاجتماعية، قسم فلسفة، جامعة وهران، 2012م، ص39.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص132.

[3]- الأمير بوغداده، **المرجع السابق**، ص46.

[4] – صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد26، جامعة بابل، أفريل 2016م، ص ص89-97 .

[5]- صبرينة لنوار، **مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2010م، ص35.

[6]- صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال** "، **المرجع السابق**، ص ص89- 97 .

2- 2- موظفو مؤسسة بيت المال:

تمتعت مؤسسة بيت المال بجهاز مستقل خاص وكان يشرف على إدارتها ناظر بيت المال ويساعده في مهامه مجموعة من الأعوان[1]، ويقول"حمدان خوجة"في هذا الشأن:‹‹ ووفقا لأحد قوانين الأتراك-عهد ذاك-تأسست هيأة يسمى رئيسها بيت المالجي، يساعد هذا الرئيس قاض وموثقان وكاتبا ضبط ومسجلون›› [2].

2-2-1- ناظر بيت المال(بيت المالجي):

وهو المشرف على مصلحة أملاك وثروات الأيالة، ويعتبر منصب ناظر بيت المال من أهم المناصب،كونه يدير مؤسسة مالية هامة، ويُعيِّنُه الداي شخصيا ، ويفوض إليه مهمة المحافظة على المواريث المخزنية أو ما هو على ملك الدولة، حيث ذكر في وثائق المحاكم الشرعية ب"حافظ المواريث المخزنية"، والمفوض إليه في أمورها من طرف من له ذلك التفويض[3]، وصُنَف ناظر بيت المال أو البيت مالجي أو أمين بيت المال ضمن الموظفين السامين حيث كلف بالإشراف على الأملاك التابعة للبايلك، والنظر في التركات واستخلاص ما يعود منها لبيت المال[4]، كما كانت مهمته رعاية أملاك الغائبين، والأسرى المسلمين في البلدان المسيحية، وقد يدوم حفظ هذه الأمانات أربعين عاما[5].

وهذا التفويض الذي كان يحظى به بيت المالجي من قبل الداي يرجع إلى تقليد عثماني تشير إليه العديد من الوثائق منذ القرن 16م، وهو يعتمد على مبدأ اعتبار جميع موظفي الدولة عبيدا للسلطان العثماني، مما يعطي الحق للداي في مصادرة وتجريد رعاياه من أملاكهم وثرواتهم[6].

---

1 – صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال**"، **المرجع السابق**، ص ص89- 97 .

2– حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص134.

3 – صبرينة لنوار، **مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي**، **المرجع السابق**، ص36.

4 – ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، **المرجع السابق**، ص226.

5– بدر الدين بلقاضي ومصطفى بن حموش، **تاريخ وعمران قصبة مدينة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، (د.ط) موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص242.

6– صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال**"، **المرجع السابق**، ص ص89- 97 .

كما يرث صاحب هذا المنصب بحكم منصبه جميع الأشخاص الذين يتوفون دون أن يتركوا ورثة أو وصية أو الأشخاص الذين لا وارث لهم، وسلطته تمتد إلى جميع أراضي الأيالة، وقد جرت العادة في هذا البلد أن يقوم الأشخاص الذين يريدون التهرب من سطوته بوقف أملاكهم على الحرمين الشريفين، متى لم يكن لهم وارث شرعي وهذا الترتيب يحرم بيت المال من أي قسط من التركة[1].

2-2-2- القاضي:

أمانة بيت المال وظيفة رسمية إذا قيست بوظيفة الوكلاء السابقين، لذلك كان الباشا يعين قاضٍ ليساعد أمين بيت المال في مهامه[2]، وكان هذا القاضي يتولى المسائل الشرعية للمؤسسة وإصدار الأحكام وكانت آراؤه استشارية غير ملزمة لأن الناظر حر في اتخاذ قراراته كما أنه كان يكلف من طرف الناظر بتوزيع التركات على الورثة بعد تسجيلها، فرسم الفريضة يتم تحت إشراف هذا القاضي ولا تخرج الأمانات المودعة في صندوق بيت المال إلا بإذن مكتوب منه ويدون ذلك في السجلات[3].

2-2-3- العدول:

لقد كان لمؤسسة بيت المال اثنان من العدول تتمثل مهمتها في تدوين وتسجيل كل ما يخص المؤسسة من ممتلكات ومعاملات من بيع وكراء، وتتميز الطريقة المعتمدة من قبل العدول في التدوين بالدقة[4]، ويذكر"حمدان خوجة" أن الموثقان يذهبان إلى محل سكن المتوفي ويقوما بإحصاء جميع الأشياء الموجودة فيه، وتنقل الأشياء الثمينة، التي يُخشى أن تضيع إلى مكان آمن حتى يجتمع الورثة أو غيرهم من ذوي الحقوق[5]،كما لا تنحصر مهام العدول داخل مدينة الجزائر فحسب بل كان يكلف هذا الأخير بمهام أخرى فهو ينوب عن ناظر بيت المال في مهامه خارج المدينة، ولقد ارتبط ذكر العدول في وثائق المحاكم الشرعية بحفظ عدول بيت المال فمهمتهم هي التدوين[6].

---

[1] -وليام شالر، **المصدر السابق**، ص49.

[2] - عبد الرحمان بوسعيد، **المرجع السابق**، ص40.

[3] - صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال**"، **المرجع السابق**، ص ص89- 97 .

[4] - صبرينة لنوار، **مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي**، **المرجع السابق**، ص47.

[5] - حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص134.

[6] - صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال**"، **المرجع السابق**، ص ص89- 97 .

2-2-4- الشاوش:

يُعرف الشاوش بأنه ذلك الحاجب أو البواب الذي يتولى مراقبة الدخول والخروج من قصر الداي[1]، غير أنه وردت هذه الوظيفة أيضا في وثائق المحاكم الشرعية على هذا النحو " شاوش بيت المال"، وكان يخلف ناظر بيت المال في بعض المهام بتكليف منه كقبض الأمانات وعتق الأسرى[2].

2-2-5- الدلال:

وهو الذي يقوم بتعريف البضائع وذلك بالمناداة بها في السوق الكبير مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع والسلع، يقدر عادة بدرهم واحد على كل دينار تباع به هذه البضائع،[3]وكان لبيت المال أربعة دلالين وكانت مهامهم تتمثل بيع ممتلكات بيت المال في المزاد العلني فهم الباعة المتجولون الذين يعرضون المخلفات في الأسواق، ولم تكن مهام دلال بيت المال تنحصر داخل مدينة الجزائر فقد امتدت إلى فحوصها وأوطانها[4].

2-2-6- الغسال:

كان لبيت المال موظفان حسب الجنس ذكر أو أنثى مهمتهم غسل وتكفين الموتى، فيأخذ الغسّال نصيبا من التركة عن غسله وتكفينه الميت، ونذكر من بين الأسماء التي ورد ذكرها في الوثائق "محمد ابن الموهوب" غسال بيت المال سنة 1166 هـ/ 1752 م[5].

2-3- نفقات بيت المال:

انحصر نشاط مؤسسة بيت المال في أيالة الجزائر في الاعتناء بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية، ومن هنا اكتسبت هذه المؤسسة نوعا من الاستقلالية عن أملاك مؤسسة الأوقاف وأصبحت ذات صبغة حكومية[6].

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م ص67.

[2]- صبرينة لنوار، **مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق**، ص48.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، المرجع السابق**، ص188.

[4]- صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال** "، **المرجع السابق**، ص ص89- 97 .

[5]- صبرينة لنوار، **مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي، المرجع السابق**، ص49.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص132.

ولهذا يمكن أن نقول أن بيت المال أدى دورا اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد، بما كان يساهم به من تحمل الأعباء رفقة الخزينة العامة، والاعتناء بالطبقات المحرومة من فقراء ومساكين[1].

وتتوزع نفقات بيت المال على النحو التالي:

- تقديم هدايا في المواسم والأعياد إلى الداي، وكبار الضباط وخدم القصر.
- إخراج الصدقات وتوزيعها على الفقراء بحيث يستفيد منها كل يوم خميس حوالي مائتي فقير، مما يكلف بيت المال أسبوعيا مابين 15و20بوجو[2].
- التكفل بدفن الفقراء، فكل ميت يكلف بيت المال مابين 6إلى8بوجو، مع دفع أجرة أسبوعية تقدر ب5.2بوجوللمكلف بحفر القبور، و2بوجو للمرأة المكلفة بتغسيل الأموات من النساء[3].
- التكفل بدفن الفقراء الأجانب الذين لا مأوى لهم.
- التكفل بالمعوزين ودفع أجور الأساتذة العموميين.
- التكفل بالمؤلفين وطلبة العلم الفقراء[4].
- المساهمة في النفقات المتعلقة بالتركات كإعطاء7% من التركة للموثق والكاتب، وتحمل مصاريف البيع بالمزايدة.
- تخصيص جزء من أموال بيت المال لعتق الأسرى المسلمين بالبلاد المسيحية، وإن كان هذا العمل الإنساني قد أهمل في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، بدليل سكوت المصادر عن الإشارة إلى عمليات افتداء الأسرى المسلمين[5].

ويشير "حمدان خوجة" أنه في زمن الطاعون، كان لإدارة بيت المال نشاط كبير، فهي التي كانت تقوم بإحصاء الموتى وتعمل على تجنب الفوضى الناجمة عن كثرة الوفيات[6].

1- الأمير بوغداده، **المرجع السابق**، ص47.

2- البوجو عملة فضية كانت متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني، وزنها حوالي 10 غ، وسنفصل في هذه العملة وغيرها من العملات في الفصل المخصص لدراسة العملة.ينظر:عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

3- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص ص132-133.

4- حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص135.

5- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص133.

6- حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص136.

3- مؤسسة دار السِّكة:

تعتبر السِّكة أحد أهم المظاهر التي تبرز سيادة الدولة وقوتها، لذلك أولاها العثمانيون أهمية كبيرة وذلك من خلال إشرافهم المباشر على صناعتها، فأين كانت تضرب السِّكة؟، ومن هم موظفوها؟.

3-1- تعريف دار السِّكة:

تعتبر دار السِّكة من أهم المؤسسات التي لها علاقة بالنظام المالي في الجزائر، وتعرف بدار الضرب أو الضربخانة[1]، وقد وجد في الجزائر خلال العهد العثماني داران لضرب النقود الأولى بتلمسان ونعتقد أنها نفس الدار التي كانت تضرب فيها النقود الزيانية، والحقيقة أن المعلومات حول هذا الموضوع نادرة غير أن هذه الدار قد تعطلت منذ الربع الأول من القرن السابع عشر ميلادي[2].

أما الدار الثانية الرئيسية فهي الموجودة بمدينة الجزائر[3]، وكانت موجودة بقصر الجنينة غير أنها نقلت أواخر العهد العثماني إلى القصبة [4]، بأمر من الداي "علي خوجة"[5].

وحتى لا يقع تسرب للعملة أو تهاون في صنعها، اختير بعض الصناع المهرة من اليهود للعمل بدار السِّكة تحت مراقبة أمين السِّكة، وحددت لهم مرتبات تتناسب طردا مع الكميات التي يقومون بصبها من العملة[6]، وكانت دار السِّكة مجهزة بكل ما تحتاجه من معدات من القوالب والسَكَاك[7]، إضافة إلى الأفران الخاصة بصهر المعادن وتبييض النقود بالنار، ويعمل بدار السكة أربعة وعشرون عاملا يهوديا تحت إشراف "أمين السِّكة" ويساعده في مهمته ثلاث موظفين مسلمين[8].

1- الضربخانة مكان سك النقود أو ضربها، والضربخانة لفظ فارسي دخل العربية في العهد المملوكي.ينظر:سهيل صابان، المرجع السابق، ص146. وينظر أيضا مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة بيرورت، 1996م، ص300.

2-يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص43.

3- عبد القادر نور الدين، **المرجع السابق**، ص277.

4- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص43.

5-صالح عباد، **المرجع السابق**، ص343.

6- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص179.

7- وهو الذي تسند إليه أعمال صعبة وجد دقيقة وتتمثل هذه الأعمال في عمل ووزن السبائك الذهبية والفضية وتقطيعها وتحويها إلى قطع نقدية ويشترط في السَّكاك الأمانة والتدين.ينظر:أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تح:حسين مؤنس، ط2، دار الشروق، (د.م)، 1986م، ص72.

8- أمين محرز، **المرجع السابق**، ص184.

تجدر بنا الإشارة أن بعض المستشرقين يرون أن عاصمة الجزائر المركزية خلال العهد العثماني كانت تعمها الفوضى في غياب إدارة محلية قوية، غير أن هذا الطرح غير صحيح فالمؤسسات كان يشرف عليها موظفون إداريون يمثلون السلطة الإدارية المحلية[1]، ومن بينهم موظفو دار السكة.

3–2– موظفو دار السِّكة:

قبل التطرق إلى موظفي هذه الدار، نذكر بأن النقود الجزائرية المتداولة في العهد العثماني، ضربت في كل من تلمسان، والجزائر[2]، وقد أشار "دوفو" إلى الموظفين القائمين على دار السكة ومهامهم. وكان على رأس هؤلاء الموظفين أمين السكة، إضافة إلى عدد كبير من الموظفين[3] من بينهم:وكيل الحرج، راقم الطابع، وصاحب الطابع، والعمال التقنيين أو الحرفيين.

3–2 –1– أمين السكة:

هو المكلف بضرب العملة والناظر على صنعها[4]، وتتركب هذه العبارة من لفظين، لفظ الأمين ولفظ السكة، فالأمين لغويا هو الثقة غير الخائف[5]، أما لفظ السكة فيعبر عن معان متعددة تدور كلها حول النقود، فيقصد بها أحيانا تلك النقوش التي تزين النقود على اختلاف أنواعها، وأحيانا أخرى يعني قوالب السك التي يختم بها على العملة المتداولة كما يطلق أيضا على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة[6]، أما في العهد العثماني فقد أطلق لقب الأمين على الذي يقوم بالإشراف والمراقبة على المؤسسات المهنية كأمناء الحرف والصناعات وغيرها[7].

---

[1]–بن عتو بلبراوات، "**الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني**"، مجلة عصور الجديدة، العدد1، جامعة وهران، 2011م، ص ص97- 108.

[2]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص48.

[3]-Devoulx(A), **Tachrifat**, Receuil de notes historiques sur l'administrasion de l'ancienne régence d'lger,1985, p 20.

[4] – عبد القادر نور الدين، **المرجع السابق**، ص80.

[5] – يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص48.

[6]– عبد الرحمان فهمي محمد، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، (د.ط)، دار القلم، القاهرة، 1964م، ص7.

[7]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص49.

وكان أمين السكة يعين من طرف الداي بتزكية من القاضي والمفتي، ثم يقدمانه إلى صاغة المدينة[1]، وقد أطلق عليه بعض الكتاب لقب "المدير"، إذ كان المسؤول السامي في دار الضرب [2].

وكانت السلطة تراقب عن كثب عملية السك، وتحدد كمية وجودة المعادن، بالإضافة إلى مراقبتها وزن مختلف القطع النقدية المسكوكة من الذهب والفضة والبرونز والنحاس[3]، ولهذا كان أمين السكة دائم الحضور عند ضرب العملة[4].

3-2 -2- وكيل الحرج:

وهو موظف سامي يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية حيث تصنع السفن[5]. وأطلقت هذه العبارة المركبة -وكيل الحرج- على عدة موظفين، في الجزائر خلال العهد العثماني كالمسؤول عن موارد الدولة المتمثلة في الضرائب، ومراقبة مخازن الدولة، ويعتبر هذا الموظف من أهم مساعدي أمين السكة إلا أننا لا نعرف المهمة التي يقوم بها في دار الضرب[6].

3-2 -3- راقم الطابع:

وكان قديما يسمى الفتَاح، ويعتبر صاحب "الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة" أن الفتَّاح هو أساس دار السكة، إذ يقول في هذا الشأن:‹‹ ولكل شيء أساس، وأساس أعمال دار السكة الفتَّاح، فهو أصل من أصولها، فإن استقام استقامت الأعمال بها››[7]، ويطلق عليه أيضا اسم حاكم الطابع، أو راقم الطابع[8].

---

[1]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47- 89 .

[2] - يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص49.

[3]- أمين محرز، **المرجع السابق**، ص184.

[4]- صالح عباد، **المرجع السابق**، ص343.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، **المرجع السابق**، ص173.

[6]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص51.

[7]- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، **المصدر السايق**، ص55.

[8]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص51.

ويُشترط فيه أن يكون بارعا في الخطوط، وأن تكون الآلات التي يستخدمها محفوظة في مكان أمين بدار السكة ويمنع على هذا الموظف القيام بعمله خارج دار السكة، ونظرا لتفرغه الكامل لمهمته استطاع أن يبدع في النصوص والزخارف المنقوشة على النقود، ويجعلها أكثر جمالا [1].

2-3 -4- صاحب الطابع:

يعرف كذلك بصاحب الخاتم، ويتضح من اسمه أنه هو الذي يحتفظ بقوالب السكة[2]، ويقوم بالختم على القطع النقدية عند صبها أو تقطيعها[3].

والجدير بالملاحظة هو أن صاحب كتاب صفحات في تاريخ مدينة الجزائر يشير إلى أن (راقم الطابع وصاحب الطابع) هما نفس الوظيفة لكن بمسميين مختلفين وذلك بالقول:‹‹ وكان من ينقش الكتابة وغيرها على العملة يسمى صاحب الطابع أو راقم الطابع››[4].

2-3 -5- العمال التقنيون:

يسميهم صاحب "الدوحة المشتبكة" بالسَّكَّاكين حيث يقول:‹‹ وليحذر السَّكَّاكُون أن يطبعوا دينارا أو درهما إلا بمعاينتهما››[5]، وكان هؤلاء العمال من طائفة اليهود ويبلغ عددهم أربع وعشرون عاملا وتتمثل مهمتهم في الناحية التقنية أي صهر المعادن وخلطها بمقادير معينة، وكذلك مراقبة العملة التي تصلهم من طرف الباعة أو وكلاء الدولة، وتتم هذه العملية عن طريق الوزن أو حك القطعتين النقديتين ببعضهما أو بواسطة الأسنان، وكانوا مهرة بهذا المجال[6]، وكان الشخص الذي يقوم بفحص ومعاينة العملة يسمى العيَار، ومن يقوم بعملية الوزن يسمى الوزَان[7].

1- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص51.

2- لأخذ فكرة عن قوالب سك العملة ينظر **الملحق رقم**02، ص122، و**الملحق رقم03**، ص123.

3- يمينة درياس، **المرجع نفسه**، ص53.

4- عبد القادر نور الدين، **المرجع السابق**، ص277.

5- أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، **المصدر السابق**، ص71.

6- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص54.

7- أحمد السليماني، **المرجع السابق**، ص60.

أما راتب هؤلاء العمال فكان في سنة1172هـ/1758م يساوي مائتي ريال على كل قنطار من العملة، وعشرون ريالا على كل كيس يزن عشر قطع[1].

3-3- المعادن المستخدمة في سك العملة:

من خلال الكتابات التاريخية، حول سك العملة الجزائرية وأنواعها في العهد العثماني، واستنادا إلى بعض نماذج النقود المحفوظة في المتاحف الآن، فإن العملة الجزائرية كانت إما ذهبية أو فضية أو برونزية أو نحاسية[2]، و هذه أهم المعادن التي استخدمها العثمانيون في سك العملة الجزائرية ما يلي:

3-3-1- الذهب:

يعتبر هذا المعدن من المواد الثمينة جدا، وهو غير متوفر بكميات كبيرة في بلادنا، لذلك لجأت السلطة، إلى عدة وسائل كاستخراج سبائك الذهب الموجودة بالقصبة، أو إعادة صهر القطع المعدنية القديمة التي لم تعد صالحة للاستعمال، وفي بعض الأحيان، كانت السلطة تقوم بشراء المصوغات من عند الصاغة أو من عند الأهالي الأغنياء[3]، كما لجأت السلطة إلى استيراد كمية قليلة من الذهب من بلاد السودان[4].

3-3-2- الفضة:

حسب ما أوردته كتب الرحّالة[5] فإن القطر الجزائري كانت توجد به مجموعة كبيرة من مناجم الفضة استغلت في العصر الإسلامي وأهمها منجم الفضة بمدينة مجّانة حتى سماها البكري" مجّانة المعادن"[6].

---

1 – يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص54.

2– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص181.

3– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص55.

4– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص81.

5– من أمثال البكري صاحب "المسالك والممالك"، وابن حوقل صاحب "صورة الأرض"، والإدريسي صاحب "نزهة المشتاق في اختراق الأفاق"، واليعقوبي صاحب كتاب "البلدان"، وياقوت الحموي صاحب "معجم البلدان"وغيرهم من الرحّالة.

6 – يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص56.

ويشير "اليعقوبي" إلى وجود معدن الفضة بمدينة مجانة إذ يقول:‹‹ ومن القيروان إلى مدينة يقال لها مجّانة أربع مراحل، وبهذه المدينة معادن الفضّة والكحل والحديد والمرتك والرصاص››[1]، ويذكر "البكري"مدينة مجّانة بالقول:‹‹ ومن باغاية إلى مدينة مجانة، وهي كبيرة وعليها سور طوب، وبها جامع وحمّامات، ومعادن كثيرة منها معدن››[2]، وهذا مايشير إليه "ياقوت الحموي" حيث يقول:‹‹ مجّانة بلد بإفريقية، فتحه بُسْرْ بن أرطاة، وهي تُسمّى قلعة بُسْرْ وبها زعفران كثير ومعادن حديد وفضة››[3].

أما "ابن حوقل"فقد أشار إلى معدن الفضة الموجود بمجّانة بالقول:‹‹ مجّانة مدينة ذات سور من طابيه مرحلة، وهي كثيرة الزعفران، والزرع، وبها معادن حديد وفضة››[4]، كما أشار "ناصر الدين سعيدوني" إلى وجود منجمين للفضة بالبلاد الجزائرية في العهد العثماني أحدهما ببلاد القبائل والآخر بمنطقة الحراكتة[5].

3-3-3- النحاس:

اشتهرت بهذا المعدن مناطق أم الطبول قرب القالة، وعين البيضاء وجيجل، وجبال تنس، وجبل الونزة وكذلك مسكيانة، ومدينة الشلف[6]،كما كان البايلك يحصل عليه من مناجم الأطلس المتيجي الواقعة بجبل موزاية وموقع المعدن[7].

3-3-4- الحديد:

كان استغلال الحديد يتم سطحيا وبطرق بسيطة نوعا ما، وكان هذا المعدن الخام يستخرج من منجم برباشة قرب بجاية، ومن منجم جبل زَكَار قرب مليانة[8].

1- أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر اليعقوبي، **البدان**، تح: محمد أمين ضناوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت)، ص188.

2- أبي عبيد البكري، **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، (د.ط)، مكتبة المثنى، بغداد، 1857م، ص145.

3- شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، (د.ط)، دار صادر، بيروت، 1977م، ص56.

4- أبي القاسم بن حوقل النصيبي، **كتاب صورة الأرض**، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1996م، ص84.

5- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص182.

6- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص57.

7 - أمين محرز، **المرجع السابق**، ص180.

8 - **نفسه**، ص180.

كما وجدت مناجم أخرى للحديد بجبل "مسيبح" ببلاد القبائل، ومناطق بني سليمان بجرجرة واشتهرت به مناطق عنابة، وأم الطبول، وسكيكدة، وجيجل، وبجاية، وتبسة، وبني صاف قرب تلمسان، وجبل تمولقة بالشلف[1]، حيث كان يعالج بفحم الحطب في فرن منخفض ثم كان يصب على شكل قضبان صغيرة ليحمل إلى أسواق بجاية والجزائر[2].

3-3-5- الرصاص:

وجد هذا المعدن بمناطق أم الطبول وتبسة، والقل، وسوق أهراس، كما وجد بعدة جبال كجبل بوطالب جنوب سطيف، وجبل زكّار والونشريس، وعثر عليه أيضا في تازوت بين وهران وأرزيو، وفي كدية الرصاص جنوب غربي سبدو، بالإضافة إلى تمولقة وموزاية، وكانت طريقة التعدين تتم بوضع طبقة حطب وأخرى من المعدن فوقها وهكذا دواليك، ثم توقد النار فيهم فيصهر الرصاص[3].

إضافة إلى مناجم الرصاص المذكورة سابقا وجد منجم آخر بالصحراء الجزائرية، وقد أشار إلى وجود هذا المنجم "الأغواطي" في رحلته حيث يقول‹‹ وفي الصحراء منجم عظيم من الرصاص والعرب يأتون منه بكميات لبيعها، ولا يقع هذا المنجم تحت سلطة أي قبيلة وهو يقع شرقي أولاد نايل، وهو يسمى جبل الرصاص›› [4].

1- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص57.

2- أمين محرز، **المرجع السابق**، ص180.

3 - **نفسه**، ص180.

4- الأغواطي الحاج ابن الدين، **رحلة الأغواطي الحاج ابن الدين في شمال افريقيا والسودان الدرعية**، تر وتح: أبو القاسم سعد الله، (ط.خ)، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص91.

ملخص الفصل الأول:

لقد اكتست المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني أهمية بالغة، حيث كانت الخزينة تحظى باهتمام كبير من السلطة العثمانية في الجزائر باعتبار هذه المؤسسة أهم المؤسسات المالية التي تحفظ وتنظم النظام المالي، وذلك لما كان يتصل بها من موارد مالية ومصادر دخل متنوعة جعلت منها في أغلب فترات الحكم العثماني خزينة بمثابة العصب الحساس للدولة.

كما أن مصادر دخل الخزينة ومواردها الأساسية التي ارتبطت بغنائم الجهاد البحري، والإتاوات المفروضة على الدول الأوربية ترسم لنا وبوضوح المكانة التي كانت تتمتع بها الجزائر خلال هذه الفترة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتظهر لنا مدى فعالية التنظيم المالي الذي انتهجته السلطة العثمانية في الجزائر من خلال النظام الضريبي الذي وفر مورد هام وثابت لخزينة الدولة.

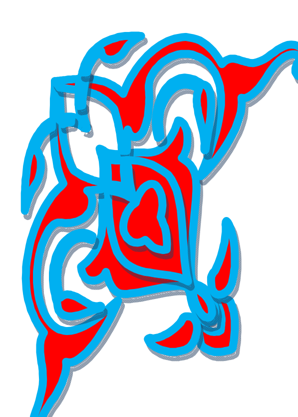
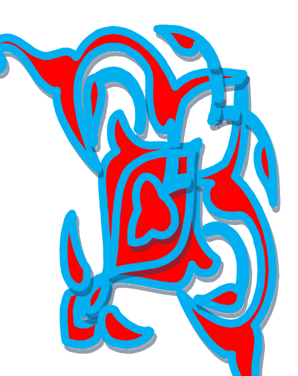
أما مؤسسة بيت المال فإنها أيضا كان لها مكانة كبيرة في الجزائر خلال العهد العثماني، بالنظر إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي، فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير أمور التركات أو الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية.

والملاحظ أنه كان لمؤسسة بيت المال عائدات مالية معتبرة زادت في أهميتها حيث كانت تساهم بقسط وافر من مصادر دخل الخزينة العامة، كما أن نفقات هذه المؤسسة تظهر لنا مدى مساهمتها في التكفل بالفقراء والأيتام والمعوزين مما أعطاها دورا اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد.

وفيما يخص دار السكة فباعتبارها من المؤسسات التي لها علاقة بالنظام المالي في الجزائر، فإنها تمتعت بأهمية كبرى خاصة وأن النقود هي أساس المعاملات التجارية والمالية، كما أن العملة تعتبر من أهم مظاهر السيادة، وهذا ما جعل العثمانيين يشترطون سكها باسم السلطان العثماني منذ الأيام الأولى لتواجدهم بالجزائر.

والجدير بالذكر هو الدور البارز لليهود في صناعة السكة الجزائرية، خاصّة وأنهم كانوا يتولون عملية الإشراف الفني على السكة الجزائرية.

ومن خلال نماذج القطع النقدية المحفوظة بالمتاحف يظهر لنا أهم المعادن المستخدمة في سك العملة الجزائرية خلال الفترة العثمانية.

الفصل الثاني:

العملة في الجزائر خلال العهد العثماني

1- العملة المحلية

1-1- النقود المضروبة بتلمسان

1-2-النقود المضروبة في الجزائر

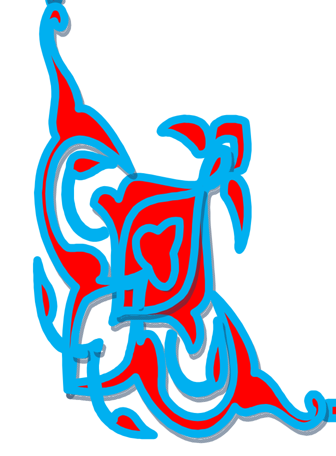
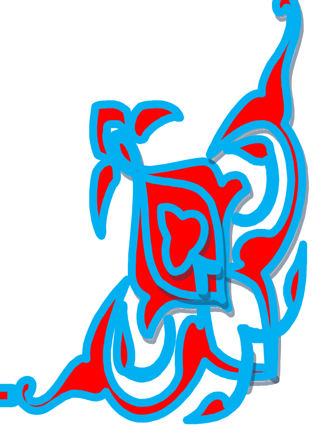
2-العملة الأجنبية

2-1-العملة الاسبانية

2-2-العملة التونسية

3-العملة المزيفة

4- دور اليهود في صناعة العملة:

خضع النظام المالي للأيالة الجزائرية لقانون التعامل النقدي[1]، وتميز الوضع النقدي آنذاك بتعايش العملة الجديدة المضروبة في الجزائر مع قطع النقد الموروثة من العهود السابقة حيث استمرت العملة الزيانية المسكوكة بتلمسان مستعملة بمدينة الجزائر، أما العملة الحفصية التي تُسَّك في بجاية وقسنطينة والجزائر وبسكرة فقد ظلت متداولة إلى جانب قطع نقدية مختلفة الأصل[2].

ومرّت العملة الجزائرية بمرحلة انتقالية من العهد الزياني إلى العهد العثماني في شكلها ومضمونها فقد استمّر شكل النقود خلال هذه الفترة على النمط الزياني مع تسجيل أسماء السلاطين العثمانيين وألقابهم، والدعاء لهم ، حتى تخلَّص منه بعد ما يزيد عن نصف قرن لينتهي إلى طراز جديد، يختلف عن سابقه في الوزن والشكل والمضمون، وبذلك تغيرت أوزان العملة ومراكز ضربها وكذا نصوصها الكتابية لتعبر عن ولاء حكام الجزائر للباب العالي[3].

وتعتبر العملة حجر الزاوية في كل تعامل مالي على المستوى المحلي أو الخارجي كما أن لها مدلولا حضاريا، فهي تعطينا صورة صادقة عن التطور الحرفي بالبلاد[4]، كما كان ضرب العملة باسم السلطان العثماني رمزا للولاء له، وهذا ما يشير إليه صاحب "سيرة خير الدين بربروس في الجزائر" حيث يقول على لسان خير الدين:‹‹ ...وقد ظهر لي من الرأي أن نعتمد في حماية هذه المدينة على الله سبحانه وتعالى ونصل يدينا بطاعة السلطان الأعظم مولانا سليم نصره الله فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج إليه من آلة الجهاد ولا يكون ذلك إلا بصرف الخطبة إليه وضرب السكَة عليه ››[5].

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص179.

2- المنوِّر مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة والأسعار والمداخيل)**، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009م ج1، ص32.

3- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47- 89 .

4 - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص179.

5- مجهول، **سيرة خير الدين في الجزائر، المصدر السابق**، ص105، كما أورد صاحب "الزهرة النائرة" هذا النص في سياق حديثه عن إلحاق الجزائر بالدولة العثماني. يراجع :محمد بن محمد بن عبد الرحمان الجيلاني بن رقية التلمساني، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، تح:خير الدين سعيدي الجزائري، ط1، أوراق ثقافية، الجزائر، 2017م ص107.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن العملة المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني لم تكن محلية الصنع كلها بل كانت على صنفين :عملة محلية وعملة مستوردة ذات أصل أجنبي[1]، كما انتشرت العملة المزورة التي كانت تجلب من الموانئ الأوربية، أو تصنع محليا بمناطق جرجرة[2].

وفيما يلي عرض لأنواع العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني:

1-العملة المحلية:

كان للرواج التجاري وتعدد المتعاملين الأجانب مع الجزائر أثر كبير في قيام نظام نقدي متميز تنوعت فيه السكة من حيث خاماتها، ومقاساتها، واختلفت أسماؤها وقيمتها، ومراكز سكها كما شهدت تحولات عميقة في طرازها ونقوشها الكتابية والزخرفية[3]، حيث سكت الجزائر في عصر البايلربايات(1518-1587م)، أنواعا مختلفة من النقود سواء الذهبية أو الفضية وكذا النحاسية غير أنها انحصرت في طرازين مختلفين هما[4]:

1-1- النقود المضروبة بمدينة تلمسان: وكان هذا النوع من النقود يضرب بدار السكة الموجودة بمدينة تلمسان حتى أوائل القرن 17م[5]، ومرَت النقود المضروبة بدار السكة بتلمسان بمرحلتين[6]:

1-1-1- المرحلة الأولى:وفيها حافظت النقود على طرازها الزياني شكلا ومضمونا وهذا قبل سقوط تلمسان بيد العثمانيين سنة 962هـ/1554م وفي هذه المرحلة كانت المدينة والحكم الزياني فيها واقعا تحت نفوذ العثمانيين وهذا قبل سقوط تلمسان بيد العثمانيين سنة 1554م، وهذا ما تشير إليه النصوص التاريخية[7].

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق،** ص179.

2- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق،** ص27.

3- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق،** ص ص47- 89 .

4- يمينة درياس، **المرجع السابق،** ص90.

5- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق،** ص ص47- 89 .

6- يمينة درياس، **المرجع السابق،** ص90.

7- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق،** ص ص47- 89 .

وفي هذا الشأن أورد صاحب كتاب "غزوات عروج وخير الدين" نصا تاريخيا وهو عبارة عن رسالة من خير الدين إلى أتباعه الذين كلفهم بمساعدة[1]السلطان محمد عبد الله الثاني[2] الزياني في اعتلاء عرش تلمسان خلفا لمولاي المسعود[3] حيث يقول:‹‹ ... إني قد جعلت مولاي عبد الله سلطانا على أهل تلمسان فاخلعوا عليه الخلعة الملوكية بشرط أن تكون السكة والخطبة لمولانا السلطان الأعظم سليم خان››[4].

وظهر هذا في النقود وطراز النقوش الكتابية، ولدينا بعض القطع منها محفوظة في متحفي الآثار القديمة ومتحف تلمسان[5]، والتي كان شكلها عبارة عن قطع دائرية تحصر بداخلها مربعات مزدوجة تلامس الدائرة من الداخل وتشكل بذلك أربع قطع دائرية تضم كتابات نسخية مغربية، أما مضمونها فيحتوي على البسملة، والتصلية، وشهادة التوحيد مع ألقاب السلاطين والدعاء لهم[6].

1-1-2- المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة بانضمام تلمسان للأيالة والقضاء على الحكم الزياني بها سنة 962هـ/1554م، حيث تحول سك النقود المضروبة بدار السكة بتلمسان بعد هذا التاريخ إلى الطراز العثماني من حيث مضمونه مع محافظته على شكله الزياني، وتستمر هذه المرحلة إلى غاية الربع الأول من القرن 17م لتتوقف دار الضرب بتلمسان تماما عن النشاط نتيجة الإهمال[7].

---

[1] - **عبد العزيز لعرج، المرجع السابق**، ص ص47-89.

[2]- السلطان محمد عبد الله الثاني بن محمد (المتوكل على الله) رابع ملوك الدولة الزيانية في دورها الثالث والأخير، تولى الحكم سنة 930هـ/1524م، انحاز إلى الاسبان واحتمى بهم ضد الأتراك، زحف على مدينة الجزائر، فتصدى له خير الدين وهزمه وتمكن منه ثمَ عفا عنه فأظهر الولاء لخير الدين بعض الوقت، ثم خانه ثانية وقبل التبعية للإسبان.ينظر:عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980م، ص 227.

[3]- المسعود ابن محمد (المتوكل على الله) أبو سرحان ثالث ملوك الدولة الزيانية في دورها الثالث والأخير، اتفق مع خير الدين ضد أخيه محمد عبد الله الثاني بشرط أن يبايع السلطان سليم الأول وبذلك امتلك تلمسان سنة 925هـ/1519م وطرد أخاه ثم نكث البيعة للسلطان العثماني، فاستغل عبد الله هذه الفرصة واستنجد بخير الدين والتزم بالبيعة للسلطان سليم، فانجده خير الدين فاحتل تلمسان واستعاد عرشه، وفرَّ المسعود.ينظر عادل نويهض، **المرجع السابق**، ص ص227-228.

[4]- مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تص وتع:عبد القادر نور الدين، (د.ط)، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر 1934م، ص42.

[5]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

[6]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص91.

[7]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

1-2- النقود المضروبة بمدينة الجزائر:

سار النظام النقدي الجزائري في بداية العهد العثماني، على القاعدة التي سارت عليها نقود العثمانيين المشتملة على النقود الذهبية، والفضية، والنحاسية[1]، وكانت العملة الجزائرية تسك وفقا للمحتوى المعدني في القيمة والوزن الموضوعين حسب المعيار الرسمي في اسطنبول[2].

وظلّت النقود المضروبة بدار السكة في مدينة الجزائر تضرب باسم السلطان العثماني منذ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية 1518م إلى غاية الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، ولكل من هذه النقود الذهبية والفضية والنحاسية مسمياتها وأجزاؤها ومضاعفاتها وهي كالتالي[3]:

1-2-1- النقود الذهبية:وهي على نوعين:

1-2-1-1- السلطاني :

هو الدينار الذهبي الجزائري اتخذ اسمه هذا نسبة إلى السلطان العثماني، وكان يُدعى في الفترة الأولى من العهد العثماني بالدينار أو الدينار السلطاني وأخيرا أخذ تسمية السلطاني[4]، ويعرف أيضا بسكوين سلطاني أو فندق ألتون[5]، أما الأوربيين فكانوا يسمونه سكوين الجزائر، وكان وزنه يتراوح ما بين(3.25 و3.50) غ[6]، ومن أقدم الدنانير العثمانية المسكوكة بالجزائر قطعتان بمتحف اسطنبول باسم السلطان سليمان القانوني[7] وبتاريخ 1520م[8].

1- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص123.

2- وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع وتق: عبد القادر زبادية، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م ص153.

3- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

4- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص124.

5- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

6-Farrugi de Candia, **Monnais Algeriennes du musuee du bardo**,revue tunusienne, n°45, 1941, p123.

7- سليمان القانوني عاشر سلاطين آل عثمان، ولد في غرة شعبان900هـ/1495م، تولى الحكم سنة 1520م بعد وفاة والده سليم الأول، وهو من أعظم سلاطين الدولة العثمانية بلغت في عهده الدولة العلية درجة العالمية توفي سنة 1566م.ينظر: محمد فريد بك المحامي، **المرجع السابق**، ص ص198-253.

8- المنوَّر مروش، **المرجع السابق**، ص35.

ويورد لنا صاحب كتاب"المسكوكات العثمانية" قطعتي سلطاني(ألتون) ضربتا في الجزائر سنة926هـ الموافق ل1520م ولعلها نفس القطعتين الموجودة بمتحف اسطنبول[1].

وكان شكل ومواصفات هاتين القطعتين على النحو االتالي:

الوزن:3.50 غ، القطر22مم، مكان الضرب:الجزائر، التاريخ:926هـ/1519م[2]، أما مضمون هذه القطعتين فيورده صاحب كتاب "المسكوكات العثمانية "كما يلي:

الوجه[3]:

ضار النضر
ب
حب و
صا العز النّصر
و
البر والبحر

الظهر[4]:

ن ن
سلطا
سليما
بن سليم خان
عز نصره ضرب
جزاير سنه
٩٢٦

ومن أجزاء السلطاني نجد مايلي:

1-2-1-1-1- نصف سلطاني أو نصف سكوين: ووزنه بين (1.62و1.75)غ.

1-2-1-1-2- ربع سلطاني أو ربع سكوين: ووزنه بين (0.80و0.87)غ.

1-2-1-2- المحبوب أو سكوين زر محبوب:وهو عملة ذهبية وزنها (2.60)غ، وينقسم بدوره إلى أجزاء[5] هي كالتالي:

1- أدهم خليل، **المسكوكات العثمانية**، (د.ط)، مطبعة محمود بك، القسطنطينية، 1915م، ص258.

2- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص125.

3- أدهم خليل، **المرجع السابق**، ص258.

4- **نفسه**، ص258.

5- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

1-2-1-2-1- نصف سكوين زر محبوب وزنه نصف وزن المحبوب، ويقدر ب(1.30) غ.

1-2-1-2-2- ربع سكوين زر محبوب وزنه $\frac{1}{4}$ وزن المحبوب، ويقدر ب(0.65) غ[1].

ونشير أنه جرت تخفيضات متتالية في وزن العملة الذهبية، وذلك منذ حلول العثمانيين بالجزائر في القرن 16م، واستمر ذلك حتى الاحتلال الفرنسي، فقد كان هذا الوزن في القرن 16و17م يساوي1000/925 لينخفض إلى 1000/900في منتصف القرن18م، ليصل في أوائل القرن 19م إلى 1000/811[2].

1-2-2- النقود الفضية:

كانت الفضة أداة التعامل الأساسية في العملة الجزائرية، وكانت القطع الفضية تسك بدرجة فنية كبيرة ومن خليط صاف ومحتواها من الفضة كان عاليا جدا[3]، وقد ضربت الجزائر عدة أنواع من النقود الفضية[4]، وهي كالآتي:

1-2-2-1- الريال بوجو أو البوجو:وزنه 10 غ، وقطره حوالي 22مم، وأجزاؤه:

-نصف ريال بوجو ويسمى أيضا ريال دراهم أو باتاك وقيمته ثلث بوجو $\frac{1}{3}$بوجو، ربع بوجو وقيمته $\frac{1}{4}$ من البوجو، ونصف ريال دراهم أو نصف باتاك وقيمته $\frac{1}{6}$، وثمن البوجو وقيمته$\frac{1}{8}$ بوجو[5].

أما مضاعفاته فهي ضعف البوجو وهي القطعة الأكثر تداولا في المعاملات التجارية في أيالة الجزائر وتسمى أيضا زوج بوجو ويسميها الأوربيين القطعة النقدية الجزائرية (piaster of Algers)[6].

---

1 - عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

2- Farrugi de Candia, **op** . **cit**, p124.

3- وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص153.

4 - يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص125.

5- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

6- وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص153.

7- لأخذ فكرة عن النقود الفضية المضروبة في الجزائر ينظر **الملحق رقم04**، ص124، و**الملحق رقم05**، ص125.

وللإشارة فإن الريال دراهم المضروب في الجزائر أواخر العهد العثماني كان على صنفين هما:

1-2-2-2- ريال دراهم قديم: ويعود إلى1203هـ/1789م، ويبلغ وزنه 3.3 غ وتدعى هذه القطع بالفرنسية ب(Pataque chique ancienne)

1-2-2-3- ريال دراهم جديدة: ويعود إلى سنة 1236هـ/1820م ويبلغ وزنه 3.1 غ وكانت هذه القطع تدعى بالفرنسية ب(Pataque chique neuve)[1].

ويذكر وليم سبنسر أن **الصايمة** هي ذاتها ثمن بوجو، وأن **الموزونة** تساوي واحد على أربع وعشرين من البوجو وأن تقسيم القطع الفضية المضروبة في الجزائر إلى وحدات كان لغرض التعداد[2].

وشهدت النقود الفضية في الجزائر أواخر العهد العثماني عمليات تخفيض متتالية في الوزن والعيار فمنذ سنة 1236هـ/1820م أصبحت القطع الفضية المضروبة في الأيالة الجزائرية تساوي ثلاثة أرباع قيمة القطع القديمة[3]، ويشير "الزّهار" إلى ذلك حيث يقول:‹‹ ...وفي هذه السنة أمر أمير الأمراء ببناء دار السكة، وعندما تم بناؤها أمر أمين السكة أن ينتقل إليها من الدار القديمة، وأمره أن يعين نائبا عنه بدار السكة القديمة، من أجل الميزان ومراقبة عيار مصوغ أهل البلد، فانتقل إلى الدار الجديدة وابتدأ بصنع المعادن على خلاف الطريقة القديمة... ››[4].

واعتمادا على هذا النص فقد كان من حق الدايات القيام بتحديد قيمة العملة وكمية المعادن المستخدمة لسكها، كما كان لهم الحق في إصدار المراسيم والأوامر المتعلقة بإضافة المعادن الثمينة للقطع النقدية المعرضة للتلف بسبب كثرة تداولها[5]، وفي هذا الصدد يؤكد "ناصر الدين سعيدوني" أن القصد من هذه القوانين هو المحافظة على قيمة ورواج العملة الجزائرية[6].

---

[1]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص205.

[2]- وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص153.

[3]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

[4]- أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص147.

[5]- فهيمة رزقي، **سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا** . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 2011م، جامعة منتوري(قسنطينة)، ، ص63 .

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص181.

1-2 -3- النقود النحاسية:

سكت أيالة الجزائر، عدة أنواع من النقود النحاسية، وكانت على نوعين المستدير والمربع[1]. وكانت النقود النحاسية قبل سكها تخضع لعملية التصفية، إذ يُصفّى خام النحاس قبل صبه، مما يجعل كميته تنقص بحوالي 50% ثم يؤخذ الصافي من النحاس لصنع النقود النحاسية بينما يمزج ما تبقى لضرب النقود الفضية[2]، وكانت النقود النحاسية كمايلي:

1-2 -3-1- الخروبة: وهي قطعة خامتها عبارة عن خليط من النحاس والفضة أو النحاس الأبيض وقيمتها تساوي نصف موزونة[3]، ويذكر المنور مروش أن الخروبة قطعة مستدير تساوي سدس ($\frac{1}{6}$)درهم[4].

1-2 -3-2- نصف خروبة:وقيمتها تقدر بواحد على أربع وعشرين ($\frac{1}{24}$)من البوجو وهو ما يعادل ربع موزونة[5].

1-2 -3-3- دراهم صغار:هي أصغر القطع النقدية النحاسية، ولم تكن منتظمة الشكل، مدورة دون دقة[6]، وتعرف عند الأوربيين بالأسبر، وعند الأتراك بالآقجة.

1-2 -3-4- زوج دراهم صغار:وتشكل هذه القطعة لا يختلف عن الخروب سواء من حيث النصوص الكتابية أوالزخرفة وتساوي($\frac{2}{29}$)موزونة.

1-2 -3-5- خمس دراهم صغار :وهي قطع نقدية نحاسية جيدة الصنع[7].

---

[1]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص205.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص182.

[3]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص135.

[4]- المنوّر مروش، **المرجع السابق**، ص39.

[5]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

[6]- وليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص154.

[7]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص135.

وهذا جدول يبين أنواع العملة الجزائرية وأوزانها خلال الفترة العثمانية[1]

العملة الذهبية		العملة الفضية		العملة النحاسية	
أنواعها	أوزانها	أنواعها	أوزانها	أنواعها	أوزانها
الزياني الذهبي	4.70/4.20غ	ضعف بوجو	20/19غ	الخروبة	نصف موزونة
السلطاني	3.55/3.40غ	الريال بوجو	10غ		
نصف سلطاني	1.93/1.75غ	ريال دراهم	3.3/3.1غ	زوج دراهم صغار	29/2موزونة
ربع سلطاني	0.87/0.80غ	ربع بوجو	2.4غ		
المحبوب	2.60غ	نصف ريال	1.7/1.4غ	دراهم صغار	3.12غ
نصف محبوب	1.30غ	دراهم الصايمة الموزنة		خمس دراهم صغار	5أسبر شيك
ربع محبوب	0.65غ		1غ		
			$(\frac{1}{24})$غ		

ونشير أن جميع هذه النقود سواء الذهبية أو الفضية أو النحاسية التي ضربت في الجزائر باسم السلطان العثماني، قد عرفت تغييرات في الوزن والشكل والتسمية، ولم تحمل أبدا اسم حاكم الجزائر وهو ما يجعلنا نستنتج أن الحكم بالجزائر مهما كان مستقلا عن الباب العالي، ومهما مارس سياسته ممارسة حرة فهو لا يعدو أن يكون تابعا للسلاطين العثمانيين ومنضويا تحت لوائهم[2].

[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص69.

[2]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47-89.

2- العملة الأجنبية المتداولة بالجزائر:

كما سبقت له الإشارة فإن النقود التي كانت تستعمل في الجزائر خلال العهد العثماني لم تكن محلية الصنع كلها بل كانت على صنفين :عملة محلية وعملة مستوردة ذات أصل أجنبي[1]، وتوجد بالجزائر عملات مثلما توجد لغات البلدان المسيحية[2]، وكان أهم تلك العملات العملة الإسبانية في الغرب الجزائري، والعملة التونسية بالشرق الجزائري، وكانت العملة الأجنبية عن الجزائر والمتداولة في أسواقها وتجارتها العملة المصرية والبندقية[3].

وقد أشار "هايدو" إلى تنوع العملات الأجنبية المتداولة بالجزائر، وذكر أن هناك عملات مختلفة من المناطق الأوربية والإسلامية كانت متداولة في الجزائر[4].

ومن أسباب انتشار النقود الأجنبية بأيالة الجزائر تعاملها مع الشركات الأجنبية، وحصولها على الإتاوات والهدايا الدولية، وكذا إجراءات افتداء الأسرى المسيحيين التي وفرت كميات كبيرة من النقود الأجنبية بالجزائر[5].

كما كان لغنائم الجهاد البحري أو ما يسميه البعض "القرصنة" دور كبير في وفرة وانتشار النقود الأجنبية بالأيالة الجزائرية، ويضاف إلى ذلك الحملات البحرية التي كانت تشنها الدول الأوربية على مدينة الجزائر ودورها في انتشار العملات الأجنبية، غير أن ضعف العملة المحلية يعتبر السبب الرئيسي في انتشار النقود الأجنبية بالجزائر خلال العهد العثماني[6].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق،** ص179.

[2]- جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**(1500-1830)، (ط خ)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م ص71.

[3]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق،** ص ص47-89.

[4]- عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره** (910-1206هـ/1505-1792م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص255.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق،** ص183.

[6]- صالح عباد، **المرجع السابق،** ص344.

ومن أهم العملات الأجنبية المتداولة في أسواق الجزائر خلال العهد العثماني ما يلي:

2-1- العملة الإسبانية:

من بين العملات الأجنبية التي حظيت بمكانة خاصة، وتداول واسع في الأسواق الجزائرية النقود الإسبانية[1]، وقد ساعدها في ذلك تدفق المعادن الثمينة على شبه الجزيرة الأيبيرية من العالم الجديد طيلة سنوات 1493-1660م، وهذا ما أبرز العملة الإسبانية في شكل ظاهرة عالمية لم يقتصر انتشارها على المغرب العربي فقط بل امتد مجال تداولها من المحيط الأطلسي إلى بحر البلطيق ومنه إلى الصين لاسيما خلال الفترة الممتدة مابين1570و1630م[2].

ففي سنة 1594م قدرت صادرات المستعمرات الإسبانية في أمريكا إلى إسبانيا من الذهب والفضة بنحو 95.62%من مجموع الصادرات، بينما كانت الصادرات الأخرى من المنتجات الزراعية والحيوانية لا تصل إلى 5% وهذا ما أدى إلى سك النقود من المعدنين النفيسين، وكان الإقبال شديدا في الجزائر [3].

أما في الفترة الممتدة مابين(1580 و1620م) شهدت العملة الجزائرية مرحلة اضطرابات، وهذا ما ساعد على سيطرة الريال الإسباني على المعاملات النقدية في الجزائر [4].

كما ساعد على شيوع العملة الإسبانية في الجزائر خلال تلك الفترة وتبنيها من طرف السكان واكتسابها ثقتهم، لجوء الكثير من الأندلسيين واليهود المطرودين من إسبانيا إلى المدن الساحلية للأيالة الجزائرية، واستقرارهم حاملين معهم ما يملكون من نقود إسبانية[5].

---

[1]- عبد القادر فكاير، "**العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية**"، مجلة عصور الجديدة، العدد5 2012م، ص ص 170- 181.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص183.

[3]- عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره، المرجع السابق**، ص256.

[4]- المنوّر مروش، **المرجع السابق**، ص38.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص184.

ويُرجع "ناصر الدين سعيدوني" أهم أسباب انتشار العملة الإسبانية بالأيالة الجزائرية إلى العلاقة القديمة التي تربط بين الجزائر وإسبانيا منذ مطلع العصور الحديثة، خاصة وأن إسبانيا كانت قد استولت على أغلب المراسي الجزائرية وبسطت سيطرتها لمدة طويلة على وهران والمرسى الكبير(1509-1792م)، وقد عززت هذه العلاقة حاجة إسبانيا للمواد الأولية الجزائرية، لتزويد حاميتها بوهران[1].

ومن الأسباب أيضا نظام الإتاوات والهدايا، التي كانت تفرضها الجزائر على الدول المسيحية مقابل السماح لسفنها بالملاحة في البحر الأبيض المتوسط، والتجارة مع الجزائر وحماية سفن هذه الدول من القرصنة، وكانت تلك الضرائب في كثير من العملات الإسبانية[2].

وفيما يخص اسبانيا فإنها كانت تدفع للجزائر ما قيمته 180000فرنك بعد إبرامها للصلح مع الجزائر سنة 1785م، وانسحابها من وهران سنة 1792م، وكلما حاولت إحدى الدول الأوربية أن تتملص من معاهداتها، وتتهرب من دفع الضرائب قامت الجزائر بتأديبها ، ولا يبرم الصلح بعد ذلك إلا بعد أن تدفع الدولة المتمردة غرامة تحددها الأيالة، مثل ما وقع للبرتغال سنة 1810م حيث قدمت 698337 دولار إسباني[3].

وساهمت في هذه الظاهرة- انتشار النقود الاسبانية - أيضا الغنائم البحرية التي كانت أكياس النقود جزءا مهما منها، وكان من دوافع ازدياد النشاط البحري لرياس البحر في منطقة غرب المتوسط تزود اسبانيا بالنقود عن طريق محور (برشلونة-جنوة) نتيجة لتعاظم قوة انجلترا وهولندا في المحيط الأطلسي[4].

يضاف إلى ذلك الحملات الأوربية على الأيالة الجزائرية عامة، وعلى مدينة الجزائر بصفة خاصة، لكن يبقى العامل الرئيسي في هذا الانتشار مرتبطا بضعف العملات المحلية الناتج عن ضعف الاقتصاد الجزائري [5].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص184.

[2]- عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره**، المرجع السابق، ص261.

[3]- عبد القادر فكاير، **العملات الإسبانية، المرجع السابق**، ص ص 170- 181.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص185.

[5]- صالح عباد، **المرجع السابق**، ص345.

وأهم العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني العملات التالية:

2-1-1- الدبلون (El Doublon):وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب[1]، وأصبح يعرف عند الأهالي بالضبلون والدبنوني[2].

2-1-2- الدوكة (**Ducat**): وهي عملة مصنوعة من الذهب[3]، تعادل الدينار الذهبي[4].

2-1-3- الكرونة (La Corana):وهي مصنوعة من الفضة الخالصة وقد كان لها رواج كبير في كل بلدان البحر المتوسط[5].

2-1-4- الدورو الاسباني (**Douro**): وهي عملة مصنوعة من الفضة صارت قيمته مع مرور الوقت أقل من المحبوب الذهبي وهو عملة عثمانية مستعملة في الجزائر[6].

2-1-5-الدرهم أو الريال الاسباني(Rial)وجدت معامل مختصة بصنع الريال الاسباني بمرسيليا وجنوة، وبيزة ومونبيلييه[7]، وكانت تزود به أسواق التعامل النقدي بمدن المغرب العربي كبجاية ووهران وتلمسان وتونس وسبتة، عن طريق التجار اليهود الذين يقومون بنقله وبيعه في مدن المغرب العربي[8].

2-1-6-القرش المكسيكي: والذي كان مفضّلا لدى الناس يطلقون عليه قرش ومدفع ظل يمثل القرش المفضل إلى أن غيرت إسبانيا سك قروشها في مطلع القرن 18م، حينئذ واجهت الصعوبات قرش بومدفع في قبوله لدى سكان الجزائر[9].

---

[1]- محمد بن سعيدان، **التطورات السياسية والاقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن** 11هـ/17م. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة سيدس بلعباس، 2018م ص186.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص185.

[3]- عبد القادر فكاير، **العملات الإسبانية، المرجع السابق**، ص ص 170- 181.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص185.

[5]- عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره، المرجع السابق**، ص257.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص185.

[7]- عبد القادر فكاير، **العملات الإسبانية، المرجع السابق**، ص ص 170- 181.

[8]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص185.

[9]- عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره، المرجع السابق**، ص257.

2-1-7- الدولار:بالإضافة إلى العملات الإسبانية سابقة الذكر والتي أشرنا أنها كانت متداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية نجد"بنانتي"(pananti) خلال إقامته في مدينة الجزائر يشير إلى أن "الدولار الإسباني"يعد أكثر العملات تداولا في المدينة، لما كان لهذه العملة من قيمة عالية[1].
والجدول التالي يبين أهم النقود الإسبانية المستعملة في الجزائر وقيمة كل عملة أو وزنها[2].

نوع النقود	قيمتها أو وزنها
الدبلون الفصي	5.40 فرنك
الدوكة	24أسبر أو 9صايمة
الكرونة	/
الدورو الإسباني	5.25فرنك
القرش الإسباني	5.43فرنك
الدولار الإسباني	3.40فرنك
قرش إشبيلية	/
القرش المكسيكي	3.7بدقة شيك
الريال الإسباني	15أسبر
الإسبر الفضي المربع	15ريال إسباني
البستول الإسباني	4.4بدقة شيك
الكاتريبل الإسباني	86فرنك
الكاتريبل المكسيكي المضاعف	1.68 فرنك

[1]- Pananti, **Relation d'un Séjour à Alger**, Traduit de l'anglais :le normant, MDCCCXX ,paris,1820,pp364-365.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص ص188-189.

[3]- لأخذ فكرة حول شكل النقود الاسبانية المتداولة في الجزائر الفترة المدروسة.ينظر: **الملحق رقم 10**، ص131.

2-2- العملة التونسية:

بالإضافة إلى النقود الاسبانية التي كانت متداولة في أيالة الجزائر، تأتي العملة التونسية في المرتبة الثانية من حيث انتشار النقود الأجنبية بالأيالة الجزائرية، وذلك بحكم روابط الجوار، وتشابه الحكم التركي بالبلدين[1]، كما يعود رواج النقود التونسية بأسواق الجزائر إلى حجم المبدلات التجارية بينها وبين تونس[2].

ومن جهة أخرى كان استيلاء الجيش الجزائري على ودائع الخزينة التونسية سنة 1755م، وفرضه ضريبة سنوية على تونس أحد عوامل انتشار النقود التونسية بالبلاد الجزائرية[3].

ومن أهم العملات التونسية المتداولة في الجزائر العملات التالية:

الدرهم الناصري، ثم النصري الحيدري الذي عرف بهذا نسبة إلى"حيدر باشا "الحاكم العثماني الأول للقيروان سنة 1574 م، فقد أمر هذا الحاكم بضرب الدراهم باسم السلطان العثماني، لتحل محَل الدرهم الناصري ثم جاء بعدهما الريال الفضي التونسي الذي أزاح الدراهم الناصرية والحيدرية من أسواق التبادل النقدي وأصبح هو العملة التونسية الأكثر رواجا بالشرق الجزائري، وذلك منذ الربع الأول من القرن السابع عشر [4].

وقد ظَّل الريال التونسي مقتبسا من الريال الإسباني ما يقارب قرنا من الزمن حتى تم سك ربع ريال سنة1725م، بنسبة 65% من وزنه فضة[5]،وبفضل هذه النسبة المرتفعة من الفضة تمكن الريال التونسي من فرض مكانته في أسواق النقد الجزائري، كما أن المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس كانت من العوامل المساعدة على توفر الريال التونسي بالنواحي الشرقية من الجزائر[6].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص186.

[2]- صورية حصام، **العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013م ص155.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص186

[4]- **نفسه**، ص ص186- 187.

[5]- صورية حصام، **المرجع السابق**، ص156.

[6]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص186.

[7]- لأخذ فكرة عن العملة التونسية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية ينظر: **الملحق رقم 11**، ص131.

وهذا جدول يوضح النقود التونسية المستعملة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها
السلطاني التونسي	3.5غرام ذهب
الريال التونسي	16خروبة 3.4بدقةشيك 0.75نصري
الخروبة	/
الدرهم الناصري	2فلس
الفلس أو الأسبر القفصي	نصف نصري
فلس رقيق(Bourbine)	0.12قفصي
فلس(Bourbe)	0.5قفصي

وبالإضافة إلى العملة الإسبانية والعملة التونسية كانت هناك عملات أخرى متداولة بالبلاد الجزائرية مثل العملة المصرية بنوعيها الذهبي والفضي[2]، وبعض العملات الأوروبية الأخرى كقرش ليفورن، وسكة البندقية، ولازور تسكانيا، وفرودار البرتغال، وتالاراي النمسا والريال واللويز والجنيه والفرنك الفرنسي، ونقود المغرب الأقصى كالسلطاني والبندقي العشراوي والمثقال والدرهم والفلس والموزونة[3].

ولأن الجزائر مثلت سوقا حرا للتعامل النقدي فقد انتشرت النقود الأجنبية بالأيالة الجزائرية،[4]هذا الانتشار الواسع للنقود الأجنبية شكل صعوبات جمة للعملة المحلية، حيث زاحمتها العملات الأجنبية وأخذت تنتشر على حسابها خاصة وأن الحكام كانوا يسمحون بالتعامل بالعملة الأجنبية [5].

[1] – ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص190.

[2]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص66.

[3]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص27.

[4]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص65.

[5]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص27.

3- العملة المزيفة:

رغم أن العملة الجزائرية كانت مشهورة وواسعة الانتشار ووزنها معقول مقارنة بغيرها وأنها كانت تلقى الإقبال والاستخدام الواسع، إلا أنه كان يصيبها ما يصيب العملات الأخرى في العالم من السطو على سلامتها والغش في وزنها ومادتها وقيمتها، فقد كانت تشهد بين فترة وأخرى غزو العملات المزيفة لدرجة أنه في بعض الفترات كان معظم العملات المنتشرة في البلاد مزيفة[1].

وكان لشيوع وانتشار العملة المزورة أثر كبير على النظام النقدي الجزائري، وقد كانت هذه العملة المزورة تجلب من الموانئ الأوربية أو تصنع محليا بمناطق جرجرة [2]، وقد نافست هذه النقود المزورة العملة الجزائرية والعملة الأجنبية على حد سواء وأصبحت تشكل عليهما خطرا لاسيما بعد أن تضخمت كميتها، رغم أن البايلك سعى إلى المحافظة على احتكار سك النقود بدار السكة[3]وعمل جاهدا على الحد من انتشار النقود المزورة بإنزال عقوبة الإعدام بالمزورين[4].

ورغم ذلك ظلت النقوذ المزورة تتسرب إلى المدن الجزائرية من المناطق الداخلية بجرجرة، على بعد 100كم من الجزائر العاصمة[5]، حيث اشتهرت بها قبيلتان في صناعة النقود المزورة هما قبيلةآيت الأربعاء وقبيلة علي خروبة، حيث كان سكان هاتين القبيلتين على دراية كبيرة ومهارة فنية فائقة في الصناعات الحديدية[6].

---

[1]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47- 89 .

[2] - ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص27.

[3]- يقول ناصر الدين سعيدوني معلقا على هذا الاحتكار بأنه من الراجح أن احتكار البايلك لسَّك العملات لم يتجاوز النقود الفضية، فالنقوذ الذهبية على مايبدو أن السلطة تركت سَّكها حرا شريطة أن تتوفر فيها الشروط الضرورية المتعلقة بالوزن والمزج والشكل.ينظر:ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص202.

[4]- **نفسه**، ص ص208- 203 .

[5]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص65.

[6]- علي عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل1830م**، ط1، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر 1972م، ص337.

ولم يشتهر سكان القبيلتين المذكورتين بصناعة النقود فحسب بل اشتهروا بصناعة الأسلحة النارية أيضا، وقد ساعدهم على ذلك توفر المادة الأولية، من حديد وفضة ورصاص في مناجم عدة مجاورة لهم منها جبل مسيبا الذي كان يزخر بالمعادن[1].

كما عمل البايلك على الحد من تسرب العملة المزورة من منطقة القبائل، وذلك بإعطاء قائد سباو صلاحيات تخول له مراقبة الأشخاص المتعاملين مع المزورين، وحتى يبعد خطر تسرب النقود المزورة إلى المدن الكبرى كان في بعض الأحيان عن منح رخصة السفر للسكان الذين يزورون العملة ويصادر أملاكهم إن خالفوا أوامره[2]، وكان على الخازندار(الخزناجي)أن يعلم بالذهب والفضة المزور السائر في البلد، ويجب عليه أيضا أن يدون ويزن ويحسب كل الذي يقدم على الباي سواء في المحلة أو المدينة وعند وضعه للدراهم في المخازن عليه أن يفرق بين دراهم كل مقاطعة حتى يتفادى المزورة[3]، وحتى لا يكتشف أمرهم في تزوير النقود فإن الصناع في قبيلتي آيت الأربعاء وعلي خروبة كانوا يوكلون صرف منتوجاتهم النقدية في الأسواق الداخلية إلى تجار قبائل مجاورة لهم مثل قبائل بني يني وبني مغيلة، وبني بودرار، وبني وصيف[4].

ولما كان الداي في الجزائر هو المسؤول عن سك النقود الغير ذهبية فكان بإمكانه تغيير وزنها كلَما دعت الضرورة، وهذا ما أدى إلى ازدياد عملية الغش والتزييف وتقليل قيمة النقود الجزائرية في العهد العثماني[5]، لدرجة أنه في بعض الفترات كانت معظم العملات المنتشرة في البلاد مزيفة ولا تحكتم إلى الوزن الشرعي الذي كانت تلتزم به إدارة الدولة، وأحيانا كانت المزيفة لا تمثل إلأ خمس($\frac{1}{5}$) الوزن الشرعي في معيارها وفي نقاوة معدنها[6].

1 – علي عبد القادر حليمي، **المرجع السابق**، ص337.

2– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص203.

3–احميدة عميراوي، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني(مذكرات تيدنا أنموذجا)**، (د.ط)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر2003م، ص62.

4– علي عبد القادر حليمي، **المرجع السابق**، ص 337.

5– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص67.

6– عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47- 89.

ورغم المحاولات الجادة والإجراءات التي إتخذتها السلطة للحد من نشاط المزورين، فإن السلطة لم تتمكن من السيطرة نهائيا على مصادر تسرب النقود المزورة وتطهير الأسواق منها، وذلك لأان التجار الأوربيين من إسبان وإيطاليين وفرنسيين كانوا بدورهم يمارسون تهريب النقود المغشوشة إلى داخل البلاد لما كانت تدره عليهم من أرباح وفيرة[1].

وأحدث انتشار النقود المزيفة ضررا بالغا باقتصاد البلاد وبالمتعاملين الأجانب الذين فقدوا ثقتهم بالعملة الجزائرية وتركوا تداولها والتعامل بها[2]، وقد ساهمت هذه الظروف وغيرها في بقاء النقود المعدنية مجمعة في صناديق أغنياء اليهود والحضر أو متراكمة في الخزينة العامة، وبذلك انعدمت روح المبادرة الاقتصادية وأقبل الناس على الادخار وأصبحت البوادي والأرياف تفضل مبدأ المقايضة على كل تعامل نقدي غير مأمون العواقب[3].

وحتى الإصلاحات[4]التي إنتهجها بعض الدايات في الفترة الممتدة مابين (1830/1811م) لم تسجل أي نتائج ايجابية بل أدت إلى تناقص قيمة العملة الجزائرية وأظهرت بشكل أو بآخر عجز الحكام عن انتهاج سياسة مالية تخدم مصالح الدولة، وتنمي التبادل التجاري والإنتاج الفلاحي والصناعي، وتحد من تلاعب التجار الأوربيين واليهود واستنزافهم لاقتصاد الجزائر نظير تصدير عملات رديئة يتم صنعها بموانئ البحر الأبيض المتوسط[5].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص ص203- 204 .

[2]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص ص47- 89.

[3]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص68.

[4]- من أهم هذه الإصلاحات نجد قيام بعض الدايات بتغيير شكل العملة، وتعقيد صنعها حتى يصعب على المزيفين تقليدها وذلك على الرغم من السلبيات الكبيرة لهذه الخطوة نظرا للتكلفة الكبيرة التي يتطلبها إصدار عملة جديدة، وبما أن الداي هو المسؤول عن ضرب وسك العملة الذهبية، كان بإمكانه التغيير في وزنها كلّما دعت الضرورة، وهذا ما أدى إلى زيادة عملية التزييف والغش من جهة، وساهم في التقليل من قيمة النقود المحلية من جهة أخرى. ينظر:شهرزاد شبلي، **المؤسسات المالية في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2019م، ص277.

[5]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص27.

وعلى كل فإن هذا الوضع جعل النقود المحلية لا تلقى قبول التجار ولا تحظى بثقة الأهالي، بينما أصبحت النقود الأجنبية ذات رواج كبير[1]، خاصة بعد قرار تخفيض العملة الذي كان محاولة من الدايات لإنعاش التجارة، وفتح مجال الاستهلاك، وتحسين الإنتاج وتنشيط الأسواق، بعد تدهور القدرة الشرائية للسكان[2]، وبذلك أصبح الأهالي يقبلون على النقود الأجنبية، ويستبعدون النحاسية والذهبية، نظرا لمزاحمة النقود المغشوشة لها، مما جعل وضع العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ينطبق عليها قانون "جريشام"[3]الذي يقول:" أن النقود الرديئة إذا ظهرت بالأسواق تطرد النقود الجيدة من التداول حيث يقبل الأغنياء على اقتناء العملات الجيدة واكتنازها وبذلك تختفي من التداول"[4].

ونتيجة هذا التزييف فقدت العملة الحسابية[5]40% من قيمتها، الأمر الذي أضر بالتداول النقدي كثيرا، إذ أن انتشار النقود المزيفة يؤدي إلى زيادة القيمة بين القيمة الاسمية والقيمة الحسابية للنقود[6]، وقد قدرت سلطة الاحتلال الفرنسي عام 1830م، نسبة النقود المزورة سواء تلك التي كانت تجلب من الموانئ الأوربية، أو تصنع محليا ب3% من صنف البدقة شيك، و4%من فئة الربع بوجو، الأمر الذي أغرى الأجانب داخل الدولة وخارجها بتزييف النقود سعيا للكسب السريع في ظل تساهل السلطة[7]، وقد استمر تزييف النقود إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي شدد من العقوبات على مزوري العملة[8].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص204.

[2]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص277.

[3]- توماس جريشام (1519-1579) عالم اقتصاد وتاجر إنجليزي ، اشتهر بهذا القانون حين كان وزيرا لمالية بريطانيا.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص204.

[5]- العملة الحسابية تقليد عالمي قديم، وكانت هذه الأخيرة مستعملة في الأقطار المغربية والعربية قبل العهد العثماني، فالدنانير العشرية معروفة في هذه الأقطار منذ العصر الوسيط، وبعد الانخفاض المتوالي لقيمة الدرهم حلَّ الدينار الخمسيني محل الدينار العشري، وللتميز ورفع الإلتباس نشير أن السلطاني والزياني هما عملة فعلية، أما الدنانير فهي وحدات حسابية.ينظر:المنور مروش **المرجع السابق**، ص37.

[6]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص277.

[7]- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص27.

[8]- علي عبد القادر حليمي، **المرجع السابق**، ص 337.

4- دور اليهود في سك العملة الجزائرية:

لعب اليهود دور كبيرا في النظام المالي للجزائر في العهد العثماني، إذ أن التعامل التجاري وما يتطلبه من مبادلات نقدية كان خاضعا لنفوذ اليهود، نتيجة ممارستهم السمسرة، والربا، والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية مهما كانت بسيطة أو تافهة[1]، وكان اليهود يغدقون بالهدايا على الحكام لشراء ودهم، ومساندتهم في تمرير صفقاتهم التجارية الضخمة[2]، كما كان عمل اليهود في الإدارة يسهل مهامهم هذه، فقد اشتغلوا في عهد الدايات بصفة خوجة، أي مستخدم في مكتب[3].

ونظرا لمعرفة اليهود بالعملة تم توظيفهم بالخزينة، ذلك أنهم كانوا أقدر على تمييز أنواعها، خاصة المغشوش منها، وكان أمين السكة يشرف على أربعة موظفين[4]، منهم يهوديان أحدهما يعهد إليه بالتحقيق في النقود المشكوك فيها ويدعى "العيار"، أما الآخر فيقوم بوزن أنواع النقود التي تستلمها الخزينة ويسمى "الوزان"[5]، وكان هذا الأخير يقوم بالإعلان عن وزن كل قطعة بصوت عالي[6].

أما عمل اليهود في دار السكة فقد كان يشتغل أربعة وعشرون عاملا يهوديا تحت إشراف أمين السكة[7]،كما أُسند إلى اليهود مهمة معالجة النقود بالنار وتنظيفها وطلائها من جديد، ولم يقتصر عمل اليهود في مجال العملة على الخزينة ودار السكة فقط، وإنما كان السكان يستعينون بهم عند عقد الصفقات واستلام أثمانها وهذا تفاديا للوقوع ضحية التعامل بالنقود المزورة التي كثر تداولها أواخر العهد العثماني[8].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص44.

[2]-فوزي سعد الله، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2004م، ص207.

[3]-كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم تاريخ، جامعة معسكر، 2008م، ص63.

[4]-نجوى طوبال، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر(1700-1830)من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، (د.ط)، دار الشروق، الجزائر، 2008م، ص273.

[5] - أحمد السليماني، **المرجع السابق**، ص60.

[6]-نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص273.

[7]- أمين محرز، **المرجع السابق**، ص184.

[8]- كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر، المرجع السابق**، ص63.

ويشير وليام شالر إلى إحتكار اليهود في الجزائر لمجموعة من النشاطات المتعلقة بالتعامل النقدي حيث يقول:‹‹ ... وكما هي عادتهم في بلدان أخرى يمارسون جميع فروع التجارة، وهم يحتكرون في هذه البلاد السمسرة وأعمال المصارف، وتبديل العملة، وكذلك يوجد عدد كبير من الصيارفة بينهم وذلك في الذهب والفضة على السواء، والحكومة لا توظف سوى اليهود لسك النقود ››[1].

ونظرا لسيطرتهم على المعاملات الإقتصادية كان اليهود في الجزائر يمارسون الغش، والتزوير، وابتزاز الناس[2]، إذ ساهموا بدرجة كبيرة في انتشار العملات المزيفة، في ظل الغياب التام للسلطة الحاكمة وتقصيرها في أداء الدور المنوط بها في مراقبة دار الضرب[3]، لذلك لم يسلم السكان من غش اليهود في تلك الحرفة، لأنهم قاموا بضرب عملة خارج دار السكة وقاموا بترويجها[4]، بهدف اختلاس أموال السكان بطرق ملتوية[5]، إذ أعملوا الغش في العملة وروّجوا له ليحتفظوا بفرق العملة لهم[6].

وكما هو معروف فإن رواج العملة المغشوشة يؤدي إلى اختفاء العملة الجيدة، وقد ساهمت هذه الإضطرابات التي عرفتها العملة والاختلاف الحاصل في جودتها ومعيارها، إلى الاعتماد على صرافين في عمليات البيع والشراء، ليتولوا تقييم العملات المختلفة، وكان اليهود يمثلون غالبية الصرّافين وهذا ما جعلهم يستغلون درايتهم التامة بعيار العملة ووزنها ويبيعون العملات المزيفة للسكان مستغلين جهلهم، وهذا ما أدى إلى تدهور التداول النقدي حيث فقدت العملة الحسابية 40% من قيمتها بسبب انتشار النقود المزيفة، الأمر الذي أغرى الأجانب داخل الدولة وخارجها بتزييف العملات سعيا للكسب السريع، في ظل تساهل السلطة.[7]

[1]- وليام شالر، **المصدر السابق**، ص89.

[2]-كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر**، **المرجع السابق**، ص49.

[3]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص275.

[4]- نصيرة عزرودي، "**الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد09، جامعة الأمير عبد القادر(قسنطينة)، ديسمبر 2014م، ص ص317- 324.

[5]-كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر**، **المرجع السابق**، ص49.

[6]- نصيرة عزرودي، **المرجع السابق**، ص ص317- 324.

[7]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص275.

ملخص الفصل الثاني:

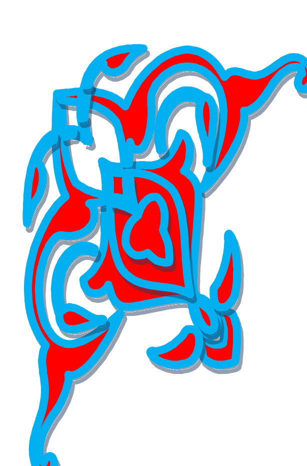
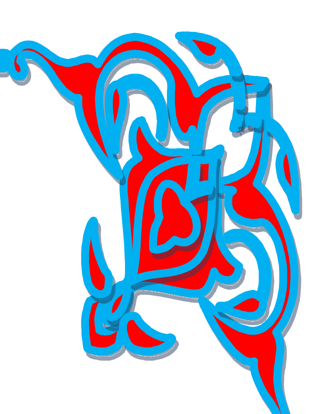
عرفت العملة الجزائرية تطورات عدة خلال الفترة العثمانية، حيث مرَت بمرحلة انتقالية بداية من أواخر العهد الزياني، ذلك أن العثمانيين لم يهمهم في بداية أمرهم بالجزائر إلا أن تكون السكة باسم السلطان العثماني، دون التدقيق على شكلها وبذلك احتفظت السكة الجزائرية في بداية العهد العثماني بشكلها الزياني مع تغيير مضمونها إذ لم تخلو من الألقاب والعبارات الدعائية للسلطان العثماني بعد أن كانت في السابق تحمل الألقاب الزيانية.

وقد سكّت الجزائر خلال الفترة العثمانية عدة أنواع من النقود التي اختلفت في معدنها ووزنها حيث ضربت النقود الذهبية والفضية والنحاسية، كما جرت تخفيضات متتالية على وزن العملة خاصة الذهبية والفضية منها.

والجدير بالملاحظة هو أن جميع النقود التي ضربت في الجزائر كانت تحمل اسم السلطان العثماني ولم تحمل أبدا اسم الداي مما يجعلنا نجزم بمدى الارتباط الوثيق الذي كان يميز العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية حتى في عز الاستقلال السياسي للجزائر.

وإلى جانب العملة المحلية المضروبة في الجزائر تعاملت أسواق الجزائر بعملات أجنبية، أهمها العملة الإسبانية، والتونسية، والمغربية، وعملة مصر وغيرها من العملات الأجنبية التي كان للعوامل السياسية والاقتصادية والروابط التاريخية دور كبير في انتشارها بالجزائر، وقد شكلت النقود الأجنبية خطرا على العملة المحلية حين أصبحت تنافس النقود الجزائرية وأخذت مكانها تدريجيا في النظام النقدي الجزائري.

كما كان للعملة المزيفة دور كبير في تدهور النقود المحلية، وكان من النتائج السلبية لهذه الظاهرة أن شاعت المقايضة، وضاق مجال البيع، نتيجة تناقص التعامل بالعملة المحلية نظرا لعدم الثقة بها في ظل الانتشار الواسع للنقود المزيفة، والتي كان بعضها يصنع داخليا في منطقة القبائل، والبعض الآخر يجلب من بعض الدول الأوربية، خاصة وأن التجارة بهذه العملة المغشوشة كانت تدر على أصحابها أرباحا وفيرة.

الفصل الثالث:

الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني

1-مفهوم التسعير ودور السلطة فيه

1-1-مفهوم التسعير

1-2-دور السلطة في تحديد الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني

2-حركة الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني

2-1- أسعار المنتجات الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني

2-2- أسعار الحيوانات

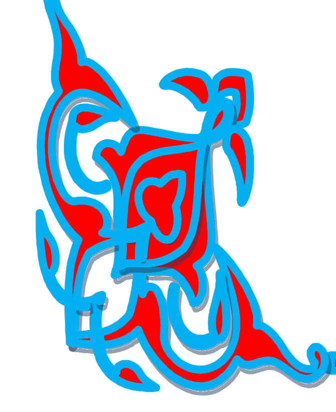
2-3- أسعار المنتجات الصناعية

3- العوامل المتحكمة في حركة الأسعار

3-1-العوامل الطبيعية والصحية

3-2-العوامل السياسية

3-3-العوامل الاقتصادية



إن متابعة حركة الأسعار ليست غاية بذاتها، وإنما هي وسيلة للكشف عن المؤثرات الظرفية على حركة الإنتاج، ووسيلة لدراسة حركة الدخل التي هي العنصر الرئيسي في التشكيل الاقتصادي لرأس المال وطرق توزيعه[1]، لكن قبل دراسة حركة الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني يجب علينا أولا نحدد ما هو مفهوم التسعير؟ ومن ثم علينا أن نتساءل عن من كان يحدد الأسعار ويراقبها في الأسواق الجزائرية خلال الفترة المدروسة ؟

1- دور السلطة في تحديد الأسعار(التسعير):

1-1- مفهوم التسعير:

1-1-1- المفهوم اللغوي:

السين والعين والراء أصل واحد يدل على اشتعَال الشيء و اتقاده وارتفاعه، مِن ذلك السَّعير سَعيرُ النار، واستعارها:توقدها[2].

والسِعْر بالكسر :الذي يقوم عليه الثمن وجمعه أسعار، وسَعَّروا تسعيرا أي اتفقوا على ثمن ويقال له سِعْر:إذا زادت قيمته، وليس له سِعْر إذا أفرط رخصه[3].

والسِعر واحد وجمعه أسعار والتسعِير:تقدير السعر أو الثمن[4]، وسعَّرت الشيء، وأسعره أي أجعل له ثمنا معلوما ينتهي إليه[5].

1- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص75.

2- أبو الحسن أحمد بن فراس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، (د.ط)، دار الفكر، (د.م)، 1979م ج3، ص75.

3- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، تح:محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت 2005م، ص407.

4- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، تح:يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، بيروت 1999م، ص148.

5- أحمد بن محمد بن علي الفيومي، **المصباح المنير**، تح:خضر الجواد، (د.ط)، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م، ص105.

1-2-1- المفهوم الاصطلاحي:

اختلفت أراء الفقهاء في تحديد معنى التسعير، إذ عرَّفه كلٌّ منهم حسب اجتهاده، وسنحاول ذكر بعض هذه التعريفات كما أوردها أصحابها .

إذ عرّف صاحب كتاب كشاف القناع "التسعير" بقوله:‹‹ وهو- أي التسعير- أن يسعر الإمام أو نائبه على الناس سِعْرًا ويجبرهم على التبايع به ›› [1].

كما عرَّفه الإمام الشوكاني في كتابه "نيل الأوطار" بالقول:‹‹ التَّسْعِير أَنْ يَأمرَ السُّلْطَان أَوْ نوَّابه أَوْ كلُّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أمورِ المسْلِمِينَ أَمْراً أَهْلَ السُّوقِ أَلا يَبِيعوا أَمْتِعَتَهِمْ إِلا بِسِعْرِ كَذَا ، فَيَمْنَع مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ أَوِ النُّقْصَانِ إِلا لِمَصْلَحَةٍ›› [2].

أما صاحب كتاب أحكام التسعير في الفقه الإسلامي فإنه يُدخِل تحديد سعر الخدمات تحت هذا المفهوم حيث يُعرِّفُ التسعير بأنه تحديد الحاكم لأسعار السلع والأعمال، وإلزام الناس بها[3].

وتدل هذه التعريفات على أن التسعير سياسة شرعية بيد ولي الأمر أو السلطة الحاكمة أو من يقوم مقامهما عند توفر دواعيه وذلك للمصلحة العامة، حيث يحدد سعرا للخدمة أو السلعة وغيرهما مما يحتاج إليه العامة مراعيا فيه مصلحة كل الأطراف التي تتأثر بالتسعير، ومراقبا الله تعالى في هذا العمل[4].

---

[1]- منصور بن يونس بن ادريس البهوتي،**كشاف القناع عن متن الإقناع**، تح:محمد أمين الضناوي، ط1، عالم الكتب، بيروت 1997م، ج2، ص ص493- 494.

[2]- محمد بن علي بن محمد الشوكاني، **نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار**، تح: أحمد محمد السيد وآخرون، ط1، دار الكلم الطيب، دمشق، 1999م، ج3، ص 628.

[3]- محمد أبو الهدى اليعقوبي، **أحكام التسعير في الفقه الإسلامي**، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2000م، ص13.

[4]- نجوم عيشة صديق، **التسعير**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، فرع الفقه وأصوله، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987م، ص14.

1-2- دور السلطة في تحديد الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني

سعيا منها لتنظيم النشاط الاقتصادي تولّت السلطة العثمانية في الجزائر مهمة ضبط الأسعار وأوكلت هذه المهمة إلى متولي الأسواق[1] أو المحتسب[2] الذي استمد وظيفته من التقاليد الإسلامية التي ورثها الحكام الأتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة[3].

وقد ارتبطت مهام المحتسب بالحسبة وهي في الأصل وظيفة دينية بحتة[4]، حيث يقول عنها صاحب كتاب الأحكام السلطانية الحسبة:‹‹ هي أمرٌ بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا أُظهِرَ فعله ››[5].

وكان المحتسب في الجزائر يراقب الأسواق ويسهر على ضمان جودة السلع والبضائع، وعلى احترام المكاييل والمقاييس والموازين وتحديد الأسعار[6]، كما كانت بعض المهن كالحمالة والسقاية تحت إشرافه المباشر[7]، واستعان المحتسب لأداء هذه المهام بكل من القاضي والأمناء[8]، كما كان له

1- عبد الله بن محمد الشويهد، **قانون أسواق مدينة الجزائر**(1107-1117هـ/1695-1705م)، تح وتق وتع: ناصر الدين سعيدوني، (د.ط)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص16.

2-المحتسب يعرف في أدبيات المصادر التراثية ب"صاحب السوق"، "صاحب أحكام السوق"، "ملتزم السوق"، وفي منطقة القبائل يسمى "أمقران سوق" أي كبير السوق أو رئيسه.ينظر:عبد الكريم بصديق، **البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع مابين القرنين**(6-9هـ/12-15م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2018م، ص88.

3- حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص187.

4-عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص106.

5-أبي الحسن علي بن محمد ابن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية**، تح:أحمد جاد، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة، 2006م ص349.

6-عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق**، ص16.

7-عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص108.

8- الأمناء: جمع الأمين، ويمثل السلطة العليا للحرفة ورمز وجودها، حيث انتظمت الحرف في الجزائر خلال العهد العثماني في شكل جماعات حرفية، تتكون من مجموعة رؤساء الحرف يحمل كل منهم اسم المعلم، وكان على رأس كل جماعة حرفية أمين الحرفة أو الأمين وكانت مهمته الوساطة بين الجماعة الحرفية والسلطة.ينظر:عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص188، وينظر:حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص185.

اتصال بالأمناء عن طريق أمين الأمناء[1]أو شيخ الحرفيين[2]، ومنذ ثمانينات القرن الثامن عشر ميلادي أضحت سلطة المحتسب في الجزائر مقيدة وذلك لخضوعه لسلطة وكيل الحرج الذي كان يشرف على تثبيت الأسعار ومراقبة الإنتاج[3]، أما أجرة المحتسب فهي عبارة عن مبلغ يتقاضاه عن السلع الواردة إلى السوق فهو مثلا يأخذ عن أمين الأمناء رطلا عن كل حمل تمر[4]، كما كان يأخذ نصف ريال عن كل رأس غنم، وسبع قطع ذهبية عن كل حمل تمر وارد من الجنوب[5]، ويعود تقلص وظيفة المحتسب في الجزائر إلى دور كل من القاضي وأمين الأمناء، فوظيفة الحسبة وإن ظلت قائمة لم تعد مرتبطة بشخص المحتسب وحده بل أصبح يشاركه فيها أطراف عديدة مما قلل من شأنه [6].

واستنادا إلى ما ورد في مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، نتعرف على وظيفة أمين الأمناء باعتباره شخصية مهمة في النشاط الاقتصادي، فهو يهتم مثله مثل المحتسب بما يعرض في السوق وقد يعوض المحتسب في حالة غيابه أو تقاعسه على أداء واجباته، وهذا ما جعل أمين الأمناء يحرص على تطبيق أحكام المجلس الشرعي خاصة المتعلقة بالأسعار والمكوس والرسوم[7]، وإذا كان المحتسب مكلفا بالإشراف على الأسواق، فإن أمين أمناء الحرف كان مكلفا بالإشراف على تنظيمات الحرف بالمدينة، وكان كلاهما يقومان تحت سلطة شيخ البلد بمراقبة الأسعار [8].

---

[1]- سبق الإشارة إلى رؤساء الحرف أو الأمناء، والذين بدورهم كان لهم رئيس يدعى أمين الأمناء، وحسب ابن المفتي فإن أمين الأمناء كان يشرف على مراقبة المكاييل والأوزان والأسواق. ينظر:ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر وعلمائها**، تح:فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م، ص81.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، المرجع السابق**، ص186.

[3]- عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص ص108- 109.

[4]- حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص187.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، المرجع السابق**، ص186.

[6]- عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص ص108- 109.

[7]- عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق**، ص17.

[8]- محمد دلباز، **الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية جامعة سيدي بلعباس،2015م ، ص143.

2- حركة الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني

إن دراسة حركة الأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني ليست بالأمر الهين، ذلك أن الباحث في هذا الجانب يصطدم بعدم كفاية المعطيات التاريخية لبناء إحصائيات متينة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في الفترة العثمانية، والواقع أن أقصى ما يمكن الطموح إليه هو رسم خطوط عريضة تساعد على تشوف الاتجاهات العامة للأسعار[1]، وفيما يلي عرض للخطوط العريضة لحركة الأسعار على مدار التواجد العثماني بالجزائر:

2-1- أسعار المنتجات الزراعية في الجزائر خلال العهد العثماني:

رغم ما مرّت به الأيالة الجزائرية من محن طبيعية، وأوبئة، وتحديات عسكرية بحرية أوربية أثرت في التجارة الداخلية والخارجية، إلا أن تحديات المنتجين الفلاحين والصناع كانت لها انعكاسات في توفير السلع ،وتبادلها والحفاظ على ثبات أسعارها في أسواق المدن[2]، وقد تميزت هذه الأخيرة خلال العهد العثماني بحركة نشيطة، وتنقلات للسلع والأشخاص، حيث شكّلت المدينة مقر التقاء ليس فقط لسكانها فحسب بل حتى لسكان الريف والمناطق المجاورة والبعيدة [3].

ويعرفنا مخطوط قانون الأسواق على أهم المواد الاستهلاكية المعروضة في الأسواق سواء ما كان ينتج منها محليا، أو ما كان يستورد من الخارج[4]، ولهذا الغرض عينت السلطة موظفا يدعى "خوجة الرحبة" كانت مهمته تقدير حق البايلك في الحبوب داخل السوق[5]، وحسب "المنور مروش" فإن أغلب ضروريات الحياة كانت مسّعرة في أسواق الجزائر خلال العهد العثماني[6].

---

[1]-المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص76- 77 .

[2]- حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية** من 1659إلى 1830م. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري (قسنطينة)، 2008م، ص33.

[3]- فتيحة الواليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1994م، ص76.

[4]- عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق**، ص18.

[5]- محمد دلباز، **المرجع السابق**، ص158.

[6]-المنور مروش، **المرجع السابق**، ص86.

من أهم ما كانت تنتجه الجزائر خلال العهد العثماني نجد الحبوب وفيما يلي عرض لأسعارها:

2-1-1- أسعار الحبوب في وهران وتلمسان:

كان الاسبان يحتلون وهران والمرسى الكبير بجيش فيه ألاف الجنود، وكان عدد آخر من الاسبان يعملون في الإدارات والمرافق العسكرية، أما سكان المدينة فقد أبيد بعضهم، وأجلي البعض الآخر[1]،كما أجبر البعض الآخر على قبول التعاون مع الاسبان بداية ثم التحول إلى خدمتهم مقابل "السلام"، وجني بعض الأرباح الناتجة عن إمدادهم بما يحتاجونه من مؤن[2]، وفي هذا الشأن يذكر صاحب كتاب"بهجة الناظر" مجموعة من قبائل الغرب الجزائري التي تعاونت مع الاسبان[3]، وأدى هذا التعاون إلى ارتفاع أسعار الحبوب التي كان الاسبان في حاجة إليها لتموين جيشهم المتواجد بالمنطقة، إذ بلغت فنيقة[4]القمح سنة 1529م ريالات، وفنيقة الشعير 3ريالات[5].

ومما لا شك فيه أن الأسعار كانت متقلبة حسب الفصول والمواسم، والوفرة والندرة[6]، ففي سنة 1540م وهي سنة جفاف في المناطق الوهرانية كان الاسبان يشترون القمح ب9ريالات بينما كانت قيمتها في اسبانيا 6أو7ريالات للفنيقة، والجدير بالذكر هو أن هذه الأسعار هي أسعار تصدير وليست أسعارا محلية، كما أنه لم يوجد سعر قار بل كانت أسعار المنتجات الزراعية تخضع لغزارة أو ندرة المحاصيل المعروضة في السوق وكذا وفرة العملة أو ندرتها[7].

1-المنور مروش، **المرجع السابق**، ص79.

2- كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة وهران، 2013م، ص80.

3- عبد القادر المشرفي، **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر**، تح: محمد بن عبد الكريم، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1972م، ص 15.

4- فنيقة مكيال خاص بالحبوب، ويُقَدِّر المنور مروش حجم الفنيقة ب102لتر بالنسبة لفنيقة وهران و55.5لتر بالنسبة لفنيقة اسبانيا.ينظر: المنور مروش، **المرجع السابق**، ص81.

5- **نفسه**، ص80.

6- توفيق دحماني، **المرجع السابق**، ص121.

7 - المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص81- 82 .

2-1-2- أسعار الحبوب في منطقة عنابة:

يُشَكِّل منتصف القرن السادس عشر نقطة تحول في العلاقات التجارية بين مرسيليا وموانئ الشرق الجزائري[1]، فرغم أن تجار مرسيليا قد عرفوا سواحل الشرق الجزائري منذ القرن الثالث عشر، حين تعاملوا في جملة التجار الأوربيين مع سكان البلاد، غير أن الامتيازات التي ظلت تتمتع بها فرنسا دون غيرها، دون انقطاع تقريبا، إلى غاية 1827م، لم تحصل إلا سنة 1520م[2].

كما حصلت الشركة الفرنسية المسماة"الشركة الكبرى لمرجان بحار عنابة"على ترخيص من سلطات الجزائر لصيد المرجان في المنطقة وبناء محل لإيواء الصيادين وسلعهم وحمايتهم من اللصوص وأطلق على هذا المبنى اسم"باستيون فرنسا"، وبقي اسم"الباستيون" يطلق على مقر الشركات الفرنسية المستقرة في المنطقة، وكان لشركة "الباستيون" امتياز شراء الجلود والصوف والشمع من المنطقة والحق في شراء كميات محدودة من القمح، والواقع أن هذه الشركة تمكنت بفضل الهدايا التي كانت تقدمها للحكام من توسيع امتيازاتها وأصبحت تصدر كميات كبيرة من الحبوب[3].

وكان للشركات الفرنسية تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية للشرق الجزائري، إذ أنها جعلت قبائله تهتم بزراعة الحبوب، وتربية المواشي لتتمكن من القيام بالتصدير الذي يدر عليها أرباحا تسمح لها بسد حاجاتها اليومية، وتسديد ما يترتب عليها من ضرائب[4]، كما كانت تشتري المنتجات الزراعية من الحكام بسعر أعلى بكثير من السعر الذي تشتري به من بقية الأهالي فمثلا في سنة 1559م كانت الشركة تشتري قفيز[5]القمح ب6دنانير من الحكام وب4دنانير من الأهالي[6].

---

[1]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص83.

[2]- محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص193.

[3]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص83.

[4] - محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص130.

[5]- القفيز مكيال ضخم خاص بالحبوب، شاع استعماله في مجال تصدير الحبوب أكثر، وقد قدَّره المنور مروش ب10.5صاع، أو 640لتر.ينظر:جميلة مشرفي، بوغفالة ودّان، "**الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني**(1519-1830م)" مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد1، جامعة معسكر، جوان 2017، ص ص125- 146.

[6]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص83.

ونظرا لكون الحبوب تشكل المصدر الأساسي لتغذية السكان، وتمثِّل المادة الرئيسية للتصدير للخارج، فإنها أصبحت مادة إستراتيجية يتحكم بزراعتها البايلك ويسيطر على الأراضي التي تزرع بها موظفو الدولة، ورؤساء المخزن أو شيوخ الزوايا والطرق الدينية[1]، وقد ارتفعت الأسعار في منطقة عنابة فيما بين1567و1594م وهذه أرقام عن أسعار صادرات الحبوب في عنابة مقدرة بالأوكا وهي قطعة ذهبية حددت قيمتها الرسمية سنة 1578م بثلاث ليرات فرنسية، والجدول التالي يمثل حركة أسعار القمح والشعير في عنابة مابين 1559و1590م[2]:

سعر قفيز القمح		سعر قفيز الشعير	
السنة	السعر بالأوكا	السنة	السعر بالأوكا
1560-1559	2.65إلى3.50	1583	2.40
1576	4.00	1584	1.92
1578	4.88	1585	1.44
1583	5.36	1586	1.77
1584	3.84	1587	2.04
1585	3.28	1588	2.10
1586	4.00	1590	2.08

وتذكر بعض الوثائق أن سعر كيلة[3]القمح كان يتراوح مابين1.5و2بياستر ويتعداه أحيانا، وكان يتحكم في سعر القمح عوامل مختلفة، منها وفرة الإنتاج، بالإضافة إلى سعره في أسواق أوربا[4].

1- فلة القشاعي المولودة موساوي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني** (1771-1837). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990م، ص10.

2- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص84.

3- يذكر فونتور دي برادي "Venture de paradis" أن القفيز يساوي 14كيلة بالنسبة للتجارة العامة، و15كيلة بالنسبة لتجارة البايلك.ينظر: جميلة مشرفي، **المرجع السابق**، ص ص125- 146 .

4-عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر**(1619-1694م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985م، ص116.

ويوضح الجدول التالي بعض أسعار صادرات القمح في الربع الأخير من القرن 16م[1]:

السنة	الكمية	الوحدة	السعر	المجموع
1575-1577	1653	كافي[2]	حوالي سبع ريالات للكافي	
1577-1578	1637	"	"	
1578-1579	12332	"	"	
1582-1591	14592	"	"	
1592-1594	863	"	"	
1596-1597	6339	"	"	377416

ولم تقتصر حركة الأسعار على الحبوب فقط بل مختلف المنتجات فمثلا بلغ قنطار الشمع سنة1559-1560م حوالي9.41 أوكا، وقد ارتفع سعره سنة 1592م 22.67 أوكا للقنطار ليصبح16.34أوكا سنة 1595م، كما ارتفع سعر الجلود من 47أوكا لمائة جلد ثور سنة 1560م إلى مابين 40و45أوكا سنة1591م[3]، وهذه أسعار بعض الصادرات خلال القرن 17م [4]:

البضاعة	السعر	الوحدة
المرجان	58 قرشا	للرطل
الجلود	من 4إلى6ريال	للجلد الواحد
القمح	1.5بياستر(piaster)	للكيلة المحلية
	2إلى 3بياستر	للكيلة الأجنبية
الشعير	من نصف إلى واحد بياستر	للكيلة
الفول	من نصف إلى واحد بياستر	للكيلة
الشمع	من 16إلى 20بياستر	للقنطار

1- عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، **المرجع السابق**، ص116.

2- الكافي يساوي ثلاث كيلات وزنة مرسيلية، أو ما يعادل 120كغ. **المرجع نفسه**، ص116.

3- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص84- 85 .

4- عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، **المرجع السابق**، ص125.

2-1-3- أسعار الحبوب في مدينة الجزائر:

نشير أن أسعار الحبوب المذكورة سابقا هي أسعار تصدير وليست أسعار الأسواق المحلية، وهذه بعض الأسعار المحلية للقمح والشعير في النصف الثاني من القرن17 ممثلة في الجدولين التاليين[1]:

سعر صاع[2] القمح بالدينار الخمسيني[3]		سعر صاع الشعير بالدينار الخمسيني	
السنة	السعر	السنة	السعر
أوت1660	9.26دخ	سبتمبر 1661	4.48دخ
سبتمبر1661	9.24دخ	أوت 1665	4.49 دخ
أوت1665	9.28 دخ	أوت 1667	3.50 دخ
نوفمبر1665	6.19 دخ	ديسمبر1668	1.00 دخ
جويلية1666	5.00دخ	ماي 1669	1.00 دخ
جانفي 1667	8.68 دخ	1672	0.96 دخ
سبتمبر1667	11.60 دخ	1675	2.40 دخ
ماي1669	2.00دخ	أكتوبر1680	2.24 دخ
أوت1696	6.96دخ	نوفمبر1682	1.75 دخ
جويلية1697	5.80دخ	فيفري1683	2.36 دخ
أفريل – ماي1698	7.560دخ	مارس 1683	2.40 دخ
جوان 1699	5.240دخ	جويلية1683	2.00 دخ
أوت1699	4.000دخ	سبتمبر1683	2.00 دخ

1- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص125- 127.

2- الصاع: مكيال للحبوب والملح ويساوي عادة في مدينة الجزائر 60لترا، ويختلف وزنه حسب المواد والجهات، فهو يتراوح مابين 48و150كغ، فصاع الحبوب مثلا 106كغ، وصاع الملح 135كغ.ينظر:عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق** ص67.

3- جرى استعمال الدينار الخمسيني في سجلات بيت المال، غير أن بعض الوثائق تستعمل الصايمة والمقصود واحد وهو عبارة عن عملة حسابية تقدر ب50درهما. ينظر: المنور مروش، **المرجع نفسه**، ص37.

والجدير بالذكر أن كل الأسعار الواردة في الجدول السابق أخذت في أرخص شهور السنة(من أوت حتى نوفمبر) عدا سعر واحد-سعر جانفي 1667-، أي في الأشهر التي تلي الحصاد[1]، إذ كانت الحبوب تزرع بين أكتوبر وجانفي ويعتمد نجاح الموسم الفلاحي على سقوط المطر، وكانت أغلب مناطق الأيالة تبدأ عملية الحصاد في شهر جوان وتُنهيها في جويلية[2]، إذ تتوفر في الفترة من (أوت حتى نوفمبر) الغلة الجديدة وهو ما يجعل أسعار الحبوب منخفضة مقارنة بباقي فترات السنة[3].

واشتهرت الجزائر بإنتاجها لنوعية جيدة من القمح تعرف بالبليوني، تفوق في جودتها قمح سردينيا الشهير آنذاك، وكانت أراضي الأطلس التلي، والهضاب العليا هي المنتجة له على عكس المناطق الساحلية، وبعض أراضي السهول المنخفضة التي كان قمحها رديئا بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة ولذلك سيطر البايلك على هذه الأراضي[4].

وساهم الاستقرار السياسي في الجزائر مابين 1765-1772 في استقرار أسعار الحبوب في البلاد حيث كان سعر صاح القمح يتراوح مابين 2.50 و3.42 ردص طيلة هذه الفترة، بينما كان سعر صاع الشعير يتراوح مابين 1.00ردص و1.79ردص وفي الجدول التالي نبذة عن أسعار هذه السنوات مقدرة بالريال دراهم صغار[5]:

صاع القمح في مدينة الجزائر		صاع الشعير في مدينة الجزائر	
الفترة	السعر	جوان1665 – جوان1666	1.63، 1.70
1665-1666		ماي1669-أفريل1670	1.25، 1.47
			1.25- 1.29- 1.24
1669-4770		أفريل1671- أفريل 1772	1.26- 1.20- 1.16
1771-1772			1.05

1- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص126.
2- كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف**، **المرجع السابق**، ص194.
3- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص126.
4- كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف**، **المرجع السابق**، ص ص193- 194.
5- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص126.

غير أن هذا الاستقرار في الأسعار لم يدم طويلا، حيث تسبب الجفاف الذي حل بالجزائر مابين 1770-1780م، في حصول القحط وغلاء الأسعار بعد أن شح المطر لعشرية كاملة[1]، إذ عرفت الجزائر مابين 1777-1779 مجاعة من أشد المجاعات خطورة في القرن الثامن عشر[2]، وهذا ما يؤكده "الزهار" في مذكراته حيث يقول:‹‹بعد ذهاب الاصبانيول[3]في المرة الأخيرة سنة 1184هـ وقع الغلاء في القمح مدة ست سنوات وأعطى الله القحط ، وهو الجوع في الناس حتى صارت قيمة الصاع الجزائري أربع بجة[4] والناس يموتون في الأسواق ››[5].

أما المنور مروش فيذكر أنه في سنة1782م قُدِّرت قيمة صاع القمح 9.00ردص، وقيمة صاع الشعير ب4.00ردص، بينما قُدِّرت قيمة كل رأس غنم ب2.25ردص أي أن قيمة صاع القمح كانت تقابل قيمة أربع رؤوس من الغنم وهذا ما يظهر شدة المسغبة، غير أنه بعد نهاية هذه الأزمة شهدت أسعار الحبوب انخفاضا نسبيا، رغم زيادة صادرات الحبوب، والجدول التالي يوضح أسعار صاع القمح في مدينة الجزائر مابين 1784و1800م مقدرة بالريال دراهم صغار[6]:

السنة	متوسط سعر الصاع	السنة	متوسط سعر الصاع
1784	3.75 ردص	1788	2.25 ردص
1785	2.15 ردص	1791	2.00 ردص
178	2.80 ردص	1795	2.00 ردص
1787	2.13 ردص	1800	2.38 ردص

1- سعاد عقاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر**(1519-1830م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014م ص59.

2- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص147.

3- الاصبانيول يقصد بها الإسبان وذلك بعد تحرير وهران من الاسبان وفتحها الفتح الثاني سنة 1792.

4- بجة: يقصد بها بوجو، والبوجو عملة فضية كانت تضرب في الجزائر وقد تطرقنا لها في الفصل الخاص بالعملة.

5- أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص31.

6- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص147- 150.

7- لمعرفة تباين أسعار الحبوب في الجزائر أواخر العهد العثماني ينظر **الملحق رقم14**، ص134.

ويشير "الزّهار" إلى أزمة غلاء حدثت في الجزائر بداية القرن التاسع عشر حيث يقول:‹‹ وقد حضرت أنا سنوات الغلاء فوصل القمح عندنا في الجزائر سنة 1219، وكنت صغيرا دون البلوغ بخمسة عشر بجة، وهي خمسة دورو للصاع الجزائري فلم يعده الناس غلاء، ولم يمت أحد وذلك لكثرة وجود الدراهم بأيدي الناس››[1]،كما أشار"العنتري" إلى هذا الغلاء أيضا حيث يذكر أنه في سنة 1219هـ/1808م بيع صاع القمح بخمسة عشر ريالا، كما بيع صاع الشعير بسبعة ريالات ويضيف هذا الأخير أن الغلاء في الحبوب دام طوال هذه السنة، ثم تراجعت الأسعار بعض الشيء إلى أن بلغت مستواها العادي سنة 1808م [2].

والملاحظ أن الأسعار حافظت على استقرارها النسبي إلى غاية سنة 1815م، والتي شهدت أزمة غلاء شديد في أسعار الحبوب تسبب فيه ظهور الجراد واجتياحه للحقول، وتدميره للمحاصيل الزراعية[3]، وهذا ما يؤكده "الزّهار" حيث يقول:‹‹ وجاء الجراد في هذه السنة، أوله أتى طائرا، ثم غرس وأقام أياما في الأرض ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء في تلك السنة››[4].

وتظهر أسعار الحبوب في السنوات التالية مدى تأثير هذه الأزمة على أسعار القمح، حيث كان صاع القمح في مارس 1814م لا يتجاوز 6ردص، ليبلغ في أواخر نفس السنة 15ردص والجدول والجدول التالي يوضح حركة أسعار صاع القمح في مدية الجزائر[5]:

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
1814	15.00 ردص	جويلية 1817	32.64 ردص
1815	22.50 ردص	نوفمبر1818	22.50 ردص
1816	25.00 ردص	جوان –جويلية 1819	18.00 ردص
1817	37.50 ردص	سبتمبر-أكتوبر1819	24.00-20.00-16.00 ردص

1- أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص31.

2- صالح العنتري، **مجاعات قسنطينة**، تح:رابح بونار، (د.ط)، (ش.و.ن.ت)، الجزائر، 1974م، ص34.

3- سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص58.

4- أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص117.

5- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص165.

2-1-4- أثر تقلبات أسعار الحبوب على وزن الخبز وأسعاره:

وجِدت في مدينة الجزائر أنواعا مختلفة من الخبز حسب أوزانه ونوعيته، فكان الخبز العادي يوزع على الإنكشارية بحيث يستفيد كل جندي منهم من4خبزات يوميا مصنوعة من الدقيق اللين والصلب وكان أغلبيتهم يجمعون 10خبزات ويبيعونها ب1صولدي، أما سعر خبز البشماط[1]فكان أكثر من أسبر[2]، ويوجد نوع آخر من الخبز هو النصف المطهي يسمى (Bugai) يشبه الخبز المشرقي وأسعاره تختلف حسب الوزن يباع ب10أسبر، بالإضافة إلى خبز الردم (الرضوم)[3] الذي وزنه 240 غرام وسعره يقدر ب 3 أسبر[4]، وقد سجلت في مخطوط قانون الأسواق عدة أسعار فيما بين سنة 1695و1699ما أدى إلى تعديلات في وزن الخبزة تتراوح من 9أوقيات إلى13أوقية [5].

كما عرفت أسواق الخبز تغيرات في أسعارها من سنة 1667 م إلى 1809 م، حيث وصل سعر الخبزة من 1.25 إلى 1.59 أسبر و قنطار من خبز البشماط من1.48 إلى 1.72 بياستر وذلك من سنة1667 إلى سنة 1683 م[6]، وكان تسعير الخبز يتم من طرف السلطة تبعا لتقلبات سعر الحبوب، ويظهر لنا مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر ذلك فقد جاء فيه، أنه حددت أسعار الحبوب بما يساوي سبعة أرباع للصاع والخبزة التي تساوي 10وهي في شكل عجين تصبح9 عند نضجها والتي تكون ب11وهي عجين تصير ب10 وهي ناضجة في حالة ما إذا كان سعر الحبوب يساوي سلطاني[7]، ويؤكد ذلك الزّهار حيث يقول:‹‹ ...وأعطى الأمير القمح للخبازين وجعل له سعرا على سعر أيام الرخاء، وأمر الخبازين أن يقوموا بعمل ما يلزم للبلاد... ›› [8].

1- خبز البشماط Bashmat :نوع من الخبز الخشن يحضره أصحاب الأفران خصيصا لجند الإنكشارية.ينظر: عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق**، ص55.

2- حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص ص32- 33.

3- خبز الرضوم: نوع من الخبز اعتاد يهود مدينة الجزائر وضعه أمام بيوتهم، وهي إحدى عاداتهم الدينية.ينظر:عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق**، ص68.

4 - حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص33.

5- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص86.

6- حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص34.

7- عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق**، ص68.

8- أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص117.

2-2- أسعار زيت الزيتون في مدينة الجزائر:

يحتل زيت الزيتون المرتبة الثانية بعد الحبوب في استهلاك المنتجات الزراعية، حيث يستعمل في الطبخ والإنارة وصنع الصابون[1]، لهذا كانت أسعار زيت الزيتون في حركية دائمة، وهذه أسعار قلة[2] الزيت بمدينة الجزائر خلال القرن 17م مقدرة بالدينار الخمسيني[3]:

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
1625/1624	6.50 دخ	1669	7.92 دخ	1684	9.75 دخ
1634	6.50 دخ	1670	7.85 دخ	1685	12.22 دخ
ماي 1659	6.00دخ	1671	10.28 دخ	1686	9.14 دخ
ماي1660	7.00دخ	1672	12.13 دخ	1687	11.26 دخ
سبتمبر1660	7.00دخ	1673	7.28 دخ	1688	11.30دخ
أفريل 1661	12.00دخ	1674	8.40 دخ	1689	14.91 دخ
أوت 1661	12.00دخ	1675	11.81 دخ	1690	20.46 دخ
نوفمبر1662	10.00دخ	1676	9.18 دخ	1691	19.90 دخ
سبتمبر1666	9.20دخ	1677	9.41 دخ	1692	12.76 دخ
اكتوبر 1666	8.26دخ	1678	12.71 دخ	1693	16.09 دخ
فيفري 1667	8.25دخ	1679	7.36 دخ	1694	16.62 دخ
جوان 1667	6.00دخ	1680	8.05 دخ	1695	20.16 دخ
مارس 1668	7.80دخ	1681	10.31 دخ	1696	10.37 دخ
سبتمبر 1668	7.28دخ	1682	7.96 دخ	1697	14.55دخ

---

[1]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص96.

[2]-القلة تستخدم كوسيلة لكيل الزيت، وتقدر مابين 12و18 لترا، غير أن الأكثر شيوعا هي التي تقدرب16لترا.ينظر: جميلة مشرقي، **المرجع السابق**، ص ص125- 146.

[3]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص97- 103 .

ويعتبر الزيتون محصول إستراتيجي، فإضافة إلى الطعام، كان يستعمل في الإنارة، وفي زينة النساء[1]، وهذه أسعار قلة زيت الزيتون بمدينة الجزائر بداية القرن 18مقدرة بالدينار الخمسيني[2]:

السنة	المتوسط السنوي	المتوسط الشهري الأعلى	المتوسط الشهري الأدنى	نسبة الفارق
1708	11.06دخ	13.00دخ	9.28دخ	%40
1709	13.75 دخ	14.00دخ	12.75دخ	%10
1710	13.37 دخ	18.00دخ	12.00دخ	%50
1711	14.71دخ	16.60دخ	12.40دخ	%34
1712	17.21دخ	18.53دخ	15.00دخ	%24
1713	13.38دخ	16.17دخ	11.70دخ	%38
1714	7.80 دخ	2043دخ	12.29دخ	%66
1715	13.00دخ	17.75دخ	10.67دخ	%66
1716	16.68دخ	20.00دخ	14.40دخ	%39
1717	15.12دخ	19.07دخ	13.43دخ	%42
1718		17.52دخ	14.00دخ	%25
1719	21.14دخ	24.50دخ	17.50دخ	%40
1720	15.34دخ	17.70دخ	13.27دخ	%33
1721	14.40دخ	15.60دخ	12.37دخ	%26
1722	15.40دخ	22.81دخ	14.00دخ	%63
1723	32.80دخ	42.00دخ	28.00دخ	%50
1724	23.58دخ	25.06دخ	19.58دخ	%28

[1] -سميرة طالي معمر، **القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني**(1792-1830م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010م، ص47.

[2] - المنور مروش، **المرجع السابق**، ص108.

نشير أن أسعار زيت الزيتون كانت مرتبطة بأسعار باقي المنتجات الزراعية، إذ عرفت أسعار الزيت ارتفاعا في السنوات التي شهدت غلاء في الحبوب، خاصة سنوات 1762، 1764، 1779 1806، 1807، 1817،1816م[1].

2- أسعار الحيوانات:

كانت الأيالة الجزائرية تتمتع بثروة حيوانية هامة، ذلك أن تربية البقر كانت تشكل المصدر الأساسي لرأس مال السكان، إلى جانب الأغنام، والماعز وحتى النعام، بالإضافة إلى الاهتمام بتربية الخيول الأصيلة والإبل المتوفرة في الجنوب التي كان وبرها يستغل في صناعة البرانس، وصناعة الخيام وغيرها، كما كانت هناك الحمير والبغال[2]، والثيران التي كانت تستعمل في الحرث والنقل ومختلف الاستعمالات[3]، وليس من اليسير إعطاء صورة دقيقة وشاملة عن حركة أسعار الحيوانات في الجزائر خلال العهد العثماني، وذلك بسبب قِلَّة المعلومات عن أسعار الحيوانات خلال هذه الفترة التي يمكن للباحث من خلالها إقامة سلاسل بيانية لحركة هذه الأسعار على المدى الطويل[4].

وإلى جانب القِلَّة في المعلومات التي لم تبدأ تتوفر بكثرة نسبية إلا بعد1760م، هناك صعوبة أخرى تجعل إقامة سلاسل بيانية على المدى الطويل شديدة التعقيد، ذلك أن أسعار الحيوانات كثيرة التنوع وترتبط بخصائص أخرى لم توضح إلا نادرا مثل السن والقوة والحجم وغيرها من الصفات التي تدخل في تركيب السعر[5].

غير أننا سنحاول عرض الأسعار المتوفرة حتى ولو كانت سنواتها متباعدة، ولا تمكن من بناء سلاسل بيانية متينة وهدفنا في ذلك إعطاء تصور عام حول أسعار الحيوانات في الفترة المدروسة.

---

[1]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص118.

[2]- سميرة طالي معمر، **المرجع السابق**، ص47.

[3]- بلخوص الدراجي، **جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في بايليك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين** (10-11هـ/16-17م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012م، ص94.

[4]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص179- 180.

[5]- **نفسه**، ص180.

2-1- أسعار الدواب: من خلال هذا العنصر حاولنا عرض أسعار كل من الخيل والبغال والحمير

2-1-1- أسعار الخيل أهتم المجتمع الجزائري بتربية الخيول وأولاها عناية كبيرة، ومما يدل على قيمتها إدخالها ضمن ما يدفع ضريبة، فقد قُدِّرت الضرائب التي دفعتها الجالية الأندلسية بمستغانم عام 1570م ب800زياني و600قيسة حبوب، و2000رطل زبدة، و70بغلا مهيأ للخدمة، وثلاثة فقط من عتاق الخيل، وما يؤكد قيمة الخيول [1].

وحسب "المنور مروش" فإن الخيل التي كانت ملك لدار الإمارة من الطبيعي أن تكون أجود الخيل وأعلاها سعرا، حيث قدر متوسط سعر الحصان منها سنة 1700م ب52.88 ردص، أما الخيل المخصصة بالحملات العسكرية فهي من النوع المتوسط الجودة وقد قدر سعرها بين 20و30ردص أما الخيل التي كان يقل سعرها عن 154ردص فهي الخيل المريضة أو المسنة[2].

ويشير "قانون أسواق مدينة الجزائر" أيضا إلى سعر الخيل سنة 1700و1701م، حيث يذكر أنه تمَّ بأمر من الداي شراء 460 حصانا بسعر9567ريالا لمجموع الخيل أي بمتوسط سعر20.79ريال للحصان الواحد كما تم شراء73 حصانا في السنة الموالية بمتوسط سعر قدر ب22.23 ريال[3].

وتشير عائشة غطاس أن هذا العنصر-الخيل- يختلف عن غيره من العناصر في مسألة تصديره للخارج، نظرا للدور الذي كان يلعبه في الحروب إذ كان السلاح الأساسي في الحرب البرية آنذاك، مما جعل الحكومات الإسلامية المعادية للدويلات المسيحية، بل "تحرم" تزويدها بهذا السلاح الحيوي، وكان موقفها من هذا أكثر تشددا من موقف الدول المسيحية من مسألة تزويد الدول الإسلامية بالعتاد الحربي، غير أن الطرفين تخليا عن هذا المبدأ الصارم بين الحين والآخر وهو ما يفسر لنا تزويد حكومة الجزائر لفرنسا بالخيول خلال القرن 16م الذي تميز بالوفاق بين البلدين[4].

1- كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف، المرجع السابق**، ص323.

2- المنور مروش، **المرجع السابق** ، ص ص182-183.

3- عبد الله بن محمد الشويهد، **المصدر السابق**، ص124.

4- عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق**، ص123.

2-1-2- أسعار البغال والحمير:

تظهر الوثائق الأرشيفية تضاربا في أسعار البغال وهو ما يطرح مشكلة ، فمثلا ورد في وثيقة سنة 1700م أسعار بغال هكذا:6.50-11.50-16.00-16.00-24.50 25.00 25.00-29.50-43.00أي من6.00إلى43.00:نسبة1إلى7.16، ونص عقد بيع بغلة بمبلغ 11.50ردص بأنها هزيلة ومصدورة، فكيف حال ما بيع ب6.00ردص؟، ومن جهة أخرى فإن سعر43ردص غال جدا، وهو سعر أعلى بكثير من المتوسط المعهود في سعر البغال[1].

أحيانا نجد أن أسعار البغال أعلى من أسعار الخيول المتوسطة الجودة ، وهذا يخص فيما يبدو بعض البغال التي لها قيمة كبرى في مدينة الجزائر لأنها تتلاءم مع التضاريس الجبلية المحيطة بالمدينة كان الميسورين يستخدمونها في خدمة أراضيهم، ومن هذا القبيل ما نلاحظه من ارتفاع قيمة جنس خاص من الحمير التي لها حجم كبير وكان يختار منها الفحول لإنجاب البغال الجيدة، والجداول التالية فيها مقارنة بين أسعار كل من الخيل والبغال والحمير في أواخر العهد العثماني مقدرة بالقرش الإسباني [2]:

بغال		خيل	
السنة	متوسط السعر	السنة	متوسط السعر
1699-1700	12.84 ق أ		
1716-1717	13.04 ق أ		
1751-1752	14.74 ق أ		
1762- 1778	8.40 ق أ	1762- 1778	17.05 ق أ
1783- 1793	23.71 ق أ	1783- 1793	15.73 ق أ
1799- 1810	30.79 ق أ	1799- 1810	19.79 ق أ
1811- 1819	26.02 ق أ	1811- 1819	17.50 ق أ

[1]- المنور مروش، **المرجع السابق** ، ص 183.

[2]- **نفسه**، ص ص190- 196.

ويمثل الجدول التالي متوسط سعر الحمير في أواخر العهد العثماني مقدرة بالقرش الاسباني[1]:

السنة	متوسط السعر
1777- 1782	2.97 ق أ
1785-1792	3.21 ق أ
1799- 1810	3.62 ق أ
1811- 1819	2.43 ق أ
1820-1830	2.38 ق أ

2-2- أسعار المواشي:

كانت الأيالة الجزائرية تتمتع بثروات حيوانية هامة، غير أننا لا يمكن أن نحصر أعدادها لأن السلطة في الجزائر لم تكن تهتم بالإحصاءات[2]، ومن المؤكد أن تربية البقر كانت المصدر الأساسي رأس مال السكان إلى جانب الأغنام، والماعز، والنعام[3].

والملاحظ أن مستوى الأسعار يتأثر بتباين ظروف البيع، خصوصا ما تعلق بالبيع بالجملة أو بالتفصيل، وعبارة بيع الجملة مستعملة هنا لوصف حالات كان البيع يتم فيها بصورة إجمالية أي أن مجموعة الماشية كانت تباع بسعر إجمالي وهذا البيع يختلف عن ما نسميه في عهدنا تجارة الجملة وفي هذه الحالات كانت المصادر تكتفي بذكر كلمات مثل بقر، غنم ،الخ، دون تخصيص، والمعروف أن تقلبات أسعار الغنم كانت مرتبطة بتقلبات المناخ وهي على العموم أقوى من التقلبات التي تعرفها أسعار الدواب لأن تربية الغنم كان لها طابع تجاري بينما كان امتلاك الدواب أي للاستعمال المباشر كالنقل والحرث،....الخ[4].

1- المنور مروش، **المرجع السابق** ، ص197.

2- محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص60.

3- سميرة طالي معمر، **المرجع السابق**، ص47.

4- المنور مروش، **المرجع السابق** ، ص184.

وهناك عامل آخر يتمثل في الجودة والذي يدخل في تركيب سعر الماشية، وهذا ماأشار إليه "العنتري" ولو بطريقة غير مباشرة، إذ يقول:« ...لأن البقرة الغاية في ذلك الزمان تباع بأربعة ريالات وخمسة، والكبش الغاية يباع بخمسة أثمان» ويقصد بقوله "الغاية" الجودة أي البقرة الجيدة والكبش الجيد وفي هذا تأكيد على عامل الجودة[1].والجداول التالية توضح تأثُّر سعر المواشي بهذه العوامل [2]:

الحيوان	السنة	السعر	الحيوان	السنة	السعر
بقر دون	1585	6.50دخ	بقر دون	1638/1637	23.20دخ
تحديد صنف	بداية القرن17	38.50/28 دخ	تحديد صنف	1642	30دخ

وهذا جدول يمثل أسعار البقر والغنم في 1699-1700 مقدرة بالريال دراهم صغار[3]:

عدد البقر	سعرها	متوسط السعر	عدد الأغنام	سعرها	متوسط السعر
10بقرات	100	10	548(غنم)	575	1.05
3بقرات وثورين	51	10.20	106(غنم)	90	0.85
9بقرات	72	8.00	58(غنم)و24(ماعز)	110	1.34
18بقرة	75	4.16	90(غنم)	76	0.85
16بقرة	76	4.75	10(غنم)	15	1.50
23بقرة و4ثيران	150	5.55	58 غنم	202.50	3.50
96بقرة	600	6.25	58غنم	206	3.55
36بقرة	140	3.88	قطيع غنم	-	2.33

[1] - صالح العنتري، **المصدر السابق**، ص34.

[2] - المنور مروش، **المرجع السابق**، ص93.

[3] - **نفسه**، ص ص185-186.

والملاحظ من الجداول السابقة أنه بينما كان ثمن البقرات بالجملة أو بالتفصيل يتراوح في المتوسط بين 8 و11ردص، وثمن الثيران بين7.17و16.67ردص، كان سعر البقر بالجملة دون تخصيص يهبط إلى متوسط يتراوح بين 3.89و6.50ردص[1].

أما الأغنام فإنه وفي سنوات الجفاف، وما ينتج عن هذه الظاهرة من نقص في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى القحط والمجاعات، وارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا حيث يباع الصاع الواحد من القمح بخمس ريالات، أو أكثر[2] لذلك كان مربي الأغنام يبحثون عموما عن التخلص عن جزء من أغنامهم لصعوبة تغذيتها فتهبط أسعارها[3].

ويذكر "المنور مروش" أنه في سنة1782م قُدِّرت قيمة صاع القمح ب9ردص، وقيمة صاع الشعير ب4ردص، بينما قُدِّرت قيمة كل رأس غنم ب2.25ردص، أي أن قيمة صاع القمح تقابل قيمة أربع رؤوس من الغنم وهذا ما يظهر انخفاض أسعار الأغنام في سنوات الجفاف [4]، ويرى "ناصر الدين سعيدوني" أن الأحوال الاقتصادية هي التي لم تشجع السكان على الإنتاج[5]، والجدول التالي يمثل متوسط أسعار الأغنام أواخر العهد العثماني مقدرة بالريال دراهم صغار[6]:

سعر الأغنام بالريال دراهم صغار		سعر الكباش بالريال دراهم صغار	
السنة	متوسط السعر	السنة	متوسط السعر
1767- 1778	2.50	1772-1773	4.31
1783- 1791	3.54	1781- 1785	5.44
1811- 1819	5.23	1811- 1819	8.40
1820- 1830	5.38	1820- 1827	9.38

1- المنور مروش، **المرجع السابق** ، ص185.

2- بلخوصي الدراجي، **المرجع اليابق**، ص97.

3- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص186.

4- **نفسه**، ص147.

5- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص217.

6- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص185.

2-3- أثر تقلبات أسعار المواشي على أسعار اللحوم:

كان المجتمع الجزائري يعتبر اللحم أقوى الأغذية لأنه يُخصِّب البدن ويقويه، وأفضله لحم الضأن خصوصا الحولي، ومقدِّمُه خير من مؤخِّره، أما لحم الماعز فهو قليل الحرارة وفيه يبس، ولحم الجدي معتدل لاسيما الرضيع، بينما لحم البقر عسير الهضم وأفضله لحم العجل، وأما لحم الخيل فغليظ مُضِّر، ولحم الإبل يابس، ولحم الطير أفضله الدجاج[1]، وفي العهد العثماني منحت السلطة حق إدارة الجزارات والقصابات في مدينة الجزائر إلى جماعة بني مزاب، مقابل تزويد الجيش بما يحتاجه من اللحوم[2].

وقد كانت أسعار اللحوم في متناول كل فرد في الأيالة الجزائرية نظرا لوفرتها وانخفاض أسعارها ولأن عرضها أكثر من طلبها وهذا استنادا لما أورده الرحالة Peysonnel، ورغم ذلك فنجد الإنكشارية كانت لهم امتيازات في اقتنائها بتخفيض قيمتها بثلث أسعارها، فما بين سنة 1667 إلى 1675م قدر سعر قنطار من لحم البقر ما بين 2.18 و 2.35 بياستر(piaster) ما يعادل 5.45 و5.87 ريال بوجو والذي كان يعادل سعر ربع شاة المقدرة ب 2.55 بياستر ما يعادل 6.375ريال بوجو[3].

ويذكر المنور مروش أنه ورد في سجلات البايلك بين سنتي 1785-1788، أن متوسط سعر طابق لحم الضأن كان 1.310ردص أي 0.260ق أ، وفي نفس السجل لسنتي 1826-1827 ورد أن متوسط أسعار طابق لحم الضأن هو1.85ردص أي 0.22ق أ.

وحسب مروش أيضا أنه ورد في تقارير القنصلية الأمريكية في الجزائر، أن قنطار لحم البقر في 1803م كان يساوي 2050ق أ، وارتفع إلى ثمانية قروش إسبانية في1807م على إثر الأزمة الغذائية العنيفة التي عرفتها الجزائر مابين 1804و1808م[4].

---

[1]- كمال بن صحراوي، **أوضاع الريف، المرجع السابق**، ص329.

[2]- محمد وقاد، **جماعة بني مزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010م، ص95.

[3]-حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص34.

[4]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص203- 204.

3- أسعار المنتجات الصناعية:

كلمة "صناعية"مستعملة هنا بالمعنى القديم أي أنها تطلق على المنتجات اليدوية غير الفلاحية والكلمة لا تحمل أي لبس لأن المجتمع موضوع الدراسة كان يعيش في الفترة التي سبقت قيام النظام الصناعي الحديث، وسنقتصر في دراسة أسعار المنتجات الصناعية على مواد قلية انطلاقا من وفرة المعطيات عنها، والمنتجات المقدمة هنا على نوعين هما المنسوجات، ومواد البناء[1].

3-1- أسعار المنسوجات:

من أهم المنتجات النسيجية نجد الزرابي، الحايك، البرانس، الأغطية، الشواشي والأحزمة الصوفية والحريرية[2]، والمصادر الرئيسية عن أسعار المنسوجات هي أولا دفاتر التجار، ثم قوائم المخلفات خاصة منها تركات التجار[3]، وهذه والوثائق قد تضمنت في الكثير من الأحيان تناقضا بين المبلغ المصرح به والمبلغ الحقيقي وقد يكون ذلك من أجل التقليل من مستحقات القاضي المشرف على تصفية التركة بعد الاتفاق الأولي والرضا بين الورثة و المشتري[4]، وهذه أسعار بعض الأقمشة مستقاة من وثائق مختلفة بالدينار الخمسيني في الجداول التالية[5]:

	السنة	السعر
قفطان	1558	6
	1590	18
	1645	107
	1649	29

السنة	نوع القماش	السعر
1610/1609	ذراع[6] قماش صوف	5.75 دخ
	ذراع كمخة حرير	42 دخ
	ذراع ملف	108 دخ
	رطل حرير	18دخ

1- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص212.

2- محمد دلباز، **المرجع السابق**، ص156.

3- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص217.

4-حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص130.

5- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص92- 93.

6- الذراع: وحدة لقياس الأطوال، وهو نوعين: 1-الذراع التركي ويساوي 0.636مترا، 2-الذراع العربي يساوي 0.476مترا ويستخدم في قياس الحبال والحرير والأقمشة والمنسوجات ينظر: جميلة مشرفي، **المرجع السابق**، ص ص125-146.

3-1-1- الأقمشة والأغطية:

في بداية القرن18م كانت أسعار الملف في مدينة الجزائر تتراوح بين 23و37.70دخ لذراع الملف أي بفارق64% بين الحدود القصوى، وهذا الفارق يرتفع إلى 67% سنة 1790م وإلى130 %سنة1818م، وعموما نجد تقريبا نفس الفوارق في أسعار الحرير الخام والقطيفة[1].

أمّا سعر الأقمشة في سنة 1691 م فقد كان سعر الغطاء 3.10 بياستر أو 6.20 ريال بوجو ثم ارتفع سعره سنة 1804 م إلى4بياستر أو 8 ريال بوجو، أما سعر الذراع من قماش القفطان فقيمته سنة 1695 م قدرت ب1.38 بياستر ما يعادل 3.45 ريال بوجو وكان سعر القفطان الجاهز سنة 1649 م يقدرب 300 دوبلة(30ريال بوجو) وارتفع سعر الذراع الواحد سنة 1803 إلى 3 بياستر أي 6 ريال بوجو في حين أن سعر الحرير سنة 1693 قدر ب 2.40 بياستر أو 4.80ريال بوجو للذراع الواحد وارتفع بعد ذلك إلى 3.20 بياستر ما يعادل 8 ريال بوجو[2].

ولمعرفة حركة أسعار الحرير والملف نورد الجدول التالي[3]:

سعر ذراع الملف		سعر رطل الحرير	
السنوات	متوسط السعر	السنوات	متوسط السعر
1700-1699	100	1700-1699	100
1795-1786	151	1753	187
1818-1805	335	1791-1790	335
1828-1820	411	1829	411

والجدير بالملاحظة هو ذلك التوازي الموجود في صعود وهبوط أسعار الملف وأسعار الحرير، وكذا التقارب بين أسعار ذراع الملف، وسعر رطل الحرير من خلال الجدول السابق، رغم بعض التفاوت الزمني المسجل في المقارنة[4].

1- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص217.

2-حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص35.

3- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص218.

4-**نفسه**، ص218.

نشير أن المعلومات الخاصة بالقطيفة والكمخة محدودة بالفترة 1788-1820وسنحاول عرض أسعار كل منها في الجدول التالي[1]:

سعر ذراع الكمخة		سعر ذراع القطيفة	
السنوات	متوسط السعر	السنوات	متوسط السعر
1787- 1795	1835ق أ	1787- 1791	2378 ق أ
1805- 1845	3767 ق أ		
1822- 1826	2592 ق أ	1822-1823	3526 ق أ

3-1-2- سعر العراقية الشاشية والعمامة(Bonnet):

رغم أن أغلبيتها تستورد من تونس، ومن الدولة العثمانية، والمشرق إلا أن أسعارها كانت مقبولة ففي سنة 1783 كان سعر العراقية الواحدة 2,75 جنيه ما يعادل 0,24 بياستر أي حوالي 0,6ريال بوجو،أما سعر الشاشية فكان يقدرب 5.4 بياستر ما يعادل 13.5 ريال بوجو، العمامة فكان سعرها يقدر بحوالي 1.5 ريال بوجو[2]، ويشير Venture de paradisإلى تراجع قيمة الشاشية الصوفية الجزائرية أمام شاشية تونس المصنوعة من صوف مستورد من إسبانيا، مما جعل السكان يقبلون عليها، وهو ما حتّم على التجار الجزائريين يخفضون ثمنها إلى النصف[3].

3-1-3- سعر القندورة أو الجبة وسعر القميص والأحزمة:

في سنة1787م كان سعر20قندورة حمراء بسعر 40 بوجو، و20قندورة زرقاء بسعر40بوجو أي أن القندورة الواحدة ب 2 بوجو، أما القميص سنة1691م فسعره 4 دوبلة أي 0.158 ريال بوجو ،في حين سعر الأحزمة اختلفت حسب نوعيتها، فالأحزمة الجيدة من القماش العادي، يقدر سعر الواحدة منها ب 2 بتاك شيك أي 0.66 ريال بوجو[4].

---

[1]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص218-219.

[2]-حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص35.

[3]- Venture de paradis, **op . cit** , P P120-122

[4]-حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص35.

3-2- أسعار مواد البناء:

3-2-1- أسعار الجير والآجر:

كانت ضواحي مدينة الجزائر تضم عددا معتبرا من الأفران[1] المخصصة لصناعة الجير والآجر والقرميد، ولقد كان الطلب كثيرا على هذه المواد بالنظر إلى التطور العمراني الذي عرفته الجزائر خلال العهد العثماني[2]، وندرس هنا أسعار مادتين تتوفر فيهما صفات التماثل، والانتظام هما الجير والآجر وقد استبعدنا القرميد لأن أسعاره تتفاوت كثيرا بسبب نوعياته المختلفة جودةً ولوناَ.

كان الجير يباع ب"الثمنة"وهي مقدار ما يحمله بغل، وفي القرن 19م أصبح الجير يباع ب"الثلثية" وهي مقدار ثلاث ثمنات، وكان الجير يستخدم لصنع الإسمنت ولتبييض الجدران[3]، أما الآجر فكان يباع بالمائة قطعة آجر، وهو آجر غير مرصع بعرف في الجزائر ب"الياجور"، ويختلف عن الآجر المزخرف"الزليج[4]"الذي يستعمل للتزيين المعماري، وقد شهدت أسعار الآجر والجير استقراراً واضحاً وهو ما يشير إلى النوعية المتماثلة التي كان يتصف بها كل من الجير والآجر [5].

[1] – يشير أمين محرز أنه أحصى من خلال سجلات البايلك ما لا يقل عن 25 فرن للجير والآجر وهي: فرن الحاج قاسم بن بوسعدية، فرن الحاج محمد بن مصطفى، فرن الجباري، فرن بويحيى، فرن الحمايمي، فرن الحاج محمد الحلاوي، فرن ابن معوش، فرن يوسف، فرن بويز كارن، فرن عمر الميلي، فرن محمد الصغير فرن الشريف، فرن الحاج ابراهيم، فرن ابن التواتي، فرن ابراهيم المصابي فرن سعيد المصابي، فرن الحاج عزيز، فرن العطار، فرن الحرّار، فرنابن الحاج ابراهيم، فرن الحاج سعيد، فرن موسى، فرن ابن الحاج محمد، فرن سليمان، فرن البايلك.ينظر: أمين محرز **المرجع السابق،** ص183.

[2] – **نفسه،** ص183.

[3]– المنور مروش، **المرجع السابق،** ص213.

[4]– تتميز مباني الجزائر الدينية والمدنية التي أنشئت في العهد العثماني بعدد ضخم من بلاطات الزليج استخدمت في كسو الحوائط وأجزائها المختلفة في الداخل والخارج، وتتضمن بلاطات الزليج في هذه المباني ثلاثة أنواع:النوع المصنوع في اسطنبول، والنوع المصنوع في تونس، والنوع الثالث مجلوب من أوربا، وقد استخدمت هذه الأنواع الثلاثة في كسو الجدران بغرض زخرفتها بجانب بعضها البعض، كما قد يسيطر أحد هذه الأنواع على مبنى معين دون الآخر.ينظر: عبد العزيز محمود لعرج، **الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر في العصر التركي،** ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1990م، ص19.

[5]– المنور مروش، **المرجع السابق،** ص213.

والجدول التالي يمثل أسعار الجير والآجر مابين 1660و1830م مقدرة بالقرش الاسباني[1]:

سعر ثمنة الجير		سعر مائة آجرة (ياجورة)	
السنة	متوسط السعر ب(ق أ)	السنة	متوسط السعر ب(ق أ)
1662- 1674	0.14 ق أ	1656- 1671	0.30 ق أ
1680- 1693	0.14 ق أ	1682- 1694	0.26 ق أ
1701- 1713	0.09 ق أ	1712- 1715	0.20 ق أ
1724- 1741	0.10 ق أ	1724- 1738	0.17 ق أ
1761- 1772	0.13 ق أ	1744- 1770	0.19 ق أ
1776- 1796	0.10 ق أ	1792- 1796	0.18 ق أ
1803- 1813	0.12 ق أ	1803- 1812	0.23 ق أ
1829- 1830	0.13 ق أ	1824- 1825	0.23 ق أ

3-2-2- أسعار الحديد والمسامير:

من خلال الجدول التالي نورد معطيات قليلة نقدمها كمعلومات إضافية حول أسعار الحديد والمسامير باعتبارهما من مواد البناء المهمة وهذه الأسعار مقدرة بالقرش الاسباني[2]:

سعر رطل الحديد		سعر رطل المسمار	
السنوات	متوسط السعر	السنوات	متوسط السعر
1660- 1667	0.11 ق أ	1668- 1680	0.11 ق أ
1762- 1767	0.10 ق أ	1716- 1728	0.10 ق أ
1814- 1818	0.15 ق أ	1760- 1780	0.15 ق أ
		1815- 1830	0.23 ق أ

[1]- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص ص214- 215.

[2]- **نفسه**، ص216.

3- العوامل المتحكمة في حركة الأسعار:

كانت السلطة في الجزائر خلال العهد العثماني تشرف على تحديد ومراقبة الأسعار، وذلك من خلال تسعير مختلف المواد المعروضة في الأسواق، ولم تكن مسألة التسعير تخص النشاط التجاري فقط، بل شملت مجال الخدمات أيضا، ذلك أن السلطة اعتبرت تحديد الأسعار وجَعْلِ لها حدوداً قصوى لا تتجاوزها، من أهم الإجراءات التي تبقي الدولة وتحفظ وجودها، لكن تعرض البلاد لظروف تدهور معها الوضع المعيشي للسكان، جعل السلطة تفقد تحكمها في الأسعار عامةً وأسعار المواد الاستهلاكية على وجه الخصوص في عديد الأحيان، فيا ترى ما هي هذه الظروف التي أثَّرَت على الأسعار؟، لتوضيح هذه الظروف قسّمناها إلى عوامل طبيعية وأخرى سياسية .

3-1-العوامل الطبيعية والصحية:

3-1-1- العوامل الطبيعية:

وتتلخص في ظهور الجراد وحدوث الجفاف ووقوع الزلازل وسنعرضها كما يلي:

3-1-1-1- الجراد:

أعتُبِر زحف الجراد من الآفات التي عانت منها الجزائر في العهد العثماني، لما ألحقه بها من ضرر اقتصادي وصحي، وما سبّبه من اختفاء للأقوات ، وهلاك للكثير من السكان[1]، وقد ساهمت في ظهوره الظروف المناخية السائدة بالجزائر والمرتبطة بالمناخ الصحراوي في الجنوب وتأثيره على مناطق الهضاب العليا في الوسط ومناطق التل الزراعية الخصبة المحاذية للبحر، فكان زحف الجراد في الجزائر متوقعا كل أربع أو خمس سنوات، وعند ظهوره يجتاح الحقول، ويقضي على المحاصيل الزراعية، وغالبا ما يَعقُّبُ الجراد انتشار المجاعة، وحلول الوباء كما حدث في عام 1722م بعد تعرض الأراضي الزراعية لجراد مدمر[2] وهذا ما تكرر سنتي 1798م، 1800م، 1804م، 1806م[3].

---

[1]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص284.

[2]- سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص58.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م ص103.

[4]- لمعرفة أهم الكوارث التي ضربت الجزائر أواخر العهد العثماني ينظر **الملحق رقم 15**، ص135.

وتكرَّرَ ظهور الجراد مرة أخرى سنتي 1815و1817م، فجراد 1815م كان ظهوره مفاجئا وكان وقت نمو المحاصيل والتي دمر أغلبها[1]، وفي هذا يقول الزهار:« وجاء الجراد في هذه السنة أوله أتى طائرا، ثم غرس، وأقام في الأرض ثم خرج وأكل الزرع والأشجار والثمار ووقع الغلاء في تلك السنة وأعطى الأمير القمح للخبازين وجعل له سعرا على سعر أيام الرخاء... »[2]، وفي هذه السنة ارتفع سعر الخبز ووصل إلى 5سلطاني بعد أن كان نصف سلطاني في الأوقات العادية، أما في قسنطينة فقد وصل سعر صاع القمح 15فرنكا بعد أن كان أقل من فرنك[3].

3-1-1-2- الجفاف:

يتسبب فيه اضطراب التساقط بالجزائر وانقطاع الأمطار في بعض الفترات[4]، وقد كان له أثر سلبي على الأمن الغذائي للدولة، خاصة وأن الموسم الزراعي مرتبط بما تجود به السماء، وفي حالة عدم نزول المطر،تحدث أزمات اقتصادية كثيرة مسببة ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية الأساسية بسبب نقصها[5]، كما حصل سنوات 1778-1784م حيث أصبحت المحاصيل نادرة، بعد أن تحول الفلاحون عن الحقول بسبب شح المطر لعشرية كاملة مابين 1770-1780م[6]، والمعروف أن الغذاء الغالب للناس هو الخبز، وأغلب ما يزرع هو القمح والشعير وارتفاع أسعار هذه المواد يعد دليلا على حدوث غلاء في الأسعار[7].

3-1-1-3- الزلازل:

زيادة على العاملين السابقين يعتبر الزلزال من الكوارث الطبيعية المؤثرة لما يحدثه من خسائر مادية وبشرية، وتعتبر آثاره من العوامل المساعدة على انتشار المجاعة واشتداد وطأتها، من جراء تعطل الفلاحة، وهجرة السكان وتحول الفلاحين عن حقولهم[8].

[1]- سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص58.
[2]- أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص117.
[3]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص285.
[4]- سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص59.
[5]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص285.
[6]- سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص59.
[7]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص281.
[8]- سعاد عقاد، **المرجع السابق** ، ص59.

وقد عرفت الجزائر هزات أرضية عنيفة وقوية في فترة الدراسة، مسَّت العديد من الجهات وفي سنوات مختلفة[1]، ومن أشدها زلزال عام 1755م والذي ضرب مدينة الجزائر[2]، والزلزال الذي ضرب مدينة القليعة سنة 1802م، وزلزال عنابة سنة 1815م، والزلزال الذي ضرب مدينة الجزائر سنة 1818م وتسبب في هلاك حوالي20000 شخص، وكذلك زلزال البليدة سنة 1825م[3] وكان لهذه الزلازل أثر على علو الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع[4].

3-1-1-4- الفياضانات:

اعتبرت الفياضانات من أخطر الكوارث التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني، نظرا لما تسببه من هلاك لكثير من الأشخاص، واختفاء للأقوات، بالإضافة إلى نقص في الأيدي العاملة سواء في الأرياف (خدمة الأرض)، أو في المدن(عمال الأسواق) [5].

3-1-2- العوامل الصحية: وتتلخص في الأمراض والأوبئة وحصول المجاعات

3-1-2-1- انتشار الأمراض والأوبئة:

رغم أن الجزائر كانت تعتبر بيئة صحية كما تشير إليه تقارير بعض الرحالة والأطباء الأوربيين[6] الذين تعرفوا على أحوال البلاد الجزائرية، وقد رأى هؤلاء أنَّ تلك الأمراض المهلكة كانت تتسبب فيها علاقة الجزائر بأقطار المشرق العربي، وبلاد السودان، وجنوب المغرب الأقصى وبعض مناطق أوربا ومن الراجح أن طريق الحج والمجندين كان من أهم الطرق التي انتقلت عبرها تلك الأوبئة الخطيرة[7].

1- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص281.

2- سعاد عقاد، **المرجع السابق** ، ص60.

3- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص280.

4- عثمان بوحجرة، **الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني**(1519-1830م).رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2015م ص44.

5- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص281.

6- أمثال الطبيب شاو(Dr. Shaw) الذي أقام بالجزائر حوالي أربعة عشر سنة، والقنصل الهولندي فريسينال (Fraissinel) الذي مكث في الجزائر الذي مكث بالجزائر أكثر من أربعة وعشرين سنة.ينظر:ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي، المرجع السابق**، ص51.

7- سعاد عقاد، **المرجع السابق** ، ص54.

ومازاد في خطورة وحِدَّة هذه الأوبئة هو جهل أغلبية السكان لأبسط القواعد الصحية، كنظافة المحيط وردم المستنقعات[1]، وعدم وجود ثقافة الالتزام بالقواعد الصحية في حالة وجود وباء، أو مرض وعدم وجود أدوية ناجعة[2]، ومن أخطر الأوبئة التي عرفتها الجزائر وباء الطاعون الذي يرجع تاريخ ظهوره إلى سنة 1541م، واستمر في الظهور على فترات متقطعة، إلى غاية 1822م [3]، وقد تركت هذه الأمراض والأوبئة أثرًا سلبيا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن سوء الأحوال الصحية كانت تصاحبها موجات من القحط والمجاعات ترتفع فيها الأسعار[4].

3-1-2-2-حصول المجاعات:

إضافة إلى العوامل السابقة فإن المجاعات التي عرفتها البلاد حدّت من النمو الاقتصادي في الجزائر وتسببت في اشتداد الضائقة المالية بعد أن عجزت السلطة في تغطية سنوات القحط والجفاف واجتياح الجراد[5]، ومن هذه المجاعات مجاعة وقعت عام1794م، والتي خلَّفَها اجتياح الجراد، وانجرَّ عنها غلاء في الأسعار خاصة القمح، حيث أصبح صاع القمح يباع في البليدة ب7دنانير، وفي مدينة الجزائرب4سلطاني[6]، كما وقعت مجاعة سنة 1800م، اختفت فيها الأقوات من الأسواق حتى أضطر الداي إلى استيراد القمح من الخارج، وتشديد حراسة الجنود لمخازن الحبوب[7].

3-2-العوامل السياسية:

يضاف إلى العوامل الطبيعية وسوء الأحوال الصحية عوامل أخرى أضرّت كثيرا بالبلاد، وأدت إلى انعدام الاستقرار السياسي والذي انعكس بدوره على استقرار الأحوال المالية، الأمر الذي أدى إلى ندرة للمواد الاستهلاكية بأسواق البلاد في الكثير من الأحيان، مما أنجر عنه غلاء حادا في أسعار هذه المواد[8].

1- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص284.

2- عثمان بوحجرة، **المرجع السابق**، ص47.

3- سعاد عقاد، **المرجع السابق** ، ص60.

4- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص284.

5- ناصر الدين **سعيدوني**، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص53.

6- سعاد عقاد، **المرجع السابق** ، ص60.

7- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص53.

8- **نفسه**، ص55.

3-2-1-سياسة السلطة :

تميزت سياسة الحكام العثمانيين في الفترة الأولى التي استغرقت القرن16م، والنصف الثاني من القرن17م بعدم التدخل في شؤون السكان الداخلية والاكتفاء بالتعامل مع مشايخهم، الذين كانوا يقدمون ما يفرضه عليهم المخزن من ضرائب متنوعة مقابل تمتعهم بتأييد الحكام ونيلهم العطايا والترضيات[1]، كما كان للجهاد البحري وما يوفره من غنائم وإتاوات دور في تخفيف ضغط السلطة عن السكان[2]، ومنذ أواخر القرن 17م، انتهج الحكام العثمانيون سياسة جديدة ترمي إلى مد نفوذ هم وإخضاع القبائل الممتنعة، واتبعوا في ذلك أسلوب القوة، وقد جعل تقلص موارد الجهاد البحري الحكّام العثمانيون يتوجهون نحو الداخل لتوفير احتياجاتهم المالية عن طريق مضاعفة الضرائب وإخضاع القبائل[3]، ومما يلاحظ أن النظام الضريبي في الجزائر العثمانية لم يكن عادلا، ولا يراعي القائمون عليه طبيعة الإنتاج ولا وضعية الفلاحين وحالتهم، وهذا ما تسبب في حدوث الاضطرابات واندلا ع الثورات والتي كانت آثارها وخيمة على البلاد والعباد[4].

وفي هذا الصدد يقول "العنتري" واصفا ما خلَّفته ثورة "ابن الأحرش":«...ومن أجل ذلك الاضطراب انعدمت الحراثة في تلك السنة في جهات كثيرة، وانفقدت حبوب الزرع بقيام الهول، وعز إخراجها وقل من يأتي بها إلى الأسواق مخافة الطرقات وقتئذ، فحصلت للناس شدة ومجاعة قد أشرف فيه الضعفاء على الهلاك»[5]، وقد تأثرت الفلاحة بأسلوب المصادرة والتغريم عن طريق شن حملات فصلية(المحلة)[6]على القبائل الممتنعة[7].

[1] - ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص36.

[2] - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص64.

[3] - ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص36.

[4] - سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص64.

[5] - صالح العنتري، **المصدر السابق**، ص33.

[6] - المحلة حملة فصلية كانت تُسَيرها السلطة لجباية الضرائب، وإخضاع القبائل المتمردة، وفي هذا الصدد يقول الزهار:« الخلفاء يأتون في آخر الربيع، فيُخرجون معهم الأمحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار، هكذا وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يخرجون المحلات لاستخلاص المغارم والظلمات و نهب أموال المسلمين، وما وقع هذا حتى صار الناس فجّاراً والأمراء ظالمين».ينظر: أحمد الشريف الزّهار، **المصدر السابق**، ص35.

[7] - سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص64.

3-2-2- الأخطار الخارجية وأثرها على الأسعار :

إضافة إلى السياسة التي انتهجتها السلطة في المجال الاقتصادي، وما تسببت فيه هذه الأخيرة من اضطرابات سياسية واقتصادية، كانت هناك عوامل سياسية أخرى أثرت على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، و تتمثل أولا في الخطر الذي كان يهدد حدود الأيالة الشرقية والغربية [1].

فمن الناحية الشرقية تميزت العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني بالتوتر والعداء، وذلك يعود لأسباب منها الصراع على النفوذ بين حكام البلدين، إضافة إلى مسألة الحدود التي كان لها أثر كبير في تأزم العلاقات[2]، وتعتبر حملة الباي "مراد الثالث" على الجزائر سنة1700م من أخطر الحملات في تاريخ الأيالتين نظرا للأضرار التي مست كلا الطرفين[3]، ومن بين الحملات التونسية حملة "حمودة باشا" على الجزائر سنة 1221م/1807م[4].

ومن الناحية الغربية كان للأطماع المغربية في الغرب الجزائري دور في توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، فقد حاول السلاطين السعديون في المغرب الأقصى توسيع أراضيهم على حساب الجزائر لكن كل المحاولات كانت تنتهي بالفشل بسب قوة الجيش الجزائري [5].

ومن أمثلة المحاولات التوسعية للمغرب على حساب الجزائر، حملة السلطان السعدي"محمد الشيخ"على تلمسان سنة 957هـ/1550م، مستغلا خروج "حسن بن خير الدين" لفتح وهران[6]. وحملة المولى محمد الشريف على الغرب الجزائري سنة1060هـ/1650م والتي لم يرجع منها إلا بعدما خرّب الغرب الجزائري[7].

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق** ص58.

2- صورية حصام، **المرجع السابق**، ص31.

3-كوثر العايب، **العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات**(1711-1830). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2014م، ص30.

4- أحمد بن المبارك بن العطار، **تاريخ بلد قسنطينة**، تح:عبد الله حمادي، ط ج، دار الفائز، قسنطينة، 2011م، ص114.

5- محمد الشيخ برابح،" **التطور التاريخي للحدود الجزائرية**(المغرب الأقصى و تونس نموذجا)"، مجلة دراسات وأبحاث العدد27، جامعة زيان عاشور (الجلفة)، جوان 2017م، ص ص1-7.

6- أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا**، (د.ط)، ش.و.ن.ت، الجزائر، (د.ت) ص328.

7- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا (لأخبار لدول المغرب الأقصى)**، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري (د.ط)، دار الكتاب، الدار البيضاء (المغرب)، 1997 م، ج 7، ص20.

ولم يقتصر الأمر على تعرض الجزائر لحملات المغاربة والتونسيين فقط، بل إن الحملات الأوربية على المدن الساحلية للأيالة كان لها انعكاسات خطيرة على النظام المالي للبلاد[1]، فمنذ التحاق الجزائر بالدولة العثمانية، تعاظم دورها البحري بسبب قوة أسطولها، ممّا أثار حفيظة الدول الأوروبية التي رأت في ذلك خطرًا يهدد أمن وسلامة مصالحها التجارية في المنطقة، ولذلك سعت للقضاء على الخطر وقد بدأت هذه الدول بشن سلسلة من الحملات العسكرية على الأيالة الجزائرية هادفة بذلك إلى إضعافها والقضاء عليها، ومن أمثلة هذه الحملات ما يلي:

الحملات الإسبانية1519م-1541م-1601م-1775م-1783م،والحملات الانجليزية .
1620م-1660م-1669م-1671م-1816م-1824م، والفرنسية1662م-1665م - 1682م-1683م، والهولندية1624م-1663م-1816م والدنماركية1670م وغيرها[2].

فكان من الطبيعي أن تتأثر الأوضاع المالية للبلاد إلى حد كبير بالسياسة الأوربية المعادية للنشاط البحري للأيالة الجزائرية ، الذي كان يشكل موردا مهما في مداخيل الخزينة العامة ، وكانت عائداته تتحكم في الأنظمة المالية، ويقوم عليها البناء الاقتصادي للدولة الجزائرية، غير أن الأحوال تغيرت بصفة جذرية منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[3].

إذ حصل وفاق أوربي ضد الجزائر، والذي كان بعد مؤتمر فينا 1815م، ومؤتمر اكس لاشبيل 1518م، وقراراتهما القاضية بتجريم "القرصنة"، ونتيجة لهذه الأوضاع كانت الخزينة الجزائرية تعاني من نقص في الموارد المالية المالية، ممّا دفع بالسلطة الحاكمة بزيادة حجم الضرائب على السكان محاولة منها لتغطية هذا العجز المالي، كما سعت إلى إخضاع المزيد من الجماعات الفلاحية، وقامت بتسيير الحملات العسكرية لهذا الغرض، حتى أصبح الفلاح الجزائري يدفع ثلاثة أضعاف الضريبة المقررة عليه وهذا ما ترتب عنه تراجع حاد في الإنتاج، وانعكس هذا التراجع على الأسعار، حيث عرفت ارتفاعا كبيرا، الأمر الذي أضر بالقدرة الشرائية للسكان[4].

1- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص59.
2- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830إلى1989**، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص21.
3- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق** ص62.
4- سعاد عقاد، **المرجع السابق** ص123.

3-3- العوامل الاقتصادية:

بالإظافة إلى العوامل الطبيعية والعوامل السياسية، تأثرت الأسعار بعوامل أخرى اقتصادية وهي:

3-3-1- تراجع قيمة العملة:

تعتبر العملة دليلا موثقا ينم عن المستوى الحضاري العام للمنطقة التي تضرب فيها، ومن ناحية أخرى تمثل سيادة الدولة وشرعيتها، وعليه لا تستطيع العملة أن تزدهر في أي بلد، إلا في ظل ظروف اقتصادية مستقرة، ورعاية شخصية ثابتة من الحكام[1]، والجزائر خلال العهد العثماني مرّت بظروف سياسية مضطربة وركود اقتصادي أثر في قيمة العملة ودفع إلى تراجع قيمتها[2].

وكان وراء تراجع قيمة النقد الجزائري أواخر العهد العثماني مجموعة من الأسباب، يأتي في مقدمتها تراجع موارد النشاط البحري، ومحاولة السلطة تعويض هذه الموارد من خلال القيام بأعمال تجارية وفرض الضرائب، وسيطرة اليهود على التجارة الداخلية والخارجية للأيالة[3]، كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى التغييرات التي أصابت مخزون الدولة من الأموال، كما أن الظروف الطبيعية القاسية وانتشار الأوبئة المميتة والآثار المدمرة للكوارث الطبيعية، أثرت في مردود المنتوجات الزراعية، وشلّت نشاط السكان، وتزامن ذلك مع اندلاع الثورات الشعبية، التي عجزت السلطة عن مواجهتها في بداية الأمر، مما أدى إلى إنعدام الأمن وانتشار الفوضى، وقد أغرى هذا الوضع المتأزم بعض الأفراد باستغلال الوضع، فأخذوا يتلاعبون بالعملة عن طريق غشها، الأمر الذي أفقدها قيمتها بالتدرج[4].

وانعكس تراجع قيمة العملة على القدرة الشرائية للسكان، ولتقريب الصورة حول العلاقة بين الأسعار والعملة نشير أن سعر الخروف في بايلك التيطري كان حوالي 4 فرنكات في أواخر العهد العثماني، وأن سعر صاع القمح كان بين 4و5بوجو، والدجاجة ب4موزونات والخبزة بموزونة[5].

1-نصيرة عزرودي، **المرجع السابق**، ص ص317- 324.

2- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص 274.

3- المنور مروش، **المرجع السابق**، ص 60.

4 - شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص 274.

5- صالح عباد، **المرجع السابق**، ص346.

3-3-2- سياسة الاحتكار:

إضافة إلى العوامل السابقة كان لسياسة الاحتكار التي مارستها السلطة أثر كبير في حركة الأسعار، إذ احتكر البايلك تجارة المواد الأولية من حبوب وزيت وشمع وجلد ومواشي وغيرها من المواد، وبذلك تعذر على الفلاح بيع إنتاجه في الأسواق بأسعار ملائمة، وكان الحكام يرمون من وراء هذا الاحتكار إلى تحقيق أرباح عالية تصل إلى 50% أو60% من ثمن المحاصيل التي يشتريها وكلاؤهم مباشرة من الفلاحين، ويعيدون بيعها إلى التجار اليهود والوكالات الأوربية، حتى أن فوائد احتكار الحبوب بلغت نهاية القرن الثامن عشر 80000 فرنك ذهبي في السنة[1].

كما كان لسيطرة ونفوذ الشركات، والمؤسسات الأجنبية في الجزائر أثر كبير على الاقتصاد الجزائري، خاصة المؤسسات الفرنسية إذ ساهمت الامتيازات التي منحتها السلطة للشركات الفرنسية في تحكم هذه الأخيرة في التجارة الخارجية للشرق الجزائري، وانفرادها بتجارة الحبوب مما انعكس على الاقتصاد الجزائري[2]، ومن ذلك أن شركة لانش(liench) كانت عند تعاملها مع الجزائريين تتجاهل إتفاقيات تصدير القمح، وتخول لنفسها حق السيادة المطلقة على مراكزها التجارية، حتى بلغ بها الأمر القيام بتصدير الحبوب في سنوات القحط والمجتعة متحدية بذلك أوامر السلطة[3].

ونتيجة لهذا الاحتكار تأثرت أحوال الناس خاصة في السنوات الأخيرة للحكم العثماني في الجزائر[4]، وتكمن أضرار احتكار الدولة لتجارة المواد الأولية، كونها تفرض على المنتجين بيع إنتاجهم بأسعار منخفضة بغض النظر عن نوعيته أو حجمه، كما أنها تُمكِّن المتعاملين الأجانب من الحصول عن طريقها على هذه المواد بأثمان معتدلة فعلى سبيل المثال كانت السلطة تشتري من الفلاحين قنطار الصوف ب15جنيها، وتبيعه للأجانب ب24جنيها، فيصدرونه ب38جنيها، وبذلك يكون المنتج هو المتضرر الوحيد [5].

1- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص79.

2-عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، **المرجع السابق**، ص186.

3- ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق** ص73.

4-كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر**، **المرجع السابق**، ص51.

5- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، **المرجع السابق**، ص79.

ملخص الفصل:

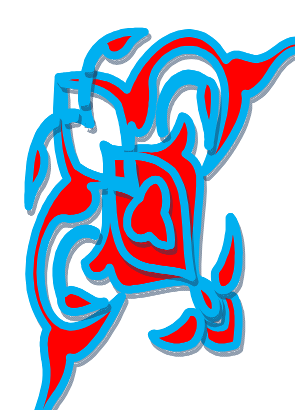
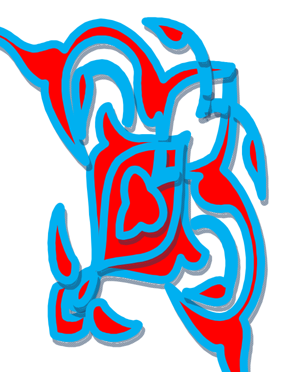
من خلال ما سبق نجد أن السلطة العثمانية في الجزائر سعت لتنظيم النشاط التجاري فتولّت مسألة "التسعير"، وأوكلت مهمة ضبط الأسعار ومراقبتها إلى "متولي الأسواق" أو "المحتسب" والذي كان يراقب الأسواق ويسهر على ضمان جودة السلع والبضائع، وعلى احترام المكاييل والمقاييس والموازين وتحديد الأسعار.

واعتبرت السلطة أن الإشراف على الأسعار ومراقبتها، وسيلة هامة تضبط بها النظام التجاري وحتى السياسي في البلاد، فلم يكن هدفها من هذا التسعير هدفا اقتصاديا بحتا، وإنما هدفا سياسيا أيضا، ذلك أن السلطة رأت في فرض التسعير وإلزام التجار به مسألة إجرائية مهمة من شأنها أن تحفظ النظام العام في البلاد خاصة في أوقات الأزمات مثل سنوات زحف الجراد، أو سنوات المجاعة أو حلول الوباء والجفاف وغيرها.

والملاحظ أن الأسعار في الجزائر لم تكن ثابتة، فإذا أخذنا مثال الحبوب فإن أسعار هذه الأخيرة كانت في حركية دائمة، وعدم الاستقرار هذا راجع إلى عدة عوامل منها ماهو طبيعي، ومنها ماهو سياسي فسنوات التي كانت تحل بالجزائر كوارث طبيعية، كانت تشهد غلاء شديدا في الحبوب باعتبارها المادة الرئيسية في الغذاء، كما أن هذه الأسعار تأثرت بسياسة الاحتكار التي كان ينتهجها البايلك إذ كانت السلطة تشتري على الفلاحين محاصيلهم بأثمان زهيدة، وتبيعها بأثمان عالية، وإضافة إلى احتكار البايلك لتجارة الحبوب، سهّل للشركات الأجنبية واليهودية احتكار هذه التجارة وهو الأمر الذي أضر كثيرا بالاقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني.

وعلى العكس من ذلك كانت أسعار المواشي تشهد انخفاضا في الفترات سابقة الذكر، كون الإقبال على تربيتها يصبح مكلفا للفلاحين، وهذا ما يجعلهم يتخلون عنها بسهولة، أما أسعار المنسوجات فإنها تأثرت بالمنافسة الأجنبية.

والجدير بالذكر هو تراجع الإنتاج الفلاحي في الجزائر أواخر العهد العثماني بسبب السياسة الضريبية للسلطة، وبسبب العوامل الطبيعية والصحية ، كما كان للأخطار الخارجية التي هدّدت الجزائر دور في هذا التراجع.

الخاتمة




من خلال دراستنا لموضوع العملة والأسعار وما يرتبط به من مؤسسات مالية كالخزينة ودار السكة وغيرها، توصلنا إلى النتائج التالية:

- المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني كان لها أهمية بالغة، وعلى رأس هذه المؤسسات تأتي الخزينة التي كانت تحظى باهتمام كبير من السلطة باعتبارها أهم المؤسسات المالية التي تحفظ وتنظم النظام المالي، وقد اتصفت موارد الخزينة، ومصادر دخلها بالتنوع، والضخامة الأمر الذي جعلها تكون بمثابة العصب الحساس للدولة على امتداد العهد العثماني في الجزائر.

- ارتبطت مصادر دخل الخزينة ومواردها الأساسية بغنائم الجهاد البحري، والإتاوات المفروضة على الدول الأوربية، الأمر الذي جعل تراجع هذا النشاط ينعكس سلبا على اقتصاد الجزائر، مما دفعها للبحث عن مصادر تمويل داخلية جسّدَها النظام الضريبي، وكان هذا الأخير العامل الرئيسي في قيام العديد من الثورات على السلطة.

- كان لمؤسسة بيت المال في العهد العثماني، دور اقتصادي وآخر اجتماعي فيظهر الأول من خلال ما تساهم به من عائدات متنوعة في الخزينة العامة، أما الثاني فيظهره مدى مساهمتها في التكفل بالفقراء، والأيتام والمعوزين مما أعطاها دورا اقتصاديا واجتماعيا في آن واحد.

- تمتعت دار السكة بأهمية كبرى في الجزائر خلال الفترة المدروسة خاصة وأن النقود هي أساس المعاملات التجارية والمالية، كما أن العملة تعتبر من أهم مظاهر السيادة، وهذا ما جعل العثمانيين يشترطون سكها باسم السلطان العثماني منذ الأيام الأولى لتواجدهم بالجزائر وهذا ما يبرز القيمة السياسية للعملة في الجزائر خلال العهد العثماني.

- سكّت الجزائر خلال الفترة العثمانية عدة أنواع من النقود التي اختلفت في معدنها ووزنها فمن النقود الذهبية نجد السلطاني والمحبوب وغيره، أما الفضية فمنها البوجو، والصايمة، والموزونة، وغيرها ومن النقود النحاسية نجد الخروبة ونصف الخروبة، ودراهم صغار، وقد أجرت عليها السلطة تغييرات ملموسة مسّت وزن وحجم العملة عامّة، والذهبية والفضية على وجه الخصوص.

- جميع النقود التي ضربت في الجزائر كانت تحمل اسم السلطان العثماني ولم تحمل أبدا اسم الداي مما يجعلنا نجزم بمدى الارتباط الوثيق الذي كان يميز العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية حتى في عز الاستقلال السياسي للجزائر.

- لم تكن جميع النقود المتداولة في الجزائر محلية الصنع، فإلى جانب العملة المحلية المضروبة في الجزائر تعاملت أسواق الجزائر بعملات أجنبية، أهمها العملة الإسبانية، والتونسية، والمغربية، وعملة مصر وغيرها من العملات الأجنبية.

- تضرر النظام النقدي في الجزائر جراء انتشار العملة المزيفة، وغزو العملات الأجنبية لأسواق الجزائر، كما كان لتذبذب قيمة العملة دور كبير في انخفاض القدرة الشرائية للسكان.

- كان لليهود دور كبير في النظام النقدي المالي، من خلال عملهم في الخزينة والسكة، ومن خلال معاملاتهم المالية من وساطة، وصرافة، وسمسرة، وغيرها.

- خضع تسيير الأسواق ومراقبتها وتنظيمها لإشراف مجموعة من موظفي البايلك كالمحتسب أو متولي السوق، وشيخ البلد، وأمين الأمناء وغيرهم من الموظفين الذين كانت مهمتهم تحديد الأسعار ومراقبة جودة المواد المعروضة بالأسواق.

- بالرغم من أن جُلّ البضائع والمنتجات، كانت مسعَّرة وتخضع لقوانين صارمة من طرف سلطة الإشراف، إلا أن هذا لم يمنع من وجود اختلال في الأسعار في فترات الأزمات المالية، أو عند حلول كارثة طبيعية بالبلاد كالجراد والجفاف والقحط وغيرها، أو في حالة وجود تمرد أو فوضى داخلية أو تهديد أجنبي.

-كانت أسعار الحبوب هي الأكثر تأثرًا بالعوامل سالفة الذكر، لأن معيشة الناس، والحيوانات ترتبط بهذه المادة-الحبوب-، ووقت الأزمات تكون أكثر عرضة للفقد من الأسواق، بسبب الطلب عليها كما أنها كانت خاضعة لاحتكار السلطة، والشركات الأجنبية مما جعلها عرضة للمضاربة.

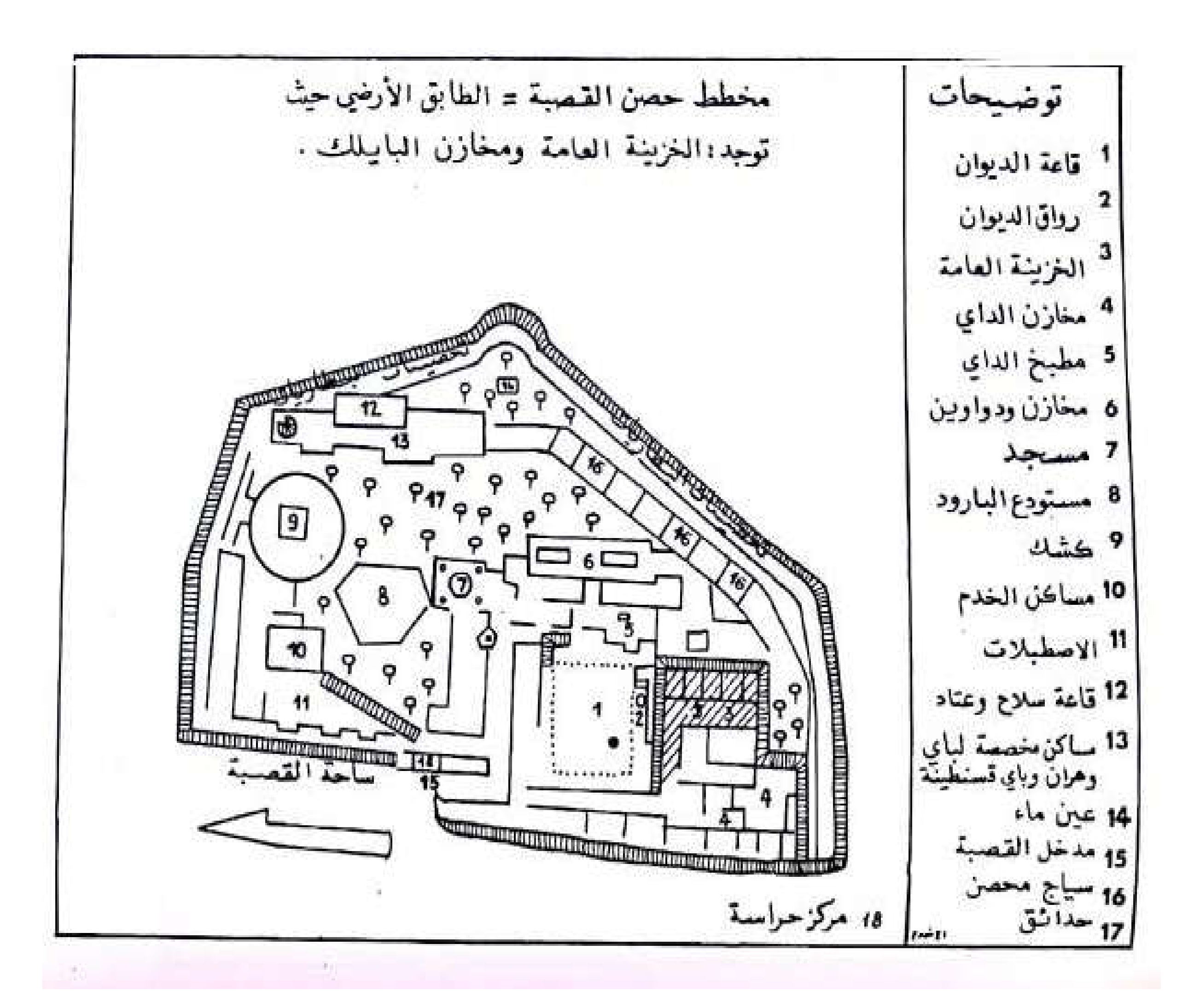
ونشير في الأخير أننا حاولنا من خلال دراستنا ل "العملة والأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني" أن نتطرق إلى كافة جوانب الموضوع، وسعينا في ذلك أن نفي الموضوع حقه، إلا أنه قد ينتاب هذه الدراسة بعض النقص وهذا راجع لعوامل ذاتية، وعوامل أخرى، كما نشير أنا الموضوع المطروق يبقى في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة خاصة في الشق المتعلق بالأسعار، وذلك لاتساع الفترة العثمانية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى تعدد المواد الخاضعة للتسعير، وقلة المعلومات والوثائق التاريخية من جهة أخرى.



الملاحق

الملحق رقم01:

مخطط مبنى حصن القصبة الذي يضم مقر الخزينة العامة [1].



[1]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، **المرجع السابق**، ص335.

الملحق رقم 02:

صورة قالب ختم النقودالفضية في العهد العثماني[1]





[1]- نبيلة آيت سعيد، **التحف المعدنية العثمانية المحفوظة بالمتحف الوطني للآثار القديمة** (دراسة أثرية فنية). رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، معهد الآثار، 2009م، ص490.

الملحق رقم 03:

قالب ختم للعملة الجزائرية يرجع إلى سنة 1757م[1].

معلومات عن القالب	صورة القالب	صورة وجه القالب
المعدن:حديد **الوزن**:150غ **القطر**:18مم **رقم الجرد**:/ **مكان الحفظ**: المتحف الوطني سيرتا جاءت الكتابة على وجه هذا القالب على النحو التالي: سلطان مصطفى خان		

[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص90.

الملحق رقم04:

صورة لقطعة نقدية فضية من نوع ريال بوجو أو البوجو[1]:

الوجه: الظهر:





المعلومات الخاصة بالقطعة النقدية:

رقم الجرد	4 h ag 7109
الشكل	دائري
المعدن	الفضة
القطر/مم(Mm)	22مم
الوزن / غ(g)	10 غ
مكان الحفظ	المتحف الوطني سيرتا
تاريخ الضرب	1214هـ/1799م
مكان الضرب	الجزائر
اتجاه الضرب	الجزائر
ملاحظات	نقد متآكل الجانب

[1]- فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص ص(124-125).

الملحق رقم 05:

ربع بوجو مضروب في الجزائر سنة 1174هـ/1760م[1].

الوجه: الظهر:





المعلومات الخاصة بالقطعة النقدية:

رقم الجرد	4 h ag 7116
الشكل	دائري
المعدن	فضة
الوزن غ/g	2.4 غرام
القطر مم/Mm	18مليمتر
مكان الحفظ	المتحف الوطني سيرتا
تاريخ الضرب	1174هـ/1760م
مكان الضرب	الجزائر

[1]- فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص 115.

الملحق رقم 06:

ربع بوجو مضروب في الجزائر سنة 1237هـ/1822م [1].



الظهر



المعلومات الخاصة بالقطعة النقدية:

رقم الجرد	4 h ag 7119
الشكل	دائري
المعدن	الفضة
القطر/مم(Mm)	19مم
الوزن /غ(g)	2.4 غ
مكان الحفظ	المتحف الوطني سيرتا
تاريخ الضرب	1237هـ/1822م
مكان الضرب	الجزائر
اتجاه الضرب	الجزائر
ملاحظات	ربع بوجو غير متآكل

[1]– فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص 115.

الملحق رقم 07:

ريال دراهم مضروب في الجزائر سنة 1216هـ/1801م [1].

الوجه الظهر





مواصفات القطعة:

رقم الجرد	4 h ag 7113
الشكل	دائري
المعدن	الفضة
القطر/مم(Mm)	19مم
الوزن / غ(g)	3.2 غ
مكان الحفظ	المتحف الوطني سيرتا
تاريخ الضرب	1216هـ/1801م
مكان الضرب	الجزائر
اتجاه الضرب	الجزائر
ملاحظات	احتوى هذا النقد على ثقب وهو متآكل الجوانب

[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 126- 127.

الملحق رقم 08:

ريال دراهم مضروب في الجزائر سنة 1217هـ/1802م [1].

الوجه　　　　　　الضرب





مواصفات القطعة:

رقم الجرد	4 h ag 7114
الشكل	دائري
المعدن	الفضة
القطر/مم(Mm)	19مم
الوزن /غ(g)	3.4 غ
مكان الحفظ	المتحف الوطني سيرتا
تاريخ الضرب	1217هـ/1802م
مكان الضرب	الجزائر
اتجاه الضرب	الجزائر
ملاحظات	نقد متآكل الجوانب

[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 128- 129.

الملحق رقم09:

ريال تونسي متداول في الجزائر أواخر العهد العثماني [1].





مواصفات القطعة:

رقم الجرد	4h ag7129
الشكل	دائري
المعدن	الفضة
القطر/مم(Mm)	26مم
الوزن /غ(g)	7.6 غ
مكان الحفظ	المتحف الوطني سيرتا
تاريخ الضرب	1221هـ/1806م
مكان الضرب	تونس
اتجاه الضرب	تونس
ملاحظات	ريال تونسي ذو رموز واضحة

[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 203- 204.

الملحق رقم 10:

نماذج للعملة الأسبانية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].



[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 255-260.

الملحق رقم 11: نماذج للعملة التونسية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].



[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص182- 217.

الملحق رقم 12:

نماذج للعملة المصرية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].



[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 225- 241.

الملحق رقم 13:

نماذج للعملة المغربية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].



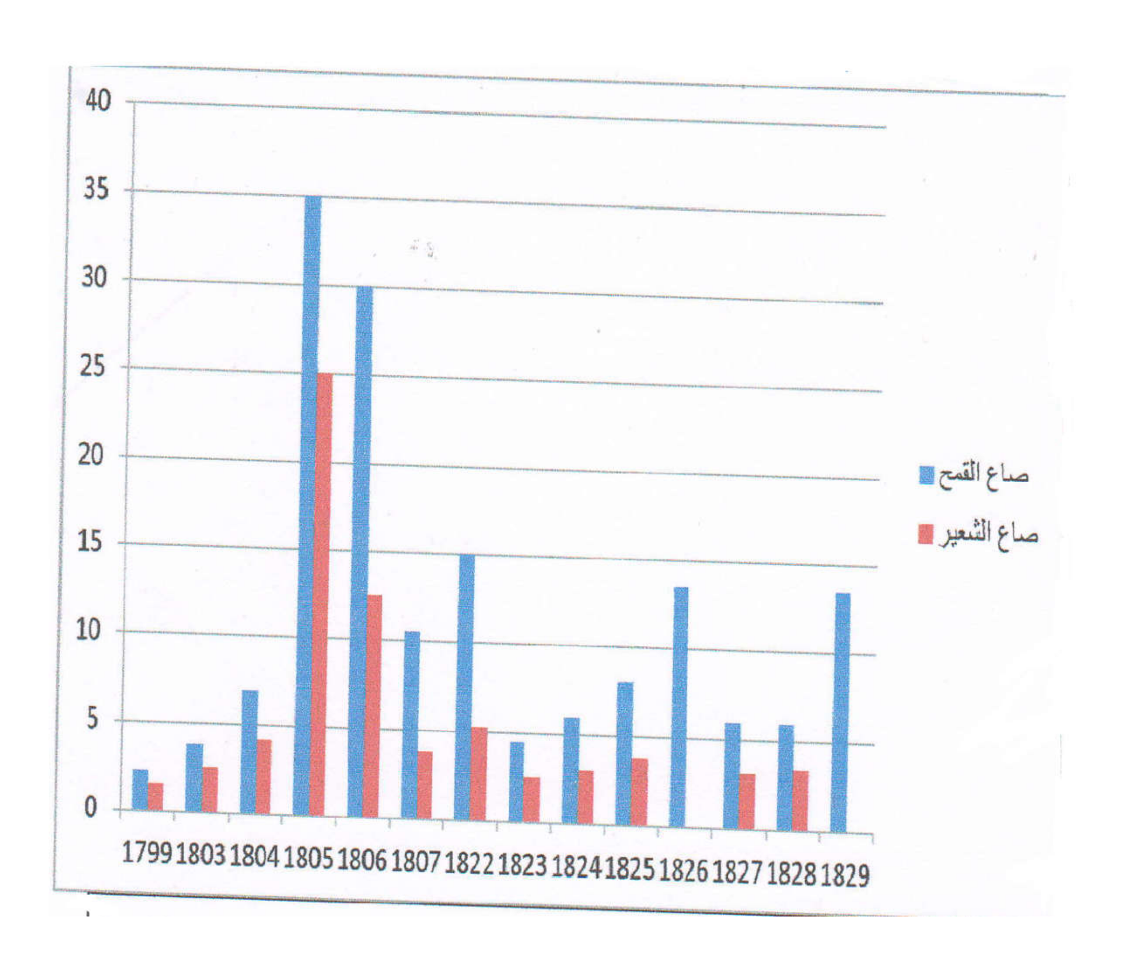




[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 243- 245.

الملحق رقم 14:

منحنى بياني يمثل حركة أسعار الحبوب في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني[1].



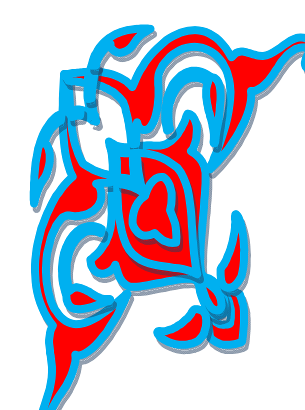
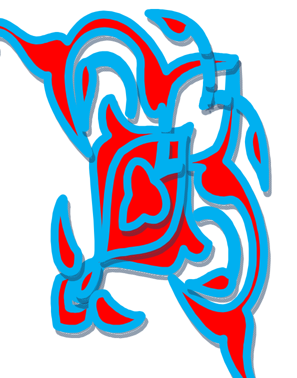
[1]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص 288.

الملحق رقم15:

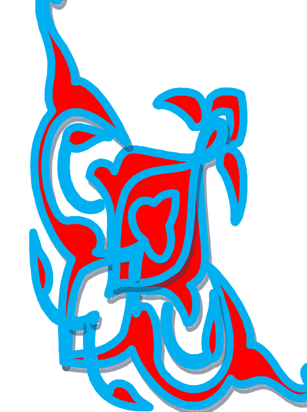
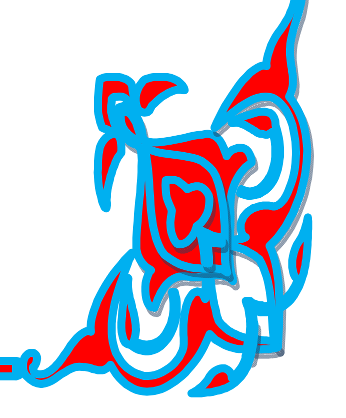
جدول يوضح أهم الكوارث الطبيعية والصحية التي حلت بالجزائر أواخر العهد العثماني[1]

السنة / م	طاعون	مجاعة	الجراد	ملاحضة
1792	+	–	–	
1799	+	+	–	
1800	–	+	+	
1801	+	–	–	
1803	+	+	–	
1804	+	+	+	
1805	–	+	+	
1806	–	+	+	
1807	–	+	+	
1808	–	+	–	
1814	–	–	+	
1815	–	–	+	
1816	+	+	+	
1817	+	+	+	
1818	+	–	–	
1819	+	+	+	
1822	+	–	–	
1823	+	–	–	– عدم حلول كارثة
1827	–	+	–	+ حلول كارثة

[1]- شهرزاد شبلي، **المرجع السابق**، ص289.

قائمة المصادر والمراجع

– القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

قائمة المصادر والمراجع

1– المصادر:

1–1–المصادر باللغة العربية:

– ابن أبي الكرم علي، **الكامل في التاريخ**، تح:عبد الله القاضي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م ج2.

– ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1986م، ج1.

– ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر وعلمائها**، تح:فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009م.

– ابن حوقل أبي القاسم النصيبي، **كتاب صورة الأرض**، (د.ط)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1996م.

– ابن رقية التلمساني محمد بن محمد بن عبد الرحمان الجيلاني، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، تح:خير الدين سعيدي الجزائري، ط1، أوراق ثقافية، الجزائر، 2017م.

– ابن كثير إسماعيل ابن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، تح:سامي بن محمد السلامة، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ج4.

– ابن ميمون محمد الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبدالكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

– الأغواطي الحاج ابن الدين، **رحلة الأغواطي الحاج ابن الدين في شمال افريقيا والسودان الدرعية**، تر وتح:أبوالقاسم سعد الله، طبعة خاصة، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

– بربروس خير الدين، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر:محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010م.

– البكري أبي عبيد، **المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب**، (د.ط)، مكتبة المثنى، بغداد، 1857م.

- البهوتي منصور بن يونس بن ادريس،**كشاف القناع عن متن الإقناع**، تح:محمد امين الضناوي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1997م، ج2.

- الحكيم أبو الحسن علي بن يوسف، **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تح:حسين مؤنس، ط2، دار الشروق،(د.م)، 1986م.

- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تح:محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982م.

- الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله، **معجم البلدان**، (د.ط)، دار صادر، بيروت، 1977م.
- دوفال ألبير، **الريس حميدو**، تع:محمد العربي الزبيري، (د.ط)، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1972م.

- الزركلي خيرالدين، **الأعلام**، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1986م، ج1.

- الزهار أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**(1754-1830م)، تح: أحمد توفيق المدني (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

- شالر وليام، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر**، تع:إسماعيل العربي، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

- الشوكاني محمد بن علي بن محمد، **نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخبار شرح منتقى الأخبار**، تح: أحمد محمد السيد وآخرون، ط1، دار الكلم الطيب، دمشق، 1999م، ج3.

- الشويهد عبد الله بن محمد، **قانون أسواق مدينة الجزائر**(1107-1117ه/1695-1705م)، تح وتق وتع: ناصر الدين سعيدوني، (د.ط)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م.

- العنتري صالح ، **مجاعات قسنطينة**، تح:رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.

- الماوردي أبي الحسن علي بن محمد ابن محمد، **الأحكام السلطانية**، تح:أحمد جاد، (د.ط)، دار الحديث القاهرة 2006م.

- مجهول، **سيرة خير الدين بربروس في الجزائر**، تح:عبدالله حمادي، (د.ط)، دار القصبة، الجزائر، 2009م.

- مجهول، **غزوات عروج وخيرالدين**، تص وتع:عبدالقادر نورالدين، (د.ط)، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية الجزائر، 1934م.

- المزاري بن عودة، **طلوع سعد السعود**، تحقيق:يحي بوعزيز، (د.ط)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2003م.

- المشرفي عبد القادر، **بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبان بوهران من الأعراب كبني عامر** تح: محمد بن عبد الكريم، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1972م.

- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، **الاستقصا (لأخبار لدول المغرب الأقصى)**، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، (د.ط)، دار الكتاب، الدار البيضاء (المغرب)، 1997م، ج7.

- اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر، **البدان**، تح: محمد أمين ضناوي، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

1-2-المصادر باللغة الأجنبية:

-Devoulx(A), **Tachrifat**, Receuil de notes historiques sur l'administrasion de l'ancienne régence d'lger,1985.

-Farrugi de Candia, **Monnais Algeriennes du musuee du bardo**,revue tunusienne, n°45, 1941.

-HAEDO, **Topographie et Histoire d'Alger**,Trad de l'espagnol par: A,Berbrugger et Monnereau,in R,A,n°14 Alger,1870.

-Pananti, **Relation d'un Séjour à Alger**, Traduit de l'anglais :le normant, MDCCCXX ,paris,1820 .

-RAYMOND.A, **Grandes Villes Arabes à 1 époque ottoman**, sindbad, paris, 1985.

-Venture de paradis, **Tunis et Alger au 18eme siècle**, Mémoires et observations rassemblés et présentés par Joseph cuoq, saind bad, Paris ,1983.

-Walsin Esterhazy, **De La domination Turque dans l'ancienne régence d'alger**, Librairie de Charles Gosselin, paris.

2- المراجع :

- ابن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، **الدولة الجزائرية في 1830**، تر:لعراجي نورالدين، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر 2013م.

- ابن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، (د.ط)، مطبعة الجيش الشعبية الجزائر 1972م.

- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830إلى1989**، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

- بلقاضي بدر الدين ومصطفى بن حموش، **تاريخ وعمران قصبة مدينة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس**، (د.ط)، موفم للنشر، الجزائر، 2007م.

- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.

- بوعزيز يحيى، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

- تابليت علي، **الرايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية** 1770-1815م، (د.ط)، منشورات تالة، الجزائر 2006.

- حليمي علي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل** 180م، ط1، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، الجزائر، 1972م.

- خليل أدهم، **المسكوكات العثمانية**، (د.ط)، مطبعة محمود بك، القسطنطينية، 1915م.

- درياس يمينة، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،2007م.

- الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972م.

- زروال محمد، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830**م، (د.ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، (د.ت).

- سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع وتق:عبد القادر زبادية، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006م.

- سعدالله فوزي، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2004م.

- سعيدوني ناصر الدين والمهدي البوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**(العهد العثماني)، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

- سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**(1792-1830م)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

- ـــــــــــــــ، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2001م.

- ـــــــــــــــ، **ورقات جزائرية** (دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العثماني)، ط2 ، دار البصائر، الجزائر 2009م.

- السليماني أحمد، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، (د.ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م.

- شوفالييه كورين، **الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541**م، تر:جمال حمدانة، (د.ط) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته(926-1246هـ/1519-1830م)، (د.ط)، دار الكتاب العربي الجزائر 2009م.

-طوبال نجوى، **طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر**(1700-1830)**من خلال سجلات المحاكم الشرعية** (د.ط)، دار الشروق، الجزائر، 2008م.

- عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي**(1514-1830م)، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2012م.

- العسلي بسام، **خير الدين بربروس**(والجهاد في البحر)، ط2، دار النفائس، بيروت، 1983م.

- العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**(الجزائر-تونس-المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلوالمصرية، (د.م)، 1993م.

- عقيل لطف الله نمير، **تاريخ الجزائر الحديث**، (د.ط)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014م.

- عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**م، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

- عميراوي احميدة، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني**(مذكرات تيدنا أنموذجا)، (د.ط) دار الهدى، الجزائر، 2003م.

- ـــــــــــــــــ، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري بداية الاحتلال**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984م.

- غربي الغالي، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، (د.ط)، المركز الوطني للدراسات التاريخية الجزائر 2007م.

- غطاس عائشة وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، (ط.خ)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007م.

- فارس محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، كلية الآداب دمشق، 1969م.

- فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقين إلى خروج الفرنسيين**1962 ، (د.ط)، دار العلوم، عنابة 2002م.

- فكاير عبدالقادر، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره**(910-1206هـ/1505-1792م)، (د.ط) دار هومة، الجزائر، 2012م.

- فهمي عبد الرحمان محمد، **النقود العربية ماضيها وحاضرها**، (د.ط)، دار القلم، القاهرة، 1964م.

- قنان جمال، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**(1500-1830)، (ط خ)، وزارة المجاهدين الجزائر،2007م.

- كوران أرجمنت، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، (د.ط) منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م.

- لعرج عبد العزيز محمود، **الزليج في العمارة الإسلامية بالجزائر في العصر التركي**، ط1، منشورات عويدات بيروت، 1990م.

- المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح:إحسان حقي، ط1، دار النفائس بيروت،1981م.
- محرز أمين، **الجزائر في عهد الآغوات**(1659-1671م)، (د.ط)، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

- المدني أحمد توفيق، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا**(1492-1792)، (د.ط)، ش.و.ن.ت الجزائر، (د.ت).

- مروش المنوَّر، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني**(العملة والأسعار والمداخيل)، (د.ط)، دار القصبة للنشر الجزائر، 2009م، ج1.

- الميلي مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، (د.ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014م، ج3.

- نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي** (د.ط)، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

- هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، (ط1)، دار الهدى، الجزائر، 2008م.

- اليعقوبي محمد أبو الهدى، **أحكام التسعير في الفقه الإسلامي**، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت 2000م.

3- المعاجم والقواميس:

-ابن زكريا أبي الحسن أحمد بن فراس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، (د.ط)، دار الفكر، (د.م) 1979م، ج3.

- ابن منظور بن محمد مكرم، **لسان العرب**،تح:عبد الله علي الكبير وآخرون، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة (د.ت).

- الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب** التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيرورت 1996م.

- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، تح:يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية بيروت، 1999م.

- الشهابي قتيبة، **معجم أرباب السلطان في الدولة الإسلامية من العصر الراشدي حتى القرن العشرين** (د.ط)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1995م.

- صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، (د.ط)، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض 2000م.

- الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تح:محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م.

- الفيومي أحمد بن محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، تح: خضر الجواد (د.ط)، مكتبة لبنان، بيروت، 1987م.

- محاسيس نجاة سليم محمود، **معجم المعارك التاريخية**، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمَان،2011م.

- نويهض عادل، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980م.

4- الرسائل الجامعية:

4- 1- الرسائل الجامعية باللغة العربية:

- آيت سعيد نبيلة، **التحف المعدنية العثمانية المحفوظة بالمتحف الوطني للآثار القديمة (دراسة أثرية فنية)**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار،جامعة الجزائر، 2009م.

- بصديق عبد الكريم، **البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع مابين القرنين**(6-9هـ/12-15م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار، قسم التاريخ، جامعة وهران ، 2018م.

- بلبراوات بن عتو، **المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2008م.

- بن سعيدان محمد، **التطورات السياسية والاقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن** 11هـ/17م. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2018م.

- بن صحراوي كمال، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم تاريخ، جامعة معسكر، 2008م.

- بن صحراوي كمال، **أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013م.

- بوحجرة عثمان، **الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني**(1519-1830م).رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2015م.

- بوسعيد عبد الرحمان، **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر**.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية-الدين والمجتمع-، كلية العلوم الاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة وهران، 2012م.

- بوغداده الأمير، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(القضاء أنموذجا)**. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم تاريخ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)، 2008م.

- توفيق دحماني، **الضرائب في الجزائر**(1792-1830م) دراسة مقارنة. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ جامعة بن يوسف بن خدة(الجزائر) 2008م.

- حصام صورية، **العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم تاريخ وعلم الآثار جامعة وهران، 2013م.

- حماش خليفة، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2006م.

- الدراجي بلخوص، **جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في بايليك قسنطينة من خلال نوازل ابن الفكون خلال القرنين** (10-11هـ/16-17م). رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2012م.

- دلباز محمد، **الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريفات**. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2015م.

- رزقي فهيمة، **سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا** –قسنطينة-(دراسة أثرية فنية). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2011م.

- شهرزاد شبلي، **المؤسسات المالية في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2019م.

- صديق نجوم عيشة، **التسعير**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، فرع الفقه وأصوله، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987م.

- طالي سميرة معمر، **القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010م.

- العايب كوثر، **العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات**(1711-1830). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2014م.

- عقاد سعاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر**(1519-1830م). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار جامعة وهران، 2014م.

- غطاس عائشة، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985م.

- غطاس عائشة، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر**(1700-1830).أطروحة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2001م، ج1.

- فتيحة الواليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1994م.

- القشاعي فلة المولودة موساوي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990م.

- كشرود حسان، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية** من 1659إلى 1830م.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2008م.

-لنوار صبرينة، **مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني**. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، قسم تاريخ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2010م.

- وقاد محمد،**جماعة بني مزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010م.

4-2- الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية:

-WASSMANN.N, **les janissaires**, étude de l organisation militaire des ottomans , thèse de Doctorat, université de paris 1938.

5- المقالات:

5-1- المقالات باللغة العربية:

- آقجو علي، شهرزاد شبلي،" **مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري"**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد21، جامعة بسكرة، ديسمبر2016م.

- أمير يوسف، "**الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة قضايا تاريخية، العدد1، مخبر الدراسات التاريخية، الجزائر، أفريل2016م.

- برابح محمد الشيخ،" **التطور التاريخي للحدود الجزائرية**(المغرب الأقصى و تونس نموذج)"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد27، جامعة زيان عاشور (الجلفة)، جوان 2017م.

- بلبراوات بن عتو، "**الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني**"، مجلة عصور الجديدة العدد1، جامعة وهران، 2011م.

- بوبكر هشام وعياشي بلقاسم، **"جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني"**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد7، مارس 2017م.

- سعيدوني ناصر الدين، "**الخزينة الجزائرية** (1800-1830م)"، المجلة التاريخية المغربية، العدد3، تونس جانفي 1975م.

- سي يوسف محمد، "**دور قلج علي باشا بايلرباي الجزائر في معركة ليبانتي1571**"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 21 ، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2000م.

- سيدهم فاطمة الزهراء، "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر**"، دورية كان التاريخية العدد13، جامعة معسكر، سبتمبر 2011م.

- عزرودي نصيرة، "**الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد09، جامعة الأمير عبد القادر(قسنطينة)، ديسمبر 2014م.

- فكاير عبدالقادر، "**العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية**"، مجلة عصور الجديدة العدد5، 2012م.

- لعرج عبد العزيز، "**السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني**"، مجلة البحوث التاريخية، العدد2 جامعة الجزائر ، جويلية 2011م.

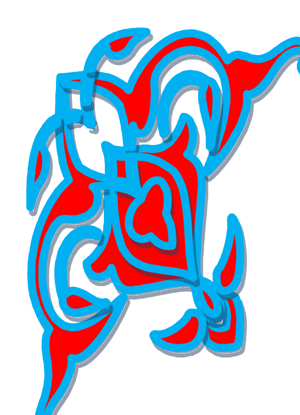
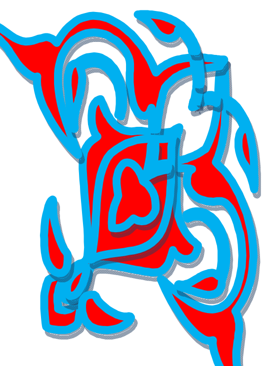
- لنوار صبرينة، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد26، جامعة بابل، أفريل 2016م.

- مشرفي جميلة، بوغفالة ودّان، "**الأسواق في بايلك الغرب الجزائري خلال العهد العثماني**" مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد1، جامعة معسكر، جوان 2017م.

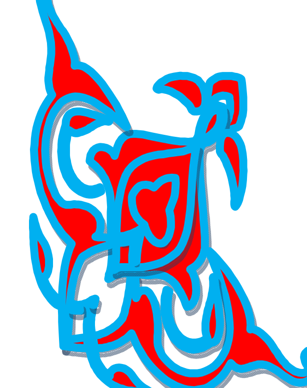
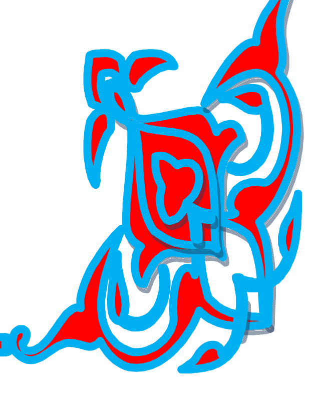
- المشهداني مؤيد محمود حمد، سلوان رشيد رمضان، "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830**"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد05، العدد 16، جامعة تكرت، أفريل 2013م.

5-2- المقالات باللغة الأجنبية:

-BENMANSSOUR Abd El Hadi, **Alger au XVI eme siécle**, journal de jean Baptiste Gramaye , paris , 1998.

الفهارس العامة

فهرس الأعلام:

- أ -

- د-

- ر-

- ز-

- س-

- ش-

- ص-

- ع-

فهرس القبائل والجماعات:

- أ-

فهرس الأماكن والبلدان:

– أ–

– ب–

- ج-

- د-

- س-

- ش-

- ق-

- ل-

- م-

فهرس المحتويات